

دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي

الأكاديمية الليبية

مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية

قسم العلوم السياسية

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العليا

(الماجستير) في العلوم السياسية

بعضوان:

الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل

المتغيرات الدولية

دراسة حاله " السودان " (خلال الفترة من 1989 إلى 2011)

إعداد الطالب:

رمضان الالافي أحمد

إشراف:

أ.د. فتحي حسن نصار

العام الأكاديمي

2014 _ 2015م

Libyan State
Ministry of higher education
Libyan Academic
School of International Strategic studies
Political Science Department

This research is submitted as partial fulfillment of the
requirements of M A degree in political science

Entitled:

Political reforms In the Arab World
Within the International changes

Case of Study, Sudan State (1989-2011)

Presented by: Ramadan Allafi Ahmed

Supervised by: pro/Dr. Fathe Hassan Nassar

Academic Year
(2014-2015)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قُلْ إِصْلَاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ وَإِنْ تُخَالِطُوهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ
مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْتَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾⁽¹⁾

صدق الله العظيم

¹ القرآن الكريم ، سورة البقرة : الآية (220)

الإهداء

إلى روح والدي وأمي تغمدهما الله برحمته وأسكنهما فسيح جناته
وإلى أخوتي وأخواتي وإلى زوجتي الغالية وأبنائي وكل الأصدقاء
كافة وكل من قدم لي العون والمساعدة في إنجاز هذه الرسالة

أهدي هذا العمل

الباحث

الشكر

اشكر الله -عز وجل-، وأحمده على نعمه التي لا تعد ولا تحصى أن أنعم علي بالتوفيق في إتمام هذا العمل العلمي .

وأخص بالذكر أستاذي الدكتور فتحي حسن نصار المشرف على هذه الرسالة، فقد كان لتوجيهاته ومساندته الفضل في ظهور هذا العمل على الصورة التي هو عليها، ولم يبخل يوماً بإلقاء توجيهاته وإرشاداته منذ اللحظة الأولى . كما أتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم هذه المناقشة وعلى ما قدموه من آراء ونصائح لإنجاز هذه الرسالة .

ولا يفوتني أن أسجل وافر الشكر والامتنان وعظيم التقدير إلى الأستاذ: عبد الله مهاجر خليفة الذي أشرف على المراجعة اللغوية لهذه الرسالة وإلى كل من وقف بجانبى بالمساعدة والعون لإنجاز هذه الرسالة وأذكر منهم الأهل والأقارب والأصدقاء والزملاء الذين قدموا كل التشجيع والدعم المعنويين .

ولجميع فائق التقدير والاحترام

والله ولي التوفيق

الباحث

فهرس الموضوعات

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
1	الآية	أ
2	الإهداء	ب
3	الشكر	ج
4	فهرس الموضوعات	د
5	فهرس الجداول	و
6	المقدمة	1
الفصل الأول : الجذور التاريخية لمحاولات الإصلاح السياسي في الوطن العربي		
7	المبحث الأول: تطور مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي	12
8	المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية	12
9	المطلب الثاني: تطور الديمقراطية في الوطن العربي	15
10	المطلب الثالث: مفهوم الإصلاح السياسي	16
11	المبحث الثاني: دوافع الإصلاح السياسي في الوطن العربي	18
12	المطلب الأول: الدوافع أو المحددات الداخلية	20
13	المطلب الثاني: الدوافع الخارجية و قضايا الإصلاح السياسي	30
14	المبحث الثالث: المتغيرات الدولية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي	42
15	المطلب الأول: انهيار الاتحاد السوفيتي	43
16	المطلب الثاني: انتهاء الحرب الباردة	48
17	المطلب الثالث: الهيمنة الامريكية على الساحة الدولية وأثرها على عملية الاصلاح السياسي في الوطن العربي	51
الفصل الثاني : المحددات الداخلية للإصلاح السياسي في السودان		
18	المبحث الأول: المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان	60
19	المطلب الأول: المحددات السياسية	61

ت	الموضوعات	رقم الصفحة
20	المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية	65
21	المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية	73
22	المبحث الثاني: دور القوى السياسية السودانية في عملية الإصلاح السياسي	80
23	المطلب الأول: الأحزاب السياسية	82
24	المطلب الثاني: التعديلات القانونية الأساسية في الدستور والانتخابات	90
25	المبحث الثالث: العوائق الداخلية والخارجية	96
26	المطلب الأول: العوائق الداخلية	97
27	المطلب الثاني: العوائق الخارجية	102
الفصل الثالث: المحددات الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في السودان		
28	المبحث الأول: الدور الأوروبي وتأثيره على حركة الإصلاح السياسي في السودان	109
29	المبحث الثاني: الدور الأمريكي وعملية الإصلاح السياسي في السودان	119
30	المبحث الثالث: آفاق وأبعاد توجه حركة الإصلاح السياسي في السودان	132
31	الخاتمة	141
32	النتائج	143
33	التوصيات	144
34	الملخص	145
35	المصادر والمراجع	149

فهرس الجداول

رقم الصفحة	الجدول	ت
70	جدول رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2006-2005	1
99	جدول رقم (2) متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 2006-2000-1995	2

المقدمة

إن الإصلاح السياسي هو مطلب أساسي فرضته ظروف داخلية وخارجية أسهمت في الدفع به و إيجاد بيئة ملائمة له، وفي الدول العربية أصبح له صدًى واسعاً، فهو من أكثر المناطق اعتقاداً خاصة من جانب الساحة الدولية والتي لم تتوان في الضغط علي بعض الأنظمة العربية من أجل اتخاذ خطوات تجاه الإصلاح، والذي هو بالأساس وسيلة لتحقيق مصالحها في المنطقة، حيث إن دعوات الإصلاح التي ينادي بها المجتمع الدولي لم تكن علي قدر كافٍ من النزاهة يمكنها من كسب ثقة الأنظمة العربية، وكسب التأييد للمشاريع الإصلاحية مثل مشروع الشرق الأوسط، ولم يكن السودان بمعزل عن البيئة العربية، فالضغوط كانت متشابهة، والمتغيرات الدولية واحدة، حيث إن السودان عاشت حالة من حالات الصراع علي الهوية داخل الدولة، ويمكن القول أن فترة الاستعمار البريطاني كانت حاسمة في تعميق الفجوة بين السودانيين، حيث اتبعت بريطانيا أسلوباً منهجياً يهدف خلق توجه عام جنوبي معادي للشمال علي أساس ما يمثله من قيم العروبة والإسلام، وكان بذلك تمهيداً لفصل الجنوب وضمه إلى مستعمراتها في شرق القارة، إلا أن بعض الظروف مرتبطة بالفترة التاريخية حالت دون ذلك وكان على الجنوبيين التعايش مع الشماليين في إطار السودان الموحد، غير أن مستجدات عديدة طرأت على الساحة السياسية السودانية ودفعت بالخلافات إلى الصدارة، فلم يشترك الجنوبيون في مفاوضات مع الشماليين أبان قانون الحكم الذاتي، حيث تمت بين بريطانيا ومصر والأحزاب الشمالية وكان تمثيل الجنوبيين ضعيفاً جداً في الحكومة الوطنية الأولى، حيث إن قبول الشماليين المطالب الجنوبية تم تشكيل أول جمعية تشريعية تمثل السودان كافة في ديسمبر 1947م، وضمت ممثلين عن المديريات الجنوبية، وباشرت عملها في إطار مقررات مؤتمر جوبا الذي عقد في يونيو 1948م .

تعتبر السودان من الدول العربية الافريقية حيث إنها تعتبر حلقة وصل بين شمال القارة وجنوبها، وكانت قضية الجنوب أحد مظاهر المشهد السياسي السوداني، وبذلك فإن جميع الحكومات التي عرفها السودان مجبرة على التعامل مع هذه القضية باعتبارها جزءاً من واقعها، حيث ميزت الشمال عن الجنوب هو أحد مكونات وعي الشعب السوداني بفعل التعدد العرقي والديني .

وبناء علي ذلك نسلط الضوء على عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي بشكل عام، والسودان بشكل خاص، حيث تمتد هذه الفترة من عام 1989م، إلى عام 2011م، فقد شهدت تلك الفترة العديد من الأسباب أولاً المتغيرات الدولية التي حدثت في المنطقة كانهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط حائط برلين بما يعني ذلك انتهاء الحرب الباردة، وبروز القطب الواحد الذي سمح بتنبؤ الولايات المتحدة قيادة العالم، أما السبب الثاني فهو العام الذي تولى فيه الرئيس عمر حسن البشير مقاليد الحكم في السودان بعد قيامه بانقلاب "الإنقاذ" الذي أسقط حكومة الصادق المهدي المنتخبة، أما ثالث أسباب هذا الاختيار هو الحروب الأهلية والصراعات الداخلية بين الشمال والجنوب وكذلك شهدت تلك الفترة توقيع اتفاقية السلام الشامل وانتهاء 22عام من الحروب الأهلية بين الشمال والجنوب.

أولاً: إشكاليه البحث:

تتمثل إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- هل يمكن اعتبار الإصلاح السياسي في الوطن العربي استجابة لتطلعات الشعوب العربية وتعبيراً عن التحولات التي شاهدها المجتمع العربي أخيراً؟ .
- 2- ما مدى تأثير العوامل الداخلية والخارجية على الإصلاح السياسي في السودان؟ .
- 3- هل يمكننا القول أن المجتمع السوداني لم يكن مهيباً في الأساس لاستيعاب النظم الديمقراطية؟ .
- 4- إلى أي مدى ساهمت الأحزاب السياسية السودانية في بناء التجربة الديمقراطية؟ .

ثانياً: أهمية البحث:

تبرز أهمية البحث في النقاط التالية:

- 1- يتيح هذا البحث معرفة، طبيعة عمل النظام السياسي السوداني في عملية الإصلاح السياسي بالتركيز على دور القوى السياسية في عملية الإصلاح السياسي، ومدى الدور التي تقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية تجاه الإصلاح السياسي .
- 2- إلقاء الضوء على الدور الذي ستلعبه القوى الدولية في قضايا الإصلاح في السودان، ومدى الدور التي تقوم بها المؤسسات الرسمية وغير الرسمية والمنظمات الدولية تجاه الإصلاح السياسي .

ثالثاً : الفرضية :

- 1- إن سياسة الحزب الواحد المهيمن على الساحة الدولية وخاصة بعد موجات الاستقلال الذي سادة في الوطن العربي وأفريقيا تعتبر من أكبر المشاكل وأراء تحقيق التحول الديمقراطي.
- 2- هناك حزمة من المشاكل التي عانت منها السودان كالبناء الاجتماعي والبناء السياسي والحروب الأهلية والتي كانت عائقاً أمام تحقيق الإصلاح السياسي في السودان.
- 3- تركيز التنمية في المناطق الوسطية نتج عنه تهميش مناطق أخرى والذي قاد إلى صراع بين المراكز والأطراف الذي تسود فيه الأمية والجهل اللذان يعتبر أن أكبر مهدد ومعوق نحو الديمقراطية.
- 4- عدم وجود دستور دائم ولم يلبي كل الاحتياجات الثقافية ويراعى فيه الخصوصيات الأثنية والعرقية.

رابعاً: أهداف البحث :

يهدف البحث إلى معرفة الآتي:

- 1- معرفة دور العوامل الداخلية والخارجية في التأثير على توازن القوى داخل السودان .
- 2- تقييم العمل الذي قامت به السودان في عملية الإصلاح السياسي .
- 3- إلقاء الضوء على كيفية تعامل القوى الرسمية وغير الرسمية مع قضية الإصلاح السياسي في السودان.

خامساً : الدراسات السابقة:

1. الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية، إبراهيم أحمد الفرجاني، رسالة ماجستير (غير منشورة)، أكاديمية الدراسات العليا جنزور، 2006، تناولت هذه الرسالة تأثير السياسات وخطوات الإصلاح السياسي في الوطن العربي بمتغيرات البيئة الدولية، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م في الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من تأثرها بمطالب البيئة الداخلية، حيث تمت الاستفادة منها في الفصل الأول دوافع الإصلاح السياسي في الوطن العربي وخاصة في المبحث الثاني.

2. التغير في القيادة السياسية والتحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية في التسعينات، مبارك مبارك أحمد عبدالله، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2006م، تناولت هذه الرسالة العلاقة بين القيادة السياسية وبين المتغيرات التي شهدتها المنطقة العربية خلال التسعينات، ومع رحيل جيل من الحكام وتولى جيل آخر من الشباب مسؤوليات الحكم، تركز الدراسة على ملامح هذا العهد الجديد وأولويات وحدود التغيرات التي شهدتها المنطقة العربية، ومن تم تسعى هذه الدراسة إلى معرفة أي مدى يمكن أن يؤدي

تغير القيادة السياسية إلى حدوث انفتاح ديمقراطي وإصلاح سياسي في الوطن العربي حيث تم الاستفادة من هذه الدراسة في الفصل الثالث، المتغيرات الدولية في الوطن العربي وخاصة في المبحث الثالث الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية في الفترة من 1991م إلى 2001م.

3. تحديات التحول الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في القارة الأفريقية من 1980م إلى 1995م، عبدالقادر محمد أحمد محمد، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة النيلين كلية الدراسات العليا قسم العلوم السياسية 2012م.

إن عملية التحول الديمقراطي التي اجتاحت القارة الأفريقية عقب انتهاء الحرب الباردة والاتحاد السوفيتي السابق في تسعينيات القرن الماضي، قد أنتجت جملة من الافرازات على جميع النواحي والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الدول الأفريقية محل عملية التحول الديمقراطي، وتضمنت الرسالة السياسة الأوروبية والأمريكية اتجاه السودان محللة فيها الأدوات التي استعملتها الدول الغربية في تعاملها مع السودان، والتدخلات الدولية في الصراعات في السودان، حيث تم الاستفادة من هذه الرسالة في الفصل الثاني محددات الإصلاح السياسي في السودان وخاصة في المبحث الأول في الظروف السياسية.

4. أثر النفط في السياسة الخارجية السودانية، مسعود عيسى عبدالحميد رسالة ماجستير (غير منشورة) أكاديمية الدراسات العليا جنزور 2008م، تناولت هذه الرسالة في فصلها الثالث في المبحث الأول الاهتمام الأمريكي بالنفط السوداني، وحلل فيه الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة لتحقيقها في السودان من وراء الاهتمام بالنفط السوداني، ودوافع هذا الاهتمام حيث تم الاستفادة منها في الفصل الثالث المحددات الخارجية وخاصة في المبحث الثاني الدور الأمريكي في عملية الإصلاح السياسي في السودان.

سادساً : منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث على عدة مناهج منها:

- 1- المنهج التاريخي: وذلك بهدف معرفة جذور النظام السياسي السوداني ونشأته.
- 2- المنهج التحليلي: وذلك لغرض تحليل الخطابات وأهداف الحكومة السودانية اتجاه الإصلاح السياسي وتوجهاتها.
- 3- منهج دراسة الحالة: سيتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة من أجل معرفة مبررات النظام السياسي السوداني من قضية الإصلاح.

سابعاً : الحدود المتبعة في البحث :

يمكن تحديد الأبعاد الخاصة بالبحث على النحو التالي:

- 1- القيد المكاني: وتشمل الأراضي السودانية والتي سنتناول فيها النظام السياسي في السودان ودور القوى الفاعلة على الخارطة السياسية السودانية في مجال الإصلاح السياسي.
- 2- الحد الزمني: وهي تمتد من عام 1989 إلى عام 2011، حيث شهدت تلك الفترة حدثين هامين الأول المتغيرات الدولية التي طرأت على الساحة الدولية وخاصة بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية وأحداث الحادي عشر من سبتمبر وحرب الخليج الثانية، وما مدى تأثر النظام السياسي السوداني بهذه المتغيرات، أما الحدث الثاني فهو وصول الجبهة القومية الإسلامية "الإنقاذ" إلى السلطة في السودان بقيادة عمر حسن البشير، والتحديات الداخلية والخارجية التي واجهت النظام السياسي في السودان وطبيعة الدور الذي دفع النظام السوداني نحو الإصلاح.

ثامناً : التعريفات الإجرائية :

- 1- الإصلاح: هو ترقية وتحسين وتطوير إلى الأفضل وإزالة الفساد .
- 2- الإصلاح السياسي: هو تعديل وتحسين الأوضاع السياسية بحيث تكون هناك مساحة أكبر للمشاركة السياسية، وكذلك تعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، وبناء مؤسسات قوية هدفها تحقيق الصالح العام، ومحاربة الفساد .
- 3- الديمقراطية: هي عملية توسيع قاعدة المشاركة السياسية واحترام الحريات العامة والخاصة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة .
- 4- المتغيرات الدولية: هي تلك التحولات والمتغيرات التي أثرت على كثير من النظم السياسية في العالم، بحيث أصبحت تلك السياسات مساراً لكثير من الضغوطات والتدخلات في شؤون الدول الأخرى .
- 5- التنمية: إنها عملية حضارية تمثل نقلة نوعية في المجالات كافة، وتعني النهوض الشامل لكافة القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية والسياسية .

تاسعاً : تقسيم البحث :

جرى تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وهي كالآتي:

الفصل الأول

تطور الجذور التاريخية للإصلاح السياسي في الوطن العربي

المبحث الأول: تطور مفاهيم الديمقراطية في الوطن العربي.

المبحث الثاني: دوافع الإصلاح السياسي وقضايا الإصلاح في الوطن العربي.

المبحث الثالث: المتغيرات الدولية وأثرها في عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية ومتطلبات الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الأول: المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان .

المبحث الثاني: القوى السياسية السودانية ودورها في عملية الإصلاح السياسي .

المبحث الثالث: العوائق الداخلية والخارجية للإصلاح في السودان .

الفصل الثالث

المحددات الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الأول: الدور الأوروبي وتأثيره على حركة الإصلاح السياسي في السودان .

المبحث الثاني : الدور الأمريكي وعملية الإصلاح السياسي في السودان .

المبحث الثالث : أفاق وإبعاد توجه حركة الإصلاح السياسي في السودان .

الخاتمة والاستنتاجات.

الفصل الأول

الجدور التاريخية لمحاولات الإصلاح السياسي

المبحث الأول : تطور مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي

المطلب الأول : مفهوم الديمقراطية

المطلب الثاني : تطور الديمقراطية في الوطن العربي

المطلب الثالث : مفهوم الإصلاح السياسي

المبحث الثاني : دوافع الإصلاح السياسي في الوطن العربي

المطلب الأول : الدوافع والمحدثات الداخلية

المطلب الثاني : الدوافع الخارجية وقضايا الإصلاح السياسي

المبحث الثالث : المتغيرات الدولية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي

المطلب الأول : انهيار الاتحاد السوفيتي

المطلب الثاني : انتهاء الحرب الباردة

المطلب الثالث : الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في

الوطن العربي

تمهيد:

تجد الديمقراطية جذورها التاريخية في الحضارة الإغريقية القديمة وعلي الأخص في النظام الديمقراطي المباشر الذي ساد مدينة أثينا في القرن الخامس ق. م، وكانت الديمقراطية عند الاثينيين تعني نظام حكم يشارك فيه جميع المواطنين مباشرة في اتخاذ القرارات السياسية التي تعلق بحكم مدينتهم، وعلي هذا الأساس اقتضرت الديمقراطية في دولة المدينة **State of City** بمعنى أن كل مدينة كانت عبارة عن دولة قائمة بذاتها .

إن الديمقراطية هي حكم الشعب بنفسه، و يرجع أصل هذا التعريف إلي كلمتين إغريقيين أو إلي شقيق الشق الاول **Demos** وتعني في اللغة العربية "شعب" ومفهوم كلمة الشعب كما ورد في معجم لسان العرب تعني القبيلة العظيمة، أما الشق الثاني **kratos** فيعني حكم أو سلطة، بمعنى التحكم في المعيار الشخصي، أو مصير الغير، ودلالاتها التطبيقية أو العلمية فهي أن يتولى الشعب كله شؤون الحكم فيصدر القوانين وينفذها ويفصل في الخصومات التي تثور بصدد تطبيقها، ويوقع الجزاءات علي مخالفيها، وهذا يعني أن مفهوم الديمقراطية لدى البعض نظاماً سياسياً معنياً له قواعد و شروط معينة⁽¹⁾.

حيث كانت الديمقراطية في العصور القديمة نقطة البدء في تطور الأنظمة السياسية وكان الإغريق يستخدمونها حرفياً حين كان سكان المدينة يجتمعون دورياً لأخذ القرارات الخاصة بتلك المدينة **City** (دولة المدينة) التي كانت عبارة عن اتحاد القرى حول كل مدينة، يقول "جان جاك روسو" **Jean Jacques Rousseau** أن المدينة بمعنى **City** هي مدينة سياسية، أما المدينة بمعنى **Ville** فهي محل إقامته، واستمر التطور في هذا المجال فشهدت القرون الوسطى

(1) محمد سليم محمد غزوي ، نظرات حول الديمقراطية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر عمان الأردن، سنة 2000 ، ص18.
* جان جاك روسو: ولد في المدينة جنيف بسويسرا في 28 يونيو 1712 وهو كاتب وفيلسوف يعد من أهم كتاباته كتاب عصر العقل توفي في الثاني من يوليو 1778 .

ثورتين دينيتين كبيرتين هما "المسيحية والإسلام"، حيث قدمتا إلي المبدأ الديمقراطي فكراً وتطبيقاً ضخماً وعميقاً، ولم يكد القرن الثامن عشر الميلادي ينتهي حتي كانت الثورة الديمقراطية الحديثة قد حققت وجودها السياسي والدستوري في كل من أوروبا وأمريكا، ثم انتقلت التجربة الديمقراطية بعد ذلك إلي العالم كله، ولم يكد ينتهي القرن التاسع عشر حتي أصبحت الديمقراطية نظم الحكم المطلقة نادرة وتحولت إلي نظم حكم دستورية وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)، جاءت دساتير عديدة، حيث يرى بعض المفكرين أن تمة مظهرين مهمين للديمقراطية، هما المظهر السياسي والمظهر السلوكي⁽¹⁾.

ويرتبط مفهوم الإصلاح السياسي بالعديد من المفاهيم ذات دلالات كالديمقراطية، وحقوق الإنسان، وصولاً إلي الحرية بمفهومها الشامل.

وهناك سؤال يطرح نفسه ما هو الإصلاح؟

الإصلاح في اللغة هو ضد الفساد حيث يقال "أصلح الشيء، أي أزال عنه الفساد، فالإصلاح ترقية وتحسين وتطوير إلي الأفضل" وجاء في القرآن الكريم عن الإصلاح والفساد حيث قال تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾⁽²⁾.

أما علمياً فيمكن اعتبار الإصلاح السياسي هو المزيد من الديمقراطية المتمثلة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان، ومحاربة الفساد بأشكاله المختلفة، فمنذ بداية عصر النهضة في نهاية القرن التاسع عشر كان الهم الرئيسي للنخب العربية هو الإصلاح سواء كان الإصلاح السياسي أو الإصلاح الديني أو الإصلاح

(1) صديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية، ط2، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، سنة 1990، ص22.

(2) القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 85

الثقافي، وقد نهض بذلك رجال مصلحون من أمثال جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي⁽¹⁾ .

المبحث الأول

تطور مفهوم الديمقراطية في الوطن العربي

المطلب الأول: مفهوم الديمقراطية:

منذ فترة وكلمة "الديمقراطية" يتم تداولها في السوق السياسية باعتبارها عمله "رديئة" وفي الوقت الذي يبذل فيه الساسة على اختلاف سلوكهم جهداً كبيراً في انتحال هذه الكلمة وإصاقها بأفعالهم، وقد حاول عالم السياسة الأمريكي "روبرت دال" إدخال مصطلح جديد لمفهوم الديمقراطية وهو **Polyarchy** ويعني الحكم الجماعي، وكان يأمل بذلك الوصول إلى دقة أكبر في ما يتعلق بمفهوم الديمقراطية، إلا أن ذلك لم يتحقق، لذلك يقول: أنه لا مناص من الالتزام بكلمة ديمقراطية بصفتها المصطلح الذي يتردد استعماله في اللغة السياسية المعاصرة والتي يضعها الناس نصب أعينهم وهم يجاهدون من أجل الحرية والحياة الأفضل⁽²⁾ .

وهكذا تُعرف الديمقراطية بأنها: "شكل من الحكم يمارس فيه الشعب السلطة السياسية بالعمل بوصفه السلطة التي تضع السياسات (الديمقراطية المباشرة) أو عن طريق اختيار أولئك الذين يضعون السياسات نيابة عنه (الديمقراطية التمثيلية)" .

ويعرفها شومبيتر **Schumpeter** بأنها: "طريقة سياسية، أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية، يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب"⁽³⁾ .

(1) محمود العريان، الإصلاح في الوطن العربي، شبكة المعلومات الحوار المتمدن، سنة 2005، ص3، www.ahewar.org
(2) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، 2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2004، ص15 .
(3) عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2009، ص104 .

ولقد مر مفهوم الديمقراطية بعدة منعطفات أدت إلى تطوره وأهمها:

- 1- الحرب العالمية الأولى 1914م-1918م .
- 2- ما بين الحرب العالمية الأولى والثانية 1918م- 1939م .
- 3- الحرب العالمية الثانية وما بعدها 1939م-1945م، حتى 1999م.

ورصدت هذا التطور في تلك المراحل في ثلاثة مجالات وهي:

أ- أعمال المفكرين وكتاباتهم: ومن أمثلة ذلك كتابات الطهطاوي والكواكبي وغيرهما، ممن حاولوا البحث عن (مصطلح الديمقراطية) في الموروث الإسلامي ووصلوا إلى مقارنته بالشورى في الفكر الإسلامي .

ب- الحركات التنظيمية: حيث نشطت حركة الأحزاب وتكونت مجموعات سياسية واتسع انتشارها بين طبقات المجتمع العربي، كل له اتجاهه وكل له عقيدة خاصة به والمستقلة عن التعددية الحزبية الغربية .

ج. ممارسة الحكم: تمثل ذلك في التطور الذي لحق بالدساتير العربية ونظم سن القوانين على صعيد اتخاذ القرارات، حيث كانت تتم مشاورات ومداولات حول نشرها في معظم أرجاء الوطن العربي ما يُعرف بالدواوين، حيث يجمع الديوان مجموعة كبيرة من شرائح المجتمع المختلفة يتشاورون فيما بينهم حول قضايا الحكم، حيث تحولت هذه الصور إلى برلمانية تشاورية في معظم أرجاء الوطن العربي فيما بعد⁽¹⁾ .

لقد أدرك الفكر السياسي العربي أن الديمقراطية تتطور ونتاج هذا التطور ظهور صراعات طبقية (اقتصادية) في أوروبا، في القرن التاسع عشر واجه الفكر العربي مشكلة الديمقراطية في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الأولى بحث العرب عن مقومات جديدة

(1) جواد الحمد، ورقة مقدمة لندوة الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي، جريدة الحياة اللندنية، جامعة الكويت، كلية التربية، 27-29/11/1999، ص 4 .

تدفعهم لمحاولة التطور والنهوض، واعتبرت التجارب الغربية الناتجة عن الصراعات مثالية داخل المجتمع الغربي أدت إلى نقله نوعية داخل المجتمع نفسه، خاصة وأن الإطار الديمقراطي السياسي قد نقل المجتمع الغربي من تخلف وظلم واستبداد إلى حرية وعلم ومساواة وحياة كريمة للأفراد في المجتمع الواحد، مما أدى إلى اقتصاد متين كون قوة جعلها تعطي المؤسسة الديمقراطية للسيطرة على حياة المجتمع الأولى، هذا ناهيك أن الوطن العربي لم يكن إلا جزءاً من تلك المستعمرات الغربية الموجهة سياسياً والتابعة له اقتصادياً وثقافياً والضعف عسكرياً والمتخلفة حضارياً وعلمياً وتقنياً، وعُرف هذا التطور بطور الانبعاث الحضاري وقد بانّت بوضوح في مجالات متعددة، في محاولات للإصلاح والتجديد، كما تسبب بتطور نوعي تمثل في الاهتمام بالديمقراطية السياسية (Political Democracy) إلى الاهتمام بالديمقراطية الاجتماعية (Social Democracy) على تفاوت لقيم ومبادئ المجتمع العربي ومقوماته الدينية والحضارية والتاريخية⁽¹⁾.

إن الديمقراطية ليست بذرة موجودة في الثقافة الخاصة بأي شعب، ولكنها نتاج لتضافر عوامل متعددة داخلية وخارجية تدفع إلى إحداث تغيير في النظام السياسي القائم من خلال تحليل الواقع بموضوعية وهذا ينتج عنه عدة عوامل منها:

- البيئية السياسية والتوزيع الاجتماعي .
- البيئة الاقتصادية والثقافية .
- طبيعة ومقومات السياسة الخارجية .
- الموقع الجيوسياسي لكل دولة .

(1) مجموعة من الباحثين، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، يناير سنة 1998، ص11.

وتحتاج هذه المكونات للديمقراطية إلى معالج هذه العوامل وتحليلها ودراستها عن طريق الحوار والمشاركة والمساءلة والشفافية والمحاسبة⁽¹⁾ .

المطلب الثاني: تطور الديمقراطية في الوطن العربي:

في ظل التراجع الحضاري العربي وسيطرة الاستعمار على مقدرات الأمة إبان الاستعمار، أخذ العرب يبحثون عن سبيل للخروج من تلك البوتقة ويبحثون عن مقومات وأسس تأخذ بأيديهم إلى النهوض، خاصة في زمن وُصف بزمن تسارع الأحداث، وتكاثر النماذج وتعددها ما بين رأسمالي واشتراكي وديمقراطي ليبرالي، كل على حسب دولته ومنشئته، عوضاً عن تجارب الأوروبيين الفنية والناجمة عن صراعات طبقية متتالية أدت إلى حدوث نقلة نوعية داخل المجتمعات الغربية⁽²⁾ .

ولم يظهر مصطلح الديمقراطية في كتابات العرب حتى القرن التاسع عشر، فيما استخدمت مصطلحات أصلية مثل الشورى – وأهل الحل والعقد، والعدل والإنصاف، وقد تم تداول مصطلح الديمقراطية بعد الحرب العالمية الأولى (1914م-1918م)، في البلاد العربية، وكتب رفاة الطهطاوي حول ذلك مشيراً إلى: إن ما يسميه الفرنسيون الحرية هو ما يطلق عليه عندنا الشورى والدول والانصاف، وذلك لأن معنى الحرية بالحكم وهو إقامة التساوي في الأحكام والقوانين بحيث لا يجوز الحكم على إنسان، بل القوانين هي المحكّمة والمعبرة، وقد انشغل كثير من الكتاب والباحثين في الفكر الإسلامي بقضية الشورى برجوعهم على منابع الفكر الإسلامي وتطبيقاته زمن الخلفاء الراشدين، حيث وجدوا أن منابع الفكر تعتبر أن الأمة هي الأساس، وهي مصدر للسلطات ولا تجتمع على ضلال، وهذه الأمة تقوم على فكرة المساواة لا سادة فيها

(1) Gill Graeme, "The Dynamics of Democratization" (London, Macmillan press, 2000), p.9.

(2) حسنين توفيق إبراهيم، رؤية واقعية للتحوّلات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والدولية، القاهرة، سنة 2005، ص2.

والشريعة هي مصدر القرارات ورسم السياسات والتوجيهات، وكما أن الأمة هي التي تختار "مؤسساتها" من خلال ما عرف بالبيعة العامة، وقد كانت المؤسسات التي تعبر عن المفاهيم الإسلامية قد غُيّبت فترة طويلة مما أحدث ثغرة كبرى في الوطن العربي⁽¹⁾.

إن الظلم والجور والتعسف الذي مارسه الاستعمار بحق الأمة العربية الذي شكل تياراً عريضاً في معظم الأقطار العربية يعمل على بناء أسس وقواعد الحرية والاستغلال، ومع ظهور الاستقلال العربي اتجه النظام السياسي إلى اعتماد الدساتير كمنظم أساسي لحياة المجتمع والدولة ثم تسارعت التحولات نحو أشكال متعددة من الحياة السياسية، اقتبس كل منها أجزاء معينة من الديمقراطية خاصة فيما يتعلق بقواعد وأسس الاختيار الشعبي لممثلي الأمة مما شكل ديمقراطيات عربية تبلورت خلال العقود الثلاثة الأخيرة على شكل تحولات سياسية تسعى إلى المشاركة الكاملة في الحكم، والفكرية⁽²⁾.

المطلب الثالث : مفهوم الإصلاح السياسي :

إن مفهوم الإصلاح السياسي **Political Reform** من المفاهيم التي لم يرد بشأنها تعريف محدد في إطار العلوم السياسية، حيث يختلف مضمونه ويتفاوت من مجتمع إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، إضافة إلى ذلك فإن مجالات الإصلاح السياسي تتعدد وفقاً لتعدد أنواع مجالات النظام السياسي⁽³⁾.

ويقصد بالإصلاح السياسي من الناحية اللغوية، هو التغيير من حال إلى حال، أو التحول من شيء والانصراف عنه، والإصلاح لغة: هو ضد الفساد أي أنه أصلح الشيء إزال عنه الفساد، فالإصلاح ترقية وتحسين وتطوير إلى الأفضل والأرقى.

(1) يسرى الغرياني، ندوة عن النظام الشرق الأوسط الجديد- مركز الدراسات السياسية- سنة 2004 . www.sima.tk.

(2) جواد الحمد، الإصلاح الشامل المطلوب في الوطن العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة السبيل اليومية، 2011/03/29، ص 3 .

(3) جواد الحمد، الإصلاح الشامل المطلوب في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره ص 32 .

أما من الناحية العلمية: فإن الإصلاح السياسي هو مزيد من الديمقراطية متمثلة في توسيع قاعدة المشاركة السياسية، وتعزيز الحريات العامة واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد⁽¹⁾.

إن الديمقراطية دائماً ما كانت تحمل في طياتها معاني ودلالات كثيرة من قوانين وتشريعات للمواطن العربي على وجه الخصوص، فمع مرور الوقت وتعاقب الأزمنة أصبحت الديمقراطية تستعمل كأداة لخداع المواطن العربي، عن طريق الخطابات والوعود الكاذبة التي تم تطبيقها كلياً على أرض الواقع، إضافة إلى ذلك وجود سجون أساسها قمع المطالبين بالحرية كالمساواة وحرية التعبير وتحسين الوضع المعيشي، إلا أن القمع والتعذيب والتكيل كان مصير المواطن العربي⁽²⁾.

وعليه يمكن تعريف الإصلاح السياسي بأنه عملية تعديل وتصحيح للأوضاع السياسية القائمة والتي تشمل نظام الحكم والمؤسسات السياسية وصولاً إلى منظمات المجتمع المدني، **Civil Society Organization** وإلى الحريات بمعناها الواسع كحقوق الإنسان، وحرية التعبير، وحرية التنقل والتملك، وحرية وسائل الإعلام، وحرية إقامة المناشط السياسية حتى وإن كانت معارضة لنظام الحكم، وقد حدد مؤتمر الاسكندرية والذي عقد في 12 مارس 2004م النظم الديمقراطية، وقصد بها الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد إلى آخر، ولكن جوهرها يظل واحداً، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات سلمياً، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر

(1) كمال المنوفي، الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي، سلسلة محاضرات بإشراف المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، سنة 2005، ص8، www.alithad.com.

(2) هاني الحوراني، المسار الديمقراطي العربي... إلى أين؟ مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، سنة 1996 ص23.

والتنظيم والتغير عن الرأي للجميع مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومات الخاضعة للمساءلة الدستورية⁽¹⁾.

إن الإصلاح السياسي في المجتمعات العربية يقصد به عملية تحول من مجتمعات استبدادية أو تسلطية إلى مجتمعات ديمقراطية، أي أن عملية التحول نحو الديمقراطية المطلوب إجراؤها في المجتمعات العربية أن تجمع بين الخصوصية وبين معالم الديمقراطية كما يفهمها العالم في مراحل تطورها الراهنة، والاستفادة من التجربة التاريخية لظاهرة التسلط السلطوي والحكم الاستبدادي في المجتمعات العربية القديمة وحتى الحديثة، واللحظة التاريخية التي تعيشها هذه المجتمعات الآن في علاقتها مع المجتمع العالمي⁽²⁾.

المبحث الثاني

دوافع الإصلاح السياسي في الوطن العربي

في ظل التطورات التي لحقت بعلم السياسات المقارنة والحديث عن إمكانية بدء موجة إصلاح سياسي وتحول ديمقراطي تشمل الوطن العربي، لمعرفة مدى تأثير المتغيرات الدولية على عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي نحو الديمقراطية، ذلك وإن عمليات الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي التي شهدتها المنظمة العربية شكلت ما يعرف بظاهرة العولمة الديمقراطية، (Democracy Globalization) حيث قدمت تفاعلات جديدة غير مسبوقة بين المتغيرات الداخلية والخارجية الدافعة للإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي، إن التاريخ العريق لشعوب هذه المنطقة ورؤيتها لمستقبلها الواعد يؤكد أن إدانة الإرهاب (Terrorism) بكل أشكاله في مواجهة أنواع التعصب، إن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما

(1) حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز الوحدة العربية، بيروت، ط1، سنة 2005، ص39 .

(2) يسرى الغريابوي، الناجحة في العالم، شبكة المعلومات الدولية، موقع الحركة www.slma.tk

يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية، ويرسخ لإطار تعاون إقليمي الذي يجعل من الوطن العربي كياناً أكثر إيجابية وفاعلية على الصعيد الدولي⁽¹⁾.

والجدير بالذكر فإن العنصر الخارجي قد لعب دوراً في التطور السياسي، فالدول العربية تعرضت للكثير من الدواعي الإصلاحية من الخارج والتي ازدادت حدتها بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وكذلك ظهور قضايا أخرى مثل ما يسمى القضاء على الإرهاب والعولمة، وقدمت الكثير من الدول العربية برامج محددة للإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكما أن له أسبابه المعاصرة وفي مقدمتها وفرة المصادر البترولية مما جعل المنطقة العربية محور اهتمام النظام الدولي، وجعلها من أكثر دول العالم تعرضاً وقابلية للمتغيرات الخارجية، حيث أثبتت الدول الغربية إلى وجود علاقة بين ظاهرة الإرهاب والمشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها الشعوب العربية في كافة أنحاء الوطن العربي، فقد عانت الأنظمة السياسية العربية من ضعف شديد في الشرعية، فالشرعية السياسية التي قامت عليها بسبب فشلها في تحقيق أهدافها وبرامجها، فلم تعد مقنعة أو مبررة في ظل الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومن هنا برزت أهمية تجديد الشرعية، وذلك بإقامة شرعية بنوية عقلانية على أساس سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحرية الفكر والتعبير، وحرية تكوين الأحزاب السياسية، وتداول السلطة سلمياً، وكل ذلك من الممكن أن يحدث في ظل إصلاحات حقيقية⁽²⁾.

(1) أشواق عباس، قضايا الإصلاح في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 1104 موقع هيئة الاذاعة البريطانية، سنة 2005. www.bbc.com

(2) إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر، بين العولمة والأمركة، منشورات مكتبة الأسرة، القاهرة، سنة 2002، ص 53 .

ويمكن لهذه الظواهر أن تخترق حياة الفرد اليومية بنفس القدر الذي تخترق فيه اقتصاديات وسياسات وثقافات الدول، والإصلاحات تنتشر بشكل أفتي مدعومة بالتطور التقني الذي يسهل كثيراً مهمة تدفق المعلومات وانتشار السياسات حول العالم، وللوطن العربي نصيب كبير من تفاعلات الإصلاحية، ولكنها التفاعلات السلبية التي عمقت تبعية الوطن العربي للغرب، وفاقمت من أزماته السياسية والاقتصادية الطاحنة، وتركته عرضة أكثر من أي وقت مضى للتدخل الخارجي، وهو ما قامت به الولايات المتحدة بحجة ديمقراطية الوطن العربي، وطالبته ومازالت تطالبه بإجراء إصلاحات تطال بنيته الاقتصادية والسياسية والثقافية، ولا يمكن إنكار مدى حاجة الوطن العربي المزمنة لعملية إصلاحات جذرية، ولكن ما يثير الشك هو الرغبة الأمريكية في إدخال إصلاحات تحت إشرافها وبشروطها⁽¹⁾.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا أهمية موضوع الإصلاح في الوطن العربي وخطورته وطبيعة العوامل الخارجية المؤثرة في عملية الإصلاح السياسي.

المطلب الأول : الدوافع أو المحددات الداخلية :

يقصد بالدوافع الداخلية هي جملة من الأوضاع والعوامل التي ترتبط بيئة النظام السياسي جملة من المدخلات التي تعرض لها صانع القرار السياسي، حيث كانت قضية الإصلاح في السنوات الماضية متزايدة بدرجة كبيرة، سواء في الصحف ووسائل الإعلام والخطابات والمبادرات، وتعددت العوامل المؤثرة في هذا المجال، سواء على الصعيد الدولي أو الإقليمي أو المحلي، فعلى المستوى الدولي ازدادت الضغوط على الدول العربية لتبني الديمقراطية وسياسيات الإصلاح السياسي، والتي نضجت بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م،

(1) عبد الستار قاسم، العولمة وأثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي منذ 1990-2006، شبكة المعلومات الدولية، ص6، موقع الجزيرة نت Aljazeera center for studies .

وفرضت نفسها على النظام السياسي العربي وعلى المستوى الاقليمي ما حصل في العراق من فرض الديمقراطية بالقوة والتدخل المباشر وعلى المستوى المحلي صارت النظم العربية تحت ضغوط متزايدة من المواطنين من أجل تحقيق الإصلاح السياسي، إن عملية الإصلاح متشابكة ومتعددة المجالات بالنسبة للوطن العربي فإن جل تلك المجالات تحتاج إلى تصحيح مما جعل الدول العربية تتعرض لضغوط محلية ودولية من أجل الإصلاح السياسي والتغيير، فمن خلال السياسات الاقتصادية غير الرشيدة للأنظمة الحاكمة تم هدر الكثير من موارد الدول العربية في مشاريع لم تستطع الدول العربية القضاء على حالات الفقر المتزايد، ولا على حالات الأمية المتفشية، ولا على معالجة ملفات الفساد السياسي والاقتصادي التي تعج به الكثير من البلدان العربية⁽¹⁾.

وقد تراوحت هذه المدخلات بين مطالب بالإصلاح السياسي ومتغيرات أسهمت في

تشكيل بيئة ضاغطة على الحكام في الوطن العربي ويمكن تقسيم هذه الدوافع إلى:

1- الدوافع السياسية:

شهدت البلاد العربية تجربة التداول السياسي ولكن شكلياً في السلطة من قبل ولكن في الأغلب مع الإبقاء على هيكل توزيع القوة وأسلوب ممارستها وقد لا يُثار خلاف على أن السلطة الحاكمة في البلدان العربية فشلت في الوفاء بطموحات الشعب العربي في النماء والأمن والعدالة والاستقرار والتحرير من العبودية، حيث ركزت القوة السياسية في أنظمة الحكم العربي في أيادي قلة تمسك بمقاليد القوة واتخاذ القرار حيث هناك انتشار الفساد والمحسوبية حفاظاً على مصالح القوة والسيطرة على أجهزة النظام في مؤسسات الدولة، وبداية فشل السلطة الحاكمة في التنمية هو بداية الفشل التنموي أساساً في ضعف اكتساب القدرات البشرية كالمعرفة وقلة توظيف

(1) ناصر عبيد الناصر، ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد، مجلة دراسات استراتيجية، العدد 32، سنة 2007، ص 20.

القدرات البشرية العربية في مجالات النشاط البشري كالاقتصاد والاجتماع والسياسة، حيث وإن الاهتمام العربي بقضية الإصلاح يعتبر من أهم المبادرات الدولية للإصلاح حتى ولو اقتصر الأمر على الحديث عنه ولو كان خطاباً موجهاً للمجتمع الدولي، فللمرة الأولى في تاريخ اجتماعات قمم ملوك ورؤساء دول الجامعة العربية فرضت قضية الإصلاح والديمقراطية وحقوق الإنسان على جدول الأعمال⁽¹⁾.

كما بادرت حكومات مصر واليمن إلى عقد مؤتمرين عن الإصلاح حيث تحملت الحكومات العربية سواء مجتمعة أو منفردة المسؤولية الأخلاقية والسياسية لرفض هذه الحكومات المبادرات الداخلية للإصلاح السياسي والتشريعي والدستوري والقضائي ومكافحة الفساد والفقر، إن تلك المسؤوليات الجماعية ظهرت بصورة مقلقة لأن أغلب الحكومات العربية ترفض الإصلاح من الداخل والخارج، فضلاً عن ربط الإصلاح بحل القضية الفلسطينية في الوقت نفسه، إن إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي المحتلة والاعتراف الكامل بالحقوق السياسية للشعب الفلسطيني هو مطلب أساسي لتعزيز قوة الدفع نحو الإصلاح السياسي والدستوري في العالم العربي، إن معظم الشعوب العربية في مأزق صعب فهي تشكك في دوافع المبادرات الدولية للإصلاح السياسي حيث إن الحكومات ترفض الإصلاح باعتباره تهديداً للسلطات المطلقة التي تتمتع بها لتتصرف في شؤون الأوطان دون رقيب ولا حسيب⁽²⁾.

إن المبادرات التي حدثت من أجل الإصلاح السياسي سواء كانت تلك المبادرات داخلية أو خارجية، ما هي إلا تعبير عن مظهر من مظاهر الضغوطات الخارجية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر⁽³⁾.

(1) مؤتمر أولويات الإصلاح في العالم العربي، ط 1 (مؤسسة كارنيغي)، ودار النهار للنشر، بيروت، سنة 2009، ص 15.
(2) فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، ط 1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1981، ص 58.
(3) برنامج الأمم المتحدة للإتماء (إقامة مجتمع معرفي)، تقرير التنمية الإنتاجية العربية للعام 2004، عمان، سنة 2004، ص 15.

2- الدوافع الاقتصادية والاجتماعية:

شهدت الدعوة للإصلاح بعد رحيل الاستعمار في معظم أقطار الوطن العربي في تجارب مختلفة كان القاسم المشترك بينهما هو الفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والفشل في تحقيق نظام سياسي ديمقراطي مستقر، والسبيل هو الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي⁽¹⁾.

أ. **الدوافع الاقتصادية:** ويقصد بها إدخال تغييرات في البيئة الاقتصادية لإعادة توزيع الثروة والتركيز على قطاع الاقتصاد والمحاسبة وفعالية في الأداء وكفاءة توزيع الموارد وتمكين فئات الشعب المختلفة من الاستفادة من ثمار الإصلاح، وعليه فإن التنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد نسبة التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة السياسية كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية وتخلق مصالح وانتماءات متعددة تعمل على تسهيل بناء الاقتصاد والاستقرار السياسي، ويعمل الإصلاح الاقتصادي على خفض المديونية ويعمل أيضاً على خفض نسبة الفساد الإداري والمالي، فهناك ارتباط عالي للاستقرار السياسي وبين مجموعة من أربعة مؤشرات للتنمية البشرية والاقتصادية وهي: تطور وسائل الاتصال لجميع مكوناته، والتطور الحضاري، والتعليم، والتصنيع⁽²⁾.

ويشمل الإصلاح الاقتصادي كافة التشريعات والسياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الاقتصاد الوطني وفقاً لآليات السوق، حيث اتفقت آراء التيارات الإصلاحية على أن الأداء الحالي للاقتصاديات العربية لا يتواءم مع التحديات الواجب التصدي لها ولن يزيد مرور الوقت إلا سوءاً، ويمكن رصد من مؤشرات عن الواقع الاقتصادي العربي كما يلي:

- انخفاض معدلات النمو في الدخل القومي وتدهور نصيب الفرد مقارنةً بالمؤشرات الدولية .
- تراجع نصيب الدول العربية في التجارة الدولية وزيادة الصادرات من المنتجات العالمية .

(1) محمود العريان، لإصلاح في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص5.

(2) يسري الغرياني، الناجحة في العالم، مرجع سبق ذكره www.slmaik.tk .

- دخول ما يعرف بالشركات متعددة الجنسية التي قامت بالقضاء على الشركات المحلية وحلت محلها أي ما يسمى بالاستثمارات الأجنبية .

- الانخفاض في توفير فرص عمل وازدياد حدة البطالة .

- تزايد حدة الفقر في عدد من الدول العربية، ووجود فئة كبيرة من المجتمع العربي تحت خط الفقر .

- العجز عن فهم العوامل الفاعلة في البنى الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزتها أنظمة الحكم العربية⁽¹⁾.

وفي النهاية لم تعد السلطة في البلدان العربية تستمد الشرعية كما ينبغي من دعم مواطنيها حتى ولو لمجرد الاحتجاج به في وجه القوى الإقليمية والدولية التي تمثل أخطاراً على الواقع والمستقبل العربي، فاعتمدت السلطات العربية تدريجياً على الدعم الخارجي وهي: أولاً: مالياً: على صورة قروض ومساعدات، وثانياً: سياسياً وعسكرياً في مواجهة أخطار خارجية تحقيق بالوطن .

ب. الدوافع الاجتماعية: لقد حصلت أغلب الدول العربية على استقلالها منذ نحو نصف قرن ثم واجهت شعوب هذه الدول أعمال قمع دموي وغير دموي واسع النطاق، وتعرض بعضها لحروب أهلية، ومن خلال ذلك حققت هذه الدول أدنى مؤشرات التنمية والحرية والفساد والبطالة والفقر والاستبداد في العالم، ولقد برزت عملية التغيير الاجتماعي نحو تحقيق الإصلاح السياسي ضمن سلسلة متتابعة في الصعود والانحدار والنمو الذي تجلّى في هذا المجتمع عبر التاريخ من امتلاك الفعل الحضاري، إلى الانحدار نحو الهاوية عندما انهارت الدولة العربية والإسلامية على أيدي

(1) Africa (Dakar: Council for the, Ake,C, The Fhe Feasibility of Democracy in Development of Social Science in Africa, 2000), p.76.

المغول عام (656هـ-1258م) ليكون المجتمع بذلك فريسة استعمار متتابع ومتواصل من خلال السيطرة الاستعمارية على مقدرات العالم العربي⁽¹⁾ .

ولا تزال بعض من المجتمعات العربية تنتمي إلى المجتمعات التقليدية ويحتفظ في تربيته بأنماط المجتمعات القديمة، فملاح البناء الاجتماعي القبلي تحل القاسم المشترك في بعض الأقطار العربية، لكن طبيعية المتغيرات تتفاوت من دولة إلى أخرى، حيث ظهرت النظم السياسية العربية في فترة انتشار الفكر الغربي فتأثرت به الكثير من الدول العربية، فضلاً عن تأثير معظم هذه الأنظمة بالتراث الإسلامي وتركزت أثراً واضحاً في بيئة النظم السياسية العربية المعاصرة سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية⁽²⁾ .

ومن العوامل التي أسهمت في عرقلة التحول الديمقراطي في الوطن العربي هي ما نسميه نظرية التجزئة الاجتماعية، التي ركزت على تحليل دور الانقسامات الاجتماعية "القبيلة" العرقية، والطائفية المحلية، في السلوك السياسي وأضعاف الدولة المركزية وتعدد مراكز القوى وما نتج عنها من اضطرابات، أي أن علاقات الجوار والقراية الراسخة محلياً في المجتمع العربي هي في أساس النشاطات السياسية كما هي في النشاطات الحياتية، ويعد من أولويات الإصلاح الاجتماعي على مواجهة واحتواء تنامي العصبية بكل أنواعها على حساب الانتماء الوطني والديني والقومي، وكذلك ما يتعلق بمخاطر انهيار منظومة القيم، وكذلك ما يتعلق بظاهرة العنف الاجتماعي، والتي تتعدد في مستوياتها وخاصة في ظل عدم الثقة بالقانون وغياب القضاء في نيل الحقوق⁽³⁾ .

(1) خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد، العدد الرابع، سنة 1999، ص 516 .

(2) معز بالله عبد الفتاح، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد 326، سنة 2006 .

<https://web2.aabu.edu.io/nara/marar/suportf/1373.doc>

(3) عبد المجيد وحيد، الديمقراطية والتحول في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 138، آب 1990، ص 88 .

ومن أهم ما يحققه الإصلاح الاجتماعي المحافظة على تماسك المجتمع بعشائره وعائلاته وأسرته وتمكين الوحدة الوطنية بين مكونات المجتمع المختلفة، انطلاقاً من أن المجتمع العربي في جملته يمتلك موارد اجتماعية وثقافية هائلة قادر على حل مشاكله، ومن ثم الانطلاق بقوة وفاعلية لتحقيق التقدم والمشاركة في صنع مستقبله ومستقبل العالم كله، ويقضي ذلك العمل على تحقيق الأهداف التالية:

- أ. إعادة بناء القيم الاجتماعية المساندة للتطوير كقيم المساواة والتسامح والقبول بالآخر التي تساعد المجتمع العربي في التحول إلى المجتمع الجديد .
- ب. توجيه المجتمعات العربية نحو اكتساب ونشر وإنتاج المعرفة .
- ج. تأكيد التنمية الإنسانية ومن أولوياتها تطوير التعليم .
- د. تطوير استراتيجيات البحث العلمي .
- هـ. تحقيق التطوير التكنولوجي وتوفير البيئة الأساسية .
- و. توفير المناخ المناسب والمساند لمجتمع المعرفة، سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً.

إن المدخل السليم للإصلاح إذا شأنت الحكومات العربية إنقاذ المنطقة من خطر الانهيار والفقر وتفشي الفساد السياسي والأخلاقي والمالي والإرهاب والتطرف، هو إخلق الحريات وإعادة الاعتبار للمبادرات الداخلية للإصلاح، والاعتذار لشهادتها وضحاياها والشروع العملي بالإصلاح بدلا من الحديث المناور عنه⁽¹⁾ .

3- الدوافع الثقافية:

يمكن النظر إلى الثقافة على أنها تلخص تجربة المجتمع ووعيه بذاته وبمحيطة وهي نافذة يطل من خلالها الباحث، وعلى كل نواحي الحياة العلمية والسياسية والاقتصادية

(1) عبد الوهاب الافندي، غازي صلاح الدين، مسوغات نداء الإصلاح، العدد 20، سنة 2013.

والاجتماعية للمجتمع، كما أنها سجلّ للقيم الأساسية والاجتماعية ولا تستطيع الثقافة أن تقوم بهذا الدور إلا إذا كانت ثقافة تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف مع التطورات والثقافات الحية⁽¹⁾.

وضعت الأنظمة العربية نفسها في مأزق بجمودها وعدم استجابتها للمطالب الشعبية في إحداث إصلاحات حقيقية يشعر معها المواطن العربي بالأمان على نفسه وأسرته ومستقبل أطفاله، فقد كان التجاهل الرسمي وممارسات أجهزة الأنظمة العربية القمعية خلقت شعوباً مقهورة ومعزولة عن ممارسة الفعل العام، وسيطرت ثقافة الخوف على العدد الأكبر من أبناء الشعب العربي في ظل ذلك، ولم تجد الولايات المتحدة سوى التدخل لضمان تحقيق مصالحها على المدى الطويل، وذلك بإحداث تغيرات جوهرية طالت أولا الهوية الثقافية العربية لتسهيل السيطرة على الأمة العربية بسبب ضعف الانتماء الشعبي العربي وما يلاقيه أبناؤه من قهر وظلم في المنظمة العربية وتسليطها، والثاني الثورة التقنية والمعلوماتية التي جعلت من السهل الوصول إلى أي معلومة، ومشاهدة المنتج الأمريكي الذي فُرض على الشعوب العربية في بيوتهم، فالترويج للقيم الأمريكية يتم من خلال برامج تلفزيونية، وأفلام سينمائية، ونمط حياة يومي يشمل ثقافة الطعام والشراب والزي⁽²⁾.

ويبدو أن الثقافة العربية السائدة لا تعرف قيماً مرتبطة بالديمقراطية، فهي تبني على نفور من قيم الاختلاف ولها تفسيراتها الاجتماعية المرتبطة سواء في العالم العربي بوجه عام، ولاشك أن هناك حاجة لبذل جهد مباشر ومخطط لنشر ثقافة الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالحريات بجميع أنواعها ومكوناتها، والمحافظة على الدين وقيمة العمل الاجتماعي، والحفاظ على الأمن⁽³⁾.

(1) عزمي عاشور، الظروف المجمعية وعملية التحديث في الوطن العربي، مجلة دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، العدد 34، سنة 2004، ص 63.

(2) سالم محمد المعلول، أثر الثقافة الإسلامية واللغة العربية بمنطقة السودان الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، العدد الأول، السنة الأولى، سنة 1989، ص 312.

(3) حسام الخطيب، الثقافة العربية آدابها في عصر العولمة، مجلة عالم الفكر، الكويت المجلد 68، العدد 2، سنة 2001، ص 43.

إن الثقافة السائدة في تفسير ضعف الديمقراطية في الوطن العربي وهشاشة حضورها هي افتقاد الثقافة الديمقراطية أو ضعفها الشديد الذي يحول بين المواطنين، وتمثل القيم الديمقراطية الحقيقية التي تظهر آثارها في السلوك الاجتماعي والممارسة السياسية ولنشر الديمقراطية وخاصة فيما يتعلق بالآتي:

أ. **الحريات العامة:** إن الحرية قيمة مهمة من قيم المجتمع، وتشمل الحريات العامة نواحي كثيرة بداية بالحرية الشخصية في التملك والتنقل والسفر وغيرها، وصولاً إلى حرية التعبير، وحرية وسائل الإعلام، التي يجب أن تكون بعيدة عن سطوة النظام السياسي، حتى تساهم تلك الوسائل في طرح الأفكار، وخلق الحوارات والنقاشات المفضية إلى تفاعل سياسي واجتماعي في المجتمع، وفي العالم العربي تسود أشكالاً متباينة لحرية التعبير وحرية وسائل الإعلام من مقيدة إلى انعدام شبه كامل، إن الحريات العامة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية يمكن ممارستها في الدستور والقانون كما جاء في المادة الرابعة والعشرون من الميثاق العربي لحقوق الإنسان الذي جاء فيه:

1- حرية الممارسة السياسية.

2- المشاركة في إدارة الشؤون العامة إما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية.

3- ترشيح نفسه أو اختيار من يمثله بطريقة حرة ونزيهة وعلى قدم المساواة بين جميع المواطنين بحيث تضمن التعبير عن إرادة المواطن.

4- أن تتاح له على قدم المساواة مع الجميع فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده على أساس تكافؤ الفرص.

5- حرية تكوين الجمعيات مع الآخرين والانضمام إليها.

6- حرية الاجتماع وحرية التجمع بصورة سلمية.

7- لا يجوز تقييد ممارسة هذه الحقوق بأي قيود غير القيود المفروضة طبقاً للقانون، والتي

تقتضيها الضرورة في مجتمع يحترم الحريات وحقوق الإنسان⁽¹⁾.

ومن الأمور المرتبطة بالحريات العامة في الوطن العربي هو وجود قوانين سارية للطوارئ في بعض الدول العربية منها المعلن ومنها الغير معلن، مما يقيد الكثير من الحريات، وتجعل تلك القوانين النظام السياسي في حالة استقرار دائمة، ومسيطرًا على جميع مناحي الحياة السياسية، فالكبت والتضييق على الحريات، وتدخل الدولة ألا محدود في أي وقت في شؤون العامة يعرقل بل ويحد من أي خطوة باتجاه الإصلاح السياسي.

إذاً الأمر يتطلب إلغاء قوانين الطوارئ والحد من تدخل السلطات في الحريات العامة، وتوسيع هامش تلك الحريات، وتشجيع قياسات وذلك لتوفير معلومات دقيقة يستفيد منها صانعو القرار⁽²⁾.

ب. قيمة العمل الجماعي: ترتبط الديمقراطية السليمة بوجود مؤسسات أي منظمات تحكمها قواعد منظمة وثابتة تستهدف تحقيق غايات معروفة ومتفق عليها، وعليه فإن انعدام ثقافة المؤسسية هو أحد أوجه القصور الأساسية في الثقافة العربية السائدة التي تغلب عليها النزعة الفردية وتسودها روح الصراع أكثر من روح التعاون والانسجام كما تغلب عليها نزعات التعصب أكثر من نزعات التسامح، وتبدأ هذه القيمة من احترام الفردية من حيث تأكيد للحضور الخلاق الذي تتجسد به حرية الانسان ولكن بما لا يتناقض بل يؤكد أهمية التعاون والتفاعل بين الأفراد ومن ثم إدكاء روح الفريق في النفوس والتخلص من العمل الشخصي⁽³⁾.

(1) الميثاق العربي لحقوق الانسان بقرار رقم 270 د.ع (16) بتاريخ 2004/5/23م، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، إدارة الشؤون القانونية، ص8، الشبكة القانونية العربية www.arableganet.org.

(2) إسماعيل سراج الدين وآخرون، قضايا الإصلاح العربي، ط1، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2005، ص57

(3) إسماعيل سراج الدين وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص59

المطلب الثاني: الدوافع الخارجية وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي.

أولاً: الدوافع الخارجية :-

قبل أكثر من قرن ونصف وقف الإصلاحيون العرب مندهشين أمام الحضارة الأوروبية الحديثة وما أحرزته في مضمار التقدم والبناء وقد اعترف الاصلاحيون العرب بهزيمتهم أمامهم في عملية التقدم الحضاري، وحيث إن الإصلاحيين العرب لديهم الرغبة في حيازة الأسباب التي صنعت لأوروبا مجدها وصنعت للعرب أسباب كبوتهم والرغبة في نفس الوقت بالعثور على تلك المعرفة التي تقودهم في إضاءة مجاهيل الحاضر والمستقبل، وشهد عام 1991م. تحولات عالمية كبيرة في النظام الدولي تمثلت في وقوع جملة من الأحداث التي أدت إلى تغير النظام الدولي وبروز نظام عالمي جديد، فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، أصبحت مشكلة الديمقراطية في العالم العربي محل تركيز ونقاش وسائل الإعلام والدوائر السياسية الغربية حيث أُعتقل العديد من الناس وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشار الجماعات الإرهابية مثل القاعدة وبروز الحركات الإسلامية الأصولية المسلحة، ويمثل الإصلاح السياسي أو التحولات العالمية المعاصرة وهو ما يعرف بمفهوم التوسع⁽¹⁾.

يتضح من خلال ما سبق ذكره مدى أهمية وخطورة العامل الخارجي في عملية الإصلاح

السياسي، حيث يمكن تقسيم الدوافع الخارجية إلى قسمين:

1- البيئة الدولية:

لقد كان موقف اللامبالاة الذي اتخذته أغلبية الحكومات العربية من مستخلصات تقرير التنمية الإنسانية في الوطن العربي مؤشراً هاماً ليس على عدم الرغبة في الإصلاح فحسب بل على عدم الاستعداد للاعتراف بأن المنطقة تعاني من مشاكل كبيرة⁽²⁾.

(1) إبراهيم نافع، مرجع سبق ذكره، ص82.

(2) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1982، ص 57 .

ولقد خلقت ظروف الانقسام والتجزئة التي فرضت على الوطن العربي جملة من الحقائق والمتغيرات، فهناك حالة الضعف السائدة في كل جزء من أجزائه وفي ظروف التحديات السافرة التي تواجه البلدان العربية داخلياً وخارجياً، فإن القاعدة المطبقة هي الاحتماء بعناصر أجنبية، والاعتماد والتعبية للقوى الخارجية، هذه القوى ليس من مصلحتها بأي حال من الأحوال حدوث إصلاحات ديمقراطية حقيقية بين صفوف الجماهير العربية التي سترفض الارتباط والخضوع للعناصر الخارجية برغم أنهم فرضوا مبادرات لعملية الإصلاح السياسي⁽¹⁾ .

وحيث إن المبادرات الدولية المطروحة لإصلاح الوطن العربي تجد مبررها في الفراغ الناجم عن القمع الممنهج والمنظم الذي قامت به أغلب أنظمة الدول العربية من أجل مصالح الولايات المتحدة والأوروبيين في الشرق الأوسط، ولقد برزت جملة من الخطابات والمبادرات التي تبناها وألقاها عدد كبير من القادة السياسيين الغربيين سواء في الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي، وإن كان هذا البحث لا يمكننا لإجراء قراءة وتحليل لكل هذه المبادرات والخطابات الموجهة للوطن العربي، إلا أنه لا مناص من استعراض تلك المبادرات ولو بشكل مختصر من أهمها:

أ. المبادرات الأمريكية:

- مبادرة كولن باول* (وزير الخارجية الأمريكي الأسبق) التي أعلن عنها في خطاب ألقاه في مؤسسة التراث بواشنطن في 12 ديسمبر 2002م والتي أقامها على ثلاث ركائز رئيسية، وقد سميت بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، وتضمنت هذه المبادرة ما يلي:

(1) خالد ناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 1996، ص 68 .
* كولن باول، وزير الخارجية الأمريكي الأسبق لمزيد من الإيضاح حول مبادرة كولن باول أنظر: (أحمد امنيسي، الولايات المتحدة وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، قضايا حقوق الإنسان، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الإصدار التاسع، 2004) .

* الشراكة مع القطاعين العام والخاص لسد فجوة الوظائف بإصلاح اقتصادي واستثمار للعمال وتنمية القطاع الخاص .

* الشراكة مع النخبة السياسية لسد فجوة العمال وتنمية القطاع الخاص .

* الشراكة مع أولياء الأمور من خلال مدارس أفضل ومزيد من الفرص للتعليم العالي .

- مبادرة الرئيس بوش إقامة منطقة تجارة حرة مع الشرق الأوسط خلال عشر سنوات تبدأ في 9 مايو 2003م، والمنعقد في واشنطن 2003م .

- إعلان مجموعة الثمانية* حول الإصلاح في الشرق الأوسط، بواشنطن 10 يونيو 2004م، حيث حمل هذا الإعلان الشراكة من أجل التقدم والمستقبل المشترك مع الشرق الأوسط الكبير وشمال أفريقيا بياناً لزعماء الدول الصناعية الثماني في اسي ايلاند بولاية جورجيا⁽¹⁾ .

ب. مبادرات الأوروبية:

أدرك الأوروبيون مبكراً أن أهمية الوطن العربي بالنسبة لهم وذلك لأهمية الاستراتيجية بمواقعه المقابل لسواحل أوروبا الجنوبية وما يحتويه من ثروات هائلة ولعل أوروبا أشد حرصاً من الولايات المتحدة لمعالجة هذه المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي وإن كانت تراعي مصالحها على حساب حل هذه المشاكل في بعض الأحيان ويتمثل ذلك في إعلان العديد من المبادرات والخطابات الرامية للإصلاح السياسي ومن أهمها إعلان برشلونة 27 نوفمبر 1995م، حيث صدر هذا الإعلان في ختام المؤتمر الذي عالج العديد من القضايا أهمها الشراكة السياسية الأمنية، والشراكة الاقتصادية والمالية، والشراكة الثقافية والاجتماعية، والقضايا الإنسانية وقضايا الإصلاح، وقد عقد قمة أخرى في برشلونة 27 نوفمبر 2005م، غاب عنها معظم الزعماء

* مجموعة الدول الثمانية: هي مجموعة غير رسمية تضم دول ذات اقتصاد متقدمة، تجتمع مرة في السنة، أنشئت بمبادرة فرنسية في عام 1975، ومجموعة الدول هي: فرنسا- الولايات المتحدة- المملكة المتحدة- روسيا- ألمانيا- اليابان- إيطاليا- كندا .
(1) إبراهيم أحمد الفرجاني، الإصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية، أكاديمية الدراسات العليا، رسالة ماجستير غير منشورة، طرابلس، سنة 2006، ص ص 167-168 .

العرب مع حضور لافت للزعماء الأوروبيين وكانت من أهم القضايا التي نوقشت هي قضية الهجرة غير الشرعية والإرهاب⁽¹⁾ .

ج. المبادرات العربية أو الداخلية:

قامت الدول العربية بإصدار مبادرات الإصلاح حيث عقدت الندوات والمؤتمرات حول الإصلاح السياسي في الوطن العربي إلى حد أصبح ليس من الممكن التمييز بين من ينادي بالإصلاح السياسي ونشر الديمقراطية، وبين من ينادي بالإصلاح الاقتصادي والاندماج في الاقتصاد العالمي، وبين من ينادي بتطور وتحديث مناهج التربية وصولاً إلى إصلاح جامعة الدول العربية، سواء تلك الرسمية وغير الرسمية والتي أشرفت عليها تلك الحكومات من أهمها، إعلان صنعاء حول الديمقراطية 10 يناير 2004م وإعلان الدوحة حول الديمقراطية والإصلاح في 2 يونيو 2004م ومؤتمرات بيروت نحو الاستقلال الثاني وتوصياته في 19 مارس 2004م⁽²⁾.

يبدو من الضروري في هذا الإطار إدراج عامل غموض النظرة السائدة لدول المنطقة العربية باعتبارها مصدر للتهديدات والأخطار والأعداء المحتلين (داخليين وخارجيين)، إذا يطلب من الأنظمة العربية القيام بالإصلاحات وفي نفس الوقت ينظر إليها كمنبع مشتبه فيها للإرهاب وكتهديد للسلام على المستوى الدولي، فغموض المواقف تجاه الخطط التوسيعية الحالية هو أن يكون إدراج المنطقة في أجندتها الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية وذلك من خلال استقراء الخطابات والمبادرات لأنه كلما فشلت الآلة الأمريكية في صنع دويلات في المنطقة، كلما انعكس ذلك سلباً على كل مناطق العالم العربي⁽³⁾.

(1) إيناس إبراهيم، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، المبادرة الأوروبية، من مجلة قراءات استراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 2، فبراير 2005 .

(2) إبراهيم أحمد الفرجاني ، مرجع سبق ذكره، ص ص 171-172.

(3) عبد الله ساعف، الإصلاح السياسي في العالم العربي، جريدة القدس الكويتية، السنة التاسعة عشر، العدد 5843، سنة 1429هـ، ص 3.

2- البيئة الإقليمية:

على الرغم من الدور الملحوظ الذي قامت به الدول الغربية مثل أمريكا وأوروبا في دعم قضية الديمقراطية والتحول الديمقراطي منذ زمن بعيد في العديد من الدول ومنها أمريكا اللاتينية وآسيا والشرق الأوسط ووسط أوروبا وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، إلا أنه من المؤكد أن قضية الديمقراطية أتت ضمن أوليات السياسة الدولية تجاه هذه الدول والنظر بتعمق في الأعمال الداخلية للبلدان العربية لصالح تأمين تدفق مصالحها وللتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي- الإسرائيلي وتأمين حق الحصول على القواعد لقواتها العسكرية⁽¹⁾ .

إن ما جرى في الولايات المتحدة يوم 11 سبتمبر 2001م ساعد على أن يجعل من قضية إصلاح العالمين العربي والإسلامي مطلباً أمريكياً وعالمياً، فإن ما جرى في العراق يوم 9 أبريل 2003م ساعد على أن يجعل من القضية ذاتها مطلباً عربياً وإقليمياً ومحلياً ملحاً، وخاصة بعدما تحول الإصلاح المنتظر إلى إحباط مكثوم لدى الشباب التي فشلت انظمتهم الحاكمة في تعليمهم وتوظيفهم إلى غضب متراكم⁽²⁾ .

إن الحاجة الماسة لنظام إقليمي جديد في العالم العربي يستند إلى دول عصرية تقوم على أساس الحق والقانون والديمقراطية وحقوق الإنسان والشفافية والحريات العامة والخاصة، وتفعيلها لما يخدم الأهداف المشتركة للتوافق مع الأوضاع الجديدة التي تعرضها البيئة الجو استراتيجية في المنطقة، وتفعيلها عن طريق دعمها مادياً ومعنوياً ودعوة المجتمع المدني للمشاركة في تمويل المبادئ الأساسية مثل التعليم والصحة، والإسهام في إدارته وتوسيع دوائر خطتها والتنسيق بين هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات الأخرى المؤثرة في العمل الثقافي،

(1) حسن نافع، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين متطلبات الواقع الداخلي والضغط الخارجي، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، العدد 87، سنة 2004، ص 14 .

(2) حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، سنة 2005، ص 91 .

ولهذا يعد إصلاح جامعة الدول العربية وتفعيل دورها أكثر إلحاحاً وأهم الركائز في تطوير النظام الإقليمي العربي، بمعالجة القضايا الإقليمية التي تفرض نفسها على الساحة وفي مقدمتها الحل العادل للقضية الفلسطينية طبقاً للمواثيق الدولية وأيضاً القضية العراقية.⁽¹⁾

ثانياً: قضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي :-

إن الوصول إلى مبدأ الإصلاح وتجسيد مقتضياته في الحياة الاجتماعية والسياسية يتطلب على المستوى العملي، الكثير من الكفاح المستمر والعمل الشاق للانعتاق من كل الدوائر والممارسات التي تحول دون الوصول إلى هذا المبدأ الجامع الذي يؤكد على الحرية والمساواة والاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وبالتالي فإن مشروع الإصلاح السياسي يقتضي توفر مرجعية دستورية وشفافية في أداء السياسات العربية، وخضوع كل قوى المجتمع ومؤسساته إلى القانون والدستور، ولا يمكن أن تتصور إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية حقيقية من دون الدستور ونظام قانوني يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية المشاركة والتنافس والصرع⁽²⁾.

وبناء على ذلك فإن هناك عدة قضايا لعملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي ومن أبرزها.

1- التنمية السياسية:

إن عملية التنمية السياسية بتعريفاتها المختلفة تحمل من المفاهيم التي تخدم التنمية الشاملة، بمعنى أن التنمية هي عملية يتم من خلالها تنمية قدرات أفراد المجتمع لمواجهة كل ما يعوق الوصول إلى مستوى أفضل، وحل المشكلات الداخلية والخارجية والعمل سوياً بشكل علمي وواقعي، إذاً لا بد من التركيز على جانب التثقيف للوصول بأفراد المجتمع لدرجة القدرة على التفكير من جهة، وترسيخ المساواة وما يسمى بثقافة الثقة والحوار بين النظام السياسي والمواطن والتعامل بروح القيم الديمقراطية من جهة أخرى، ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال ما يلي:

(1) أيمن حسين، الاستقلال الثاني نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي، <http://www.ALJAZEERA.net> . ص 40.

(2) محمد محفوظ الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة، مجلة آفاق، الرياض، العدد 1499، 2011/10/02.

أ. الإصلاح الدستوري والتشريعي:

بما أن الدستور هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع نموذج النظام السياسي للمجتمع، وأن يتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، ويعني ذلك تصحيح الأوضاع الدستورية في بلادنا العربية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية الحقيقية⁽¹⁾.

إن وضع دساتير عصرية للدول العربية مع إزالة الهوى بين نصوص الدساتير وأهداف المجتمع في التطور الديمقراطي فلا بد من مراعات الآتي:

- الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلاً واضحاً وصريحاً .
- تجدد أشكال الحكم بما يتضمن تداول السلطة بالطرق السلمية .
- إقامة انتخابات دورية حرة تصون الممارسة الديمقراطية .
- تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات والهيمنة الحكومية .
- تحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يعني القضاء على الفساد الإداري والمالي ودعم حقوق الإنسان وحقوق المرأة، والطفل والاقليات في إطار الشراكة بين الحكومة والمجتمع المدني⁽²⁾ .

ب. المشاركة السياسية:

تحتل المشاركة السياسية جانباً مهماً في عملية الإصلاح السياسي حيث تعني إمكانية الشعب في المساهمة سياسياً كأفراد وجماعات، ضمن نظام ديمقراطي في الحياة السياسية كناخبين أو عناصر نشطة سياسياً من خلال العمل الجماعي كأعضاء في تنظيمات مجتمعة

(1) نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1993، ص 207.
(2) مؤتمر قضايا الإصلاح الرؤية والتنفيذ، وثيقة الاسكندرية للإصلاح، في 12-14 مارس، مكتبة الاسكندرية بالاشتراك مع الأكاديمية العربية للعلوم، والتكنولوجيا، سنة 2004 ص 8 .

تمارس نشاطها كالأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وتعد هذه المؤسسات من أهم وأبرز القضايا الرئيسية لأجل تحقيق المشاركة السياسية، ولقد كان من الضروري ظهور قوة سياسية جديدة نتيجة للتغيرات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكي تكون هذه القوى على درجة معينة من الاستقلالية، وأن تنجح جهود الشعب في المشاركة بالحياة السياسية، فمن هنا لا يمكن القول إن الضمان الوحيد للقيام على المشاركة السياسية الفاعلة هو إعادة توزيع القوة والسلطة في المجتمع، ويترتب على هذه المشاركة وهو الارتقاء بمستوى جودة المشاركة السياسية في مكافحة الفساد الإداري والمالي والتصدي للفساد الحكومي وتساعد المشاركة أيضاً في إعادة هيكل موازين القوى في الدولة⁽¹⁾ .

ج. الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي وصيانة الأمن الجماعي وتوفير السلامة العامة من المتطلبات الضرورية لتوفير الطمأنينة بين أفراد المجتمع لأجل تحقيق مشاركة واسعة وجديه وفعالة، وهذا يوضح ما مدى مساهمة الجماعات المختلفة في المجالس النيابية مقارنة مع نسبة السكان وعدم إرغام الأفراد بالقهر والقوى في التصويت لصالح مجموعة معينة، هذا أولاً، أما ثانياً، ما مدى بقاء الحكام والمسؤولين والمؤسسات الدستورية في مكانها، ومدى ثبات القوانين ومرونتها مع تطور الظروف الدولية، وثالثاً مدى صيانة حرية المعارضة السياسية والصحافة وإضافة إلى حرية الرأي، وقد اتخذ عدم الاستقرار السياسي في الأقطار العربية أشكالاً متعددة وهي:

- الأول: تمثل في الانقلابات العسكرية مثلما حصل في السودان وموريتانيا حيث لعب الجيش دوراً غير اعتيادي في الحياة السياسية، مما أثر على عملية التنمية والتحديث والاستقرار السياسي الذي جمد عملية المشاركة السياسية .

(1) أيمن حسن، الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي، بيروت، سنة 2004،

- **الثاني:** في عملية عدم الاستقرار السياسي هي الحروب الأهلية التي كان الدور في تعطيل عملية المشاركة السياسية مثل ما حدث في لبنان التي امتدت الحرب الأهلية لمدة عشر سنوات، والصومال منذ عام 1994م، وحتى الآن، واليمن في 1994م، ولازال الصراع مستمراً بين الجنوبيين ومع الجنوبيين المطالبين بالانفصال .

- **الثالث:** في عدم الاستقرار السياسي وجود حركات تمرد والانفصال التي أثرت على الوحدة الوطنية وعلى المؤسسات الدستورية مثل ما حدث في انفصال أو استقلال شبه كامل الذي يعيشه إقليم كردستان العراق منذ عام 1961م، وانفصال جنوب السودان في 2011م .

- **الرابع:** في عدم الاستقرار السياسي هو بروز صراعات حزبية ودينية وطائفية عنيفة نتيجة لعدم التكيف مع المؤسسات الموجودة في الدولة، لكي يتم تحقيق الاستقرار السياسي في المنطقة العربية لابد من النظر في الصراع من أجل السلطة، حيث يبرز من خلالها توسيع المشاركة السياسية بوضع سياسات عامة في اختيار الأشخاص للمناصب الرسمية وتداول السلطة سلمياً، وتوفير آليات المشاركة في النظام السياسي والقدرة على معالجة الأزمات والانقسامات الرسمية والغير رسمية، والاستجابة للمطالب السياسية الشعبية لتحقيق المطالب الاجتماعية⁽¹⁾ .

2- حقوق الإنسان:

شكلت قضية حقوق الإنسان منذ نهاية الحرب العالمية الثانية هدفاً إنسانياً عاماً، وأصبحت انشغالاً عاماً للمجتمع الدولي، وفي الوطن العربي بدأ الاهتمام الرسمي بحقوق الإنسان تحت تأثير الفكر الليبرالي الذي عكسته المواثيق الدولية الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية خصوصاً ميثاق الأمم المتحدة* الصادر في 1945م، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في 12 ديسمبر 1948م ولم يكن مستغرباً أن ميثاق الأمم المتحدة قد نص في الفقرة الأولى من

(1) خميس دهام حميد، مرجع سبق ذكره، ص 543.

* ميثاق الأمم المتحدة، مهمته حفظ السلم والأمن الدولي وإزالة القمع وحل المنازعات بالوسائل السلمية وفقاً لمبدأ العدالة في القانون الدولي التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم، وكذلك يعمل على تعزيز واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً، صدر في مدينة سان فرانسيسكو بالولايات المتحدة الأمريكية في يوم 26 يونيو 1945 .

ديباخته على هذا الحق المقدس في تعزيز حرية وكرامة الفرد وقدراته، أما نص الفقرة الثالثة من المادة الأولى فنصت على تحقيق التعاون الدولي في المسائل الدولية ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني في عملية احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بدون تمييز بين الجنس أو اللغة أو الدين، ولا تفريق بين الرجال والنساء، أما المعاهدات الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الصادرة في روما 1950م والميثاق الأمريكي حول حقوق الإنسان عام 1959م، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان الصادر في 1981م، وفي الوطن العربي بدأ الاهتمام الرسمي والشعبي بحقوق الإنسان بعد الإعلان العربي لحقوق الإنسان الصادر في 23 مايو 2004م، وقد جاء في التعبير عن هذه المفاهيم الإنسانية العامة للعدالة والمساواة في معظم الدساتير العربية⁽¹⁾، حيث تطور فكر حقوق الإنسان وأصبح له تأثير كبير على الساحة الدولية، وقد ساعدت تلك التحولات السياسية والاجتماعية التي طرأت على المجتمعات البشرية في تواصل الحضارات والثقافات عبر التاريخ بما في ذلك الثقافات العربية، والإسلامية، وتعزيز المشاركة في إدارة شؤون البلاد، والتأكيد على أن السماحة الإنسانية للأديان لا ينبغي أن توضع في تعارض مع مبادئ حقوق الإنسان، إن احترام حقوق الإنسان هو مصلحة عليا لكل فرد وجماعة وشعب وللاإنسانية جمعاء، وأن يشارك المواطن في إدارة الشؤون العامة عبر انتخابات حرة نزيهة أياً كان بنسبة أو انتماءه القومي السياسي أو الديني أو لفتة في منح فرص تقلد الوظائف العامة والسياسية في بلده⁽²⁾.

3- حقوق المرأة:

طُرحت قضايا المرأة نفسها بقوة في معظم البلدان العربية وتناقلت الأبناء يومياً سواء كان ذلك على شكل أخبار أو مؤتمرات أو ندوات أو نشاطات تتعلق بالمرأة، حيث أكدت

(1) تقرير المنظمة الدولية لحقوق الإنسان حول رصد الحريات في الوطن العربي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، سنة 2005، ص3.

(2) علي الدين هلال، أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ط2، دار المستقبل العربي للنشر، القاهرة، سنة 2001، ص21.

الأنشطة على الاهتمام المتصاعد الذي تحوزه قضايا المرأة في البلدان العربية سواء من جانب مؤسسات أهلية في المجتمع أو من جانب الحكومات العربية وأجهزتها المختلفة.

إن حقوق المرأة تواجه تحدياً كبيراً على مختلف المستويات، حيث لعب الموروث الثقافي دوراً كبيراً في تحجيم دورها، بالرغم من أن المرأة العربية في السنوات الأخيرة ازدادت التحاقاً وتفاعلاً في العمل السياسي وأنشطة السوق والقانون، إلا أن الحريات المدنية والقانونية للنساء لاتزال موضع جدل، ومازالت تتعرض لهجوم بالرغم من ذلك كانت المبادرات تأتي في الغالب من السلطة الحاكمة بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، حيث تعتلى بعض النساء العربيات مناصب حكومية وأصبح لهن حضور سياسي ملحوظ، وهناك بعض النماذج للمرأة العربية في عدة مجالات منها: في مجال السياسة حقق المغرب على سبيل المثال إصدار المدونة الجديدة للأسرة في ضمان حقوق النساء وخاصة فيما يتعلق بالزواج والطلاق ورعاية الأبناء⁽¹⁾.

أما في اليمن فقد عانت المرأة من ويلات الحروب الأهلية والصراعات الداخلية، فقد كانت المرأة الفلسطينية ولا زالت تعاني من فقدان حق أساسي من حقوق الإنسان وهو حق تقرير المصير، أما في الأردن فقد فازت ست سيدات لكنن من خارج العاصمة بالمقاعد المخصصة للنساء في انتخابات مجلس النواب التي جرت في العام 2003م، وفي السعودية أعلنت السلطات عن تعيين شرطيات في وزارة الداخلية، وفي الكويت اختلفت النساء الكويتيات في سبتمبر 2003م بإنجازتهن في مجال التعليم الذي سجل بحوالي 30% عن نسبة الرجال، أما في سلطنة عُمان فقد تقدمت 16 مرشحة من الإناث في الانتخابات، أما في مصر فقد أسفرت أول انتخابات برلمانية بعد إطلاق الحراك السياسي 2005م عن نجاح أربع نساء، حيث إن اقحام المرأة العربية في العمل السياسي هو إحدى الخطوات نحو التحول للإصلاح السياسي، فيما

(1) مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، نهوض المرأة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، رؤية وتنفيذ 12-14 مارس، مكتبة الاسكندرية بالاشتراك مع الاكاديمية العربية للعلوم، سنة 2009، ص 12 .

يكتمل التفاعل في المجتمع وتتحقق المشاركة والتنمية بصفة عامة لكافة شرائح المجتمع، فأحدى أسباب تأخر التنمية في البلدان العربية هو غياب المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهو فشل الأنظمة الحاكمة في عملية الإصلاح⁽¹⁾.

4- منظمات المجتمع المدني:

لعبت مؤسسات المجتمع المدني دوراً أساسياً وحيوياً في تفعيل الإصلاح السياسي والتنمية بشكل عام، وأخذ هذه المؤسسات من الركائز الهامة في تفعيله الديمقراطي والحياة السياسية، والمجتمع المدني كمفهوم هو يجمع المؤسسات التي ينشؤها الناس إرادياً وطوعياً فيما بينهم لتنظيم حياتهم، وهي مؤسسات طوعية يقيمها الأفراد داخل الدولة ولا تخضع لسيطرة الدولة مباشرة وتعمل بشكل أساسي على مبدأ غير ربحي وتشمل النقابات والجمعيات والأحزاب والاتحادات التطوعية وتفعيل المشاركة السياسية في مظاهر الحياة السياسية والتخلص من التهميش الذي وصل إليه المواطن العربي، وأهم ما يميز هذه المنظمات المرونة والثقة الشرعية والخبرة الجماهيرية، وفي الوطن العربي مازالت هذه المنظمات تعاني جملة من المشاكل والمعوقات وعدم وضوح عملها ووجود الالتباس في العلاقة بين مؤسساتها ومؤسسات الدولة، وهذا السبب يرجع إلى غياب الديمقراطية وأحياناً الضعف في أدائها وتفعيل السلطة التنفيذية في عملها ونلاحظ أنه هناك تفاوتاً بين الدول العربية من حيث وجود المجتمع المدني ودرجة تطوره ومدى فاعليته وتأثيره في الحياة السياسية، فهناك دول كثيرة يوجد بها أحزاب ونقابات وجمعيات ثقافية واجتماعية ورياضية، وهناك دول أخرى مثل دول مجلس التعاون الخليجي تحظر قيام بعض تنظيمات المجتمع المدني، مثل الأحزاب السياسية وبعضها يحظر النقابات المهنية

(1) فايز ساره، قضايا المرأة والإصلاح العربي (الناجحة في العالم، موقع الحركة، سنة 2006، www.slma.tk).

العملية، وهذه المسألة يمكن فهمها في ضوء التعاون بين النظم العربية من حيث درجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي وطبيعة نظامها السياسي وخصوصاً تكويناتها الاجتماعية⁽¹⁾ .

وقد يدخل المجتمع المدني كعامل أساسي لعملية الإصلاح والديمقراطية عبر علاقته بالدولة والبنية الطبقية، ويلعب المجتمع المدني التعددي والنشط دوراً مهماً في موازنة قوة الدولة، كما أنه يمكن أن يكون حائلاً أمام عودة التسلطية، وعاملاً حيوياً في تعزيز الديمقراطية والمحافظة عليها، إن المجتمع المدني له دور في تطوير العديد من الجماعات والحركات الاجتماعية المستقلة - الطلاب - النساء - نقابات العمال، وعادة ما يتضمن نمو المجتمع المدني وجود إعلام مستقل يمكن أن يشكل ضغطاً على الدولة، كما أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعمل على نمو المجتمع المدني في جميع أنحاء العالم⁽²⁾ .

المبحث الثالث

المتغيرات الدولية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في الوطن العربي

لقد شهدت البيئة الدولية تغيرات جذرية في أنظمة الحكم، مما أدى إلى تدعيم الاتجاه نحو التغيرات والإصلاح لدى الحكام في مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها العالم العربي، إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق كانا يشكلان القطبين الأساسيين في معادلة توازن القوى الدولية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أواخر الثمانينات من القرن الماضي تبني كل منهما إيديولوجية خاصة في إطار سياسة التحالف، حيث شكلا حلفين رئيسيين

(1) محمد عابد الجابري، اسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي، سنة 2006، شبكة المعلومات الدولية،

<https://wab2.aabu.edu.jo>

(2) He, B, Civil Society and Democracy, in A. Carter and C. Stokes, (eds) Democratic Theory Today, Cambridge: polity press, 2002, p 203.

الأول هو حلف دول المعسكر الغربي الذي يعرف باسم دول حلف شمال الأطلسي (الناتو)* الذي تأسس سنة 1949 بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، أما الحلف الثاني هو حلف المعسكر الشرقي أي ما كان يعرف (بحلف وارسو)** الذي تأسس عام 1955 بزعامة الاتحاد السوفيتي، إن الدول العربية لم تكن طرفاً فاعلاً في هذين الحلفين، حيث انتهجت سياسة عدم الانحياز شأنها شأن بقية دول العالم الثالث، كما أن المنطقة العربية بالنسبة للحلفين اعتبرت منطقة استراتيجية انعكست عليها آثار هذين الحلفين اللذين أظهرتا تنافساً شديداً بشأن كسب النفوذ في هذه المنطقة⁽¹⁾.

المطلب الاول : انهيار الاتحاد السوفيتي :

بدأ الاتحاد السوفيتي بالتأسيس كدولة عظمى*** عام 1917 واستطاع خلال سنوات أن يثبت وجوده، غير أن الاتحاد السوفيتي كدولة عظمى تعطل قليلاً بسبب الحرب العالمية الثانية وما لحق بها من دمار اقتصادي وبشري، حيث خسر ما يقارب من 20 مليون شخص، واستطاع أن يعيد قوته السياسية والعسكرية، واستطاع أن يحقق أكبر قدر من الانتشار السياسي والدبلوماسي العالمي خلال عقدي الستينيات والسبعينيات، وذلك قبل أن يدخل مرحلة الجمود والركود ثم الانحسار والتفكك من منتصف عقد الثمانينات⁽²⁾. وقد اسهمت جملة من العوامل الداخلية والخارجية في انهيار الاتحاد السوفيتي وهو ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد تمثلت العوامل الداخلية في اهتمام الاتحاد السوفيتي بالقوة العسكرية على حساب القوة الاقتصادية، لقد

* حلف شمال الأطلسي (الناتو) تأسس هذا الحلف سنة 1949م، والدول التي وقعت المعاهدة هي (الولايات المتحدة، بلجيكا، الدنمارك، فرنسا، أيسلندا، إيطاليا، لكسمبرج، هولندا، النرويج، البرتغال، المملكة المتحدة) تم انضمت عام 1952م تركيا واليونان، وعام 1955م ألمانيا الغربية، وانضمت اسبانيا عام 1982، وبولندا، والمجر، وتشيكيا عام 1999، ومقرها بروكسل.

** حلف وارسو تأسس عام 1955م وتم التوقيع على المعاهدة بصوفيا تحت تسمية معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدة المتبادلة وضمت كل من (الاتحاد السوفيتي، بلغاريا، رومانيا، المجر، بولندا، تشيكوسلوفاكيا، ألمانيا الشرقية، البانيا، والتي انسحبت عام 1968م، ومقرها موسكو وأنحل رسمياً عام 1991م.

⁽¹⁾ حسن نافعة، ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1944، ص4-5.

⁽²⁾ نبيل زكي، أحداث الاتحاد السوفيتي وأثرها على الخريطة السياسية العالمية، مجلة مستقبل العالم الإسلامي، السنة الثانية العدد (5) 1992، ص127.

شهدت تلك الفترة قبل سقوطه انخفاض متزايد في عملته، وكما زاد عدد العاطلين عن العمل ليصل إلى 12 مليون عاطل، وانخفض نمو القطاع الصناعي إلى 1.5% واتجهت أغلب موارد البلاد إلى التسلح على حساب الأمن الغذائي، وأصبح جهاز الدولة يعمل خارج الدستور والقوانين، وانعكس ذلك في ازدياد سلطة الأمن والجيش، وهي سلطات لا تعرف حداً لاختصاصاتها، أما العوامل الخارجية فقد تمثلت في سياسة الولايات المتحدة للتصدي للاتحاد السوفيتي حيث أعلن (ثرومات) عام 1947 عن مبدئه المشهور والذي بموجبه تلتزم الولايات المتحدة بالتصدي للنفوذ السوفيتي، بكل الوسائل بما فيها السلاح النووي إذا استدعى الأمر، وفي نفس السنة أعلنت الولايات المتحدة عن سياسة الاحتواء بهدف محاصرة النفوذ السوفيتي في العالم، ثم جاء مبدأ ابرنهور المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط خاصة بعد حرب السويس 1956، وذلك لمنع السوفيتي إلى الوصول للحياة الدافئة، وفي عهد (جيمي كارتر) ثم تطوير قوات التدخل السريع لمواجهة خطر الشيوعية، ثم تدعيمها في عهد (رونالد ريغان) من خلال مضاعفة الأنفاق العسكرية والإعلان عن برنامج حرب النجوم، إن هذه السياسات أجبرت الاتحاد السوفيتي على الاهتمام بالجانب العسكري لمواجهة التحديات التي تخلفها الولايات المتحدة، مما جعل الانفاق العسكري يتقل كاهل الميزانية السوفيتية⁽¹⁾.

وقد حاول جورباتشوف منذ وصوله للسلطة عام 1985، في إصلاح الوضع المتدهور من خلال ما أسماه البيديسترويكا إعادة البناء، غير إن ذلك لم يجد نفعاً مما جعل التناقضات تتراكم وبدأت معظم التحولات تبرز ثم تصاعدت في عام 1989 لتصل إلى ذروتها، فقد كانت مبادرات (جورباتشوف) هي نقطة البدء بالنسبة للتحولات التي شهدتها الاتحاد السوفيتي ولعل من أبرز التحولات التي شهدتها المعسكر الاشتراكي هي التخلي عن نظام الحزب الواحد، في تلك الدول واعتناق مبدأ الديمقراطية الغربية، وتداول السلطة عبر انتخابات تمثل فيها كافة الأحزاب

(1) برزان التكريتي، انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة أفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد العدد (3) مارس 1993، ص15.

السياسية، وفي الجانب الاقتصادي تبنت مذهب حرية السوق وتحرير التجارة، أما عسكرياً فقد تمثلت هذه التحولات في حل الأحلاف الذي أصبحت عديمة الجدوى بعد أن تخلّى الاتحاد السوفيتي عن سباق التسلح وسياسة توازن القوى والالتزام بسياسة توازن المصالح كخط جديد⁽¹⁾.

لقد أدرك جورباتشوف أنه أمام معادلة صعبة، وهو سباق التسلح الذي تقوده الولايات المتحدة، ونظام بيروقراطي في الداخل غير قادر على مواجهة التحدي، وعجز عن الإمساك بخيوط الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة، لذلك حاول الانسحاب من الساحة الدولية، وحاول أن يبحث عن خيارات حتى لا يكون هذا الانسحاب مهيناً لكي لا يشكل هذا الانسحاب ميزة عبر احتلال الولايات المتحدة للموقع التي ينسحب منه، إن الإصلاحات الديمقراطية التي أطلقها جورباتشوف شكلت بداية الانهيار للاتحاد السوفيتي، حيث أعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث (استونيا - ليتوانيا - لاتفيا)، استقلالها وانضمامها للأمم المتحدة، وحصولها على الاعتراف الدولي، وتعتبر إسرائيل من أكبر المستفيدين من تلك المتغيرات التي حدثت في الاتحاد السوفيتي وأوروبا لجملة من الاعتبارات المتمثلة في أن أغلب الدول العربية المتصارعة مع إسرائيل تعتمد كثيراً على وجود الاتحاد السوفيتي كقوة عظمى⁽²⁾.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي إلى تضائل قوته كقوة قطبية ذات مصالح عالمية وتراجع موقفه على سلم تدرج القوى الدولية وتجلي ذلك من خلال عدة مظاهر أهمها:

1. تفكك منطقة النفوذ التابعة للاتحاد السوفيتي مما أسفر ذلك عن خلاص هذه الدول من السيطرة السوفيتية، حيث تم الإلغاء النهائي لمجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة في 28 يونيو 1991م.

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت عالم المعرفة، 1995، ص276.
(2) حسن نافعة، المرجع نفسه ص280.

2. إن تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي جعلت الإصلاحات الديمقراطية التي قام بها (جورباتشوف) إلى الإعلان عن حل اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية في 25 ديسمبر 1991، حيث تم استقلال أوكرانيا وبيلاروسيا، وروسيا، وتشكيلهم (كومنولث) عام 1991 ليحل محل الاتحاد السوفيتي المنهار.

3. تراجع المكانة السوفيتية على المستوى العالمي بعد انحيار الاتحاد السوفيتي⁽¹⁾.

وعندما انهار الاتحاد السوفيتي وتفكك أثار للولايات المتحدة مشكلة واجهت أمنها القومي، تمثلت في كيفية السيطرة على القدرة النووية للاتحاد السوفيتي سابقاً حيث أثرت العديد من المشكلات:

أولاً: ظهور ثلاث قوى نووية جديدة بالإضافة إلى جمهورية روسيا الاتحادية من بين ورثة الاتحاد السوفيتي، حيث كان تركيز الصناعات والأسلحة النووية ووسائل إطلاقها داخل الأراضي الروسية، والهدف الرئيسي للولايات المتحدة هو تجريد هذه الصناعات من مكانها.

ثانياً: تتعلق بالمخاطر الناجمة عن الاحتمالات التي تؤدي إليها الفوضى من انحيار الاتحاد السوفيتي إلى انتشار الأسلحة النووية سواء ببيع هذه الأسلحة نفسها، أو المواد التكنولوجية اللازمة لصناعتها، أو بانتقال العلماء والخبراء النوويين للعمل في دول أخرى.

ثالثاً: تتعلق بمصير القوة النووية لجمهورية روسيا الاتحادية، فمع افتراض نجاح الولايات المتحدة في إزالة وتدمير الأسلحة النووية، فسوف تظل جمهورية روسيا الاتحادية قادرة بترسانتها النووية على تهديد الامن القومي الأمريكي مباشرة، لذلك تعمل الولايات المتحدة على توجيه حركة

⁽¹⁾ نيل زكي، أحداث الاتحاد السوفيتي وأثرها على الخريطة السياسية العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 142.

الإصلاح الاقتصادي في روسيا الاتحادية بما يضمن استيعابها داخل النسيج العام لمنظومة الدول الرأسمالية⁽¹⁾.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه إلى جمهوريات حدثت تغيرات جذرية وجوهرية على المستوى النظام الدولي، الأمر الذي أظهر الحاجة إلى إنشاء قواعد جديدة للتعامل الدولي تتوافق مع المصالح الغربية بوجه عام، ومع الأهداف الأمريكية بوجه خاص من هذه التغيرات كانت الدعوة الأمريكية مع مطلع التسعينات إلى إقامة النظام العالمي الجديد، وكما أن إسرائيل استفادت من هذه المتغيرات في تزعم الولايات المتحدة لعمل منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، في رفض كل ما يتناسب أو يتعارض مع مصالح إسرائيل التي هي قاعدة للدفاع عن مصالح أمريكا في المنطقة⁽²⁾.

إن انهيار الاتحاد السوفيتي ترك بصمات سلبية على طبيعة العلاقات السياسية وعلى العالم أجمع، ولا يجرؤ أحد على نفي الحقيقة وهي أن ميزان القوى على الصعيد العالمي قد تغير لمصلحة النظام الرأسمالي، وأن الولايات المتحدة تمارس اليوم ما تعتبره حقاً طبيعياً في الهيمنة والسيطرة وبسط النفوذ، ومن هنا يمكن القول أن التحولات الجذرية التي طرأت على توزيع القوة على المستوى العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، قد تطلبت من الولايات المتحدة الأمريكية أن تعيد ترتيب الأوضاع الدولية في العالم ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، على مقتضى أهدافها الاستراتيجية ومصالحها الحيوية بهدف تكريس زعامتها أو قيادتها للنظام العالمي الجديد⁽³⁾.

(1) عبد العظيم الدوري، النموذج الأمريكي للديمقراطية في الحكم العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، مركز القاهرة للدراسات السياسية والاستراتيجية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد (153) سنة 2003، ص 274.

(2) محمد الحافظ، العرب والنظام العالمي الجديد، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، القاهرة العدد (57) 1993، ص 68.

(3) نجاح محمد، المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1995، ص 33-34.

المطلب الثاني : انتهاء الحرب الباردة :

إن زوال الحرب الباردة بين المعسكرين الشرقي بزعامة الاتحاد السوفيتي، والغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت قد احتكرت امتلاك السلاح النووي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ، حيث تمكن الاتحاد السوفيتي من تحطيم أمريكا لهذا السلاح، ونشأ بعد ذلك ما عرف بسباق التسلح بين كلا الدولتين العظيمتين وانقسم العالم إلى كتلتين كبيرتين، وكان لظهور الأسلحة النووية بروز نظام الكتلتين في السياسة الدولية، حيث اعتمد التوازن النووي في بقائه واستمراره لذلك انقسم العالم إلى كتلتين شرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي، وغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وسعت كل كتلة إلى تحقيق أهدافها بمختلف الوسائل وتنفيذ مشاريع سياسية وعسكرية واقتصادية من شأنها أن تتمسك الروابط بين أعضاء الكتلة لحماية كيائها من أي تحدي يوجه إليها من قبل الكتلة الأخرى⁽¹⁾.

حيث تميزت الكتلة بكونها تقوم على منافسة الايديولوجية وعدم التمييز بين أوقات السلم والحرب، مما أدى إلى نشوء ما سمي (بالحرب الباردة) غير أن البعض يرى أن قيام الحرب الباردة كان قد سبق امتلاك الاتحاد السوفيتي القوة النووية، وقد كان إعلان الرئيس الأمريكي ترومان أمام الكونغرس الأمريكي في ما مارس 1947، عن استقلال الولايات المتحدة لتقديم العون العسكري والاقتصادي للدول التي تواجه التهديدات الشيوعية، إن البداية الرسمية للحرب الباردة وقد أعقب هذه المبادرة تقديم الولايات المتحدة مشروع مارشال بعد ذلك بشهور قليلة لدعم أوروبا الغربية اقتصادياً، وفي عام 1949، تم إنشاء حلف الشمال المعروف باسم (الناتو) الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والتي راحت تركز جهودها على محاصرة الاتحاد

(1) برزان التكريتي، انهيار الاتحاد السوفيتي، مرجع سبق ذكره، ص22.

السوفيتي بسلسلة من الأحلاف العسكرية لاحتوائه، والذي عمله على دعم مواقعه والمحافظة على المكتسبات التي حققها المعسكر الاشتراكي تحت قيادته⁽¹⁾.

حيث إن سياسة الاحتواء افراز الحرب الباردة وأولى حلقات الاستراتيجية الأمريكية في العالم ما بعد الحرب العالمية الثانية، والتي تقوم على محاصرة الاتحاد السوفيتي داخل مناطق نفوذه وتشديد الضغط عليه، واتخذ التطبيق الفعلي لسياسة الاحتواء شكل تطويق الاتحاد السوفيتي بدار عازل من الأحلاف والقواعد العسكرية في كل مكان، ولعل من أبرز الأحلاف التي شهدتها العالم الغربي لاحتواء الاتحاد السوفيتي هو حلف شمال الاطلسي، والتي وقعت معاهدة إقامته في 4 ابريل 1949 بواشنطن ودخل في التنفيذ في 25 يوليو 1949.

وبعد انضمام المانيا الغربية إلى حلف شمال الاطلسي عام 1955 ظهر حلف وارسو في 14 مايو 1955، وذلك بعد إثارة مخاوف السوفيت لما كان يعنيه من تغير في علاقات توازن القوى في أوروبا مما أجبر الاتحاد السوفيتي إلى إعادة تقييم الاستراتيجية الأوربية الدفاعية من تغيير علاقات توازن القوى في أوروبا⁽²⁾.

إن تطور الأوضاع في ظل الحرب الباردة بين الكتلتين انعكس على التنظيم الدولي الذي كان من أهدافه تحقيق (الأمن الجماعي)، حيث إن الاعتماد على الأمم المتحدة في موضوع الأمن القومي، هو المخاطرة، وهذا ما ساعد على بروز فكرة الأحلاف العسكرية والترتيبات الإقليمية كبديل أكثر فاعلية لكفالة الأمن من قبل الأطراف المشاركة فيها، إن الصراع بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في ظل الحرب الباردة الذي كان من المتصور أن يصل إلى نهايته بإحدى الطريقتين، الطريقة الاولى: وصول القطبين المتصارعين إلى حالة من التوازن

(1) حسن نافعة، الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، العدد (10) يوليو، 1992، ص15.

(2) مالك عوني، حلف الاطلسي وازمات حدود القوة والشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد (137) يوليو 1999، ص111.

الشامل يترتب عليه إدراك الطرفين بأن استمرار الصراع بينهما لن يصل إلى أي نتيجة، أما الطريقة الثانية هو انتصار أحد القطبين كاملاً وتسليم الطرف المهزوم بالشروط التي يفرضها عليه الطرف المنتصر وإفساح الطريق لإعادة ترتيب أوضاع النظام العالمي بما يتناسب مع مصالحه وأهدافه⁽¹⁾.

وفي الفترة الممتدة من 1985-1989 دخلت العلاقات الدولية بين القطبين مرحلة جديدة نتيجة لما أحدثتها السياسة الإصلاحية من جهة، وظهور بعض الوهن على تصميم إدارة الرئيس الأمريكي في تلك الفترة (ريغن) التي تؤدي إلى تصعيد سباق التسلح بسبب الصعوبات الاقتصادية من جهة ثانية، لهذا شهدت هذه الفترة بداية تعاون حقيقي لتصفية بؤر التوتر الإقليمية، ويبدو أن تفجر الأوضاع في دول أوروبا الشرقية، وسقوط جدار برلين الذي أدى إلى انهيار حلف (وارسو)، تم دخول السياسات الإصلاحية في مأزق جعل الاتحاد السوفيتي يبدو وكأنه قد أعلن نهاية الحرب الباردة من جانب واحد⁽²⁾.

إن الانفراج الذي ولد قوة دفع لحل الصراعات الإقليمية ناجماً عن انسحاب الاتحاد السوفيتي، وتقصير خطوته الخارجية والتخلي عن حلفائه تحت ضغط المشاكل التي يعاني منها في الداخل، لقد أدت سياسة الوفاق إلى انتهاء الحرب الباردة بعد أن مُني الاتحاد السوفيتي بالتخلي عن دوره في نظام القطبية الثنائية وعن اهتمامه بالسياسة الدولية، وقد كانت المنطقة العربية من أهم مناطق الصراع على النفوذ بين القطبين المتنافسين بحكم ما تمتلكه المنطقة العربية من ثروات وموارد طبيعية تعد على قدر كبير من الأهمية، ويضاف إلى ذلك الموقع الاستراتيجي للوطن العربي الذي يلعب دوراً كبيراً ومهماً في صراع القوى الدولية⁽³⁾.

(1) فيصل غازي، تطور العلاقات الدولية الحديثة وآثارها على الانظمة العربية ط1، القاهرة، 1994، ص30.

(2) حسن نافعة، الامم المتحدة بعد نهاية الحرب الباردة، مرجع سبق ذكره، ص28.

(3) محمد جواد علي، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، الجامعة الأردنية، 2001، ص55.

إن نهاية الحرب الباردة قد صاغتها قانونياً (قمة باريس) المنعقدة في نوفمبر 1990 والتي كرست اجتماعاً دولياً حول انتصاره في هذه القمة التي حضرها 34 دولة، (جميع دول أوروبا والولايات المتحدة وكندا)، حيث أقرت رسمياً نهاية الحرب الباردة واعترفت بأن أمن كل دولة في أوروبا مرتبط بأمن جميع دول مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي، ولم ينتج عن نهاية الحرب الباردة انهيار منظومة الدول الاشتراكية فقط، بل تمت مراجعة المنظومة الفكرية والقيمة الأيديولوجية الشيوعية، بحيث استطاعت منظومة الدول الرأسمالية بقيادة الولايات المتحدة الانفراد بالهيمنة على النظام الدولي الراهن، ومن ثم تحاول وضع آليات جديدة لتنظيم التفاعلات الدولية السياسية والاقتصادية، حيث حولت الولايات المتحدة توظيف تفوقها العسكري في ظل المتغيرات الدولية الجديدة بما يحقق مصالحها السياسية والاقتصادية، ويضمن هيمنتها على النظام العالمي الجديد، ولهذا ظهر النظام العالمي الجديد من محاولة دولة عظمى كانت أحد قطبي النظام الدولي السابق وهي الولايات المتحدة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: الهيمنة الأمريكية على الساحة الدولية وأثرها على عملية الإصلاح السياسي في

الوطن العربي

إن انهيار توازن القوى الثنائية القطبية يعتبر ضمن المتغيرات الدولية التي انعكست على العالم، واستغلت الولايات المتحدة تلك التغيرات لتحرير سياستها الخارجية من ضغط سوفيتي كان يفرض نفسه لسنوات طويلة، إلى أن جاءت الفرصة السانحة لتحقيق غاية المشروع الأمريكي الذي يهدف إلى قيادة العالم، من خلال بروز الولايات المتحدة كقوة وحيدة وخلق الظروف الموضوعية لانبثاق النظام العالمي الجديد، حيث أخذت الولايات المتحدة تروج لزعامة أمريكية

(1) عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية والمتغيرات الجديدة، الرباط، دار حطين للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، 1995، ص78.

بموقعها للصدارة على قمة النظام العالمي الجديد دون مشاركة أو مناقشة أحد يقاسمها هذا الموقع أو الدور⁽¹⁾.

ويعد الوطن العربي من الناحية الاستراتيجية أحد أهم المناطق المؤثرة في توازن القوى والمصالح نظراً لموقعه الاستراتيجي، الذي كان عرضة لتدخلات الدول ذات الاطماع، فهو يتوسط العالم القديم ويربطه جغرافياً، وبناء على ذلك فإن هناك عوامل فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية للهيمنة على الساحة الدولية وأبرزها:

1- بروز القطب الواحد:

ظلت العلاقات الدولية ما يقارب من نصف قرن، مدة الحرب الباردة محكومة بصراع بين الكتلتين الشرقية والغربية، ولم يبق كقوة مؤثرة في العلاقات الدولية إلا هو القطب الغربي بزعماء الولايات المتحدة فقد أثر سقوط جدار برلين وتفكك حلف وارسو وانتهاء الحرب الباردة ثم قيام حرب الخليج الثانية، وسقوط الاتحاد السوفيتي كعلامات رئيسية على تطور النظام الدولي، وأثرت هذه الأحداث على مجرى العلاقات الدولية بحيث زادت من نفوذ الولايات المتحدة وأصبحت مساحة التداخل والتشابك بين ما هو داخل أو اقليمي وما هو خارجي ودولي، وذلك من متغيرات طرأت على السياسة العربية، حيث إن المنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم اكتشافاً تجاه العالم الخارجي⁽²⁾.

جاءت حرب الخليج الثانية 1991 لتتخذ منها الولايات المتحدة مناسبة للإعلان عن قيام نظام عالمي جديد، وفرصة للتطبيق العملي لهذا النظام حيث أوضح الرئيس الأمريكي الأسبق (بوش الاب) في خطابه عن حالة الاتحاد في 29 يناير 1991، وصفه للنظام العالمي الجديد

(1) مصطفى علوي، السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (153) يوليو 2003، ص66.

(2) مصطفى علوان، البيئة الإقليمية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003، ص32.

بأنه "النظام الذي يحل القانون محل حكم الغاب، وحيث تعترف الأمم المتحدة بالمسؤولية المشتركة حول الحرية والعدالة للوصول إلى الأماني العالمية للبشرية والسلام والامن والحرية وحكم القانون، ويذكر (بوش الأب) في نفس الخطاب "إن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها من بين دول العالم تملك من المستوى الأخلاقي، ومن الامكانيات ما يكفي لخلق نظام عالمي جديد، فالرئيس الأمريكي يتحدث عن أمريكا بأنها القوة الوحيدة التي لا تقبل مشاركة الدول الأخرى في بناء هياكل هذا النظام، فالنظام الدولي الجديد يقوم على ركيزة (العالم الواحد) المتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تقبل المنافسة⁽¹⁾.

فقد قدمت حرب الخليج الثانية نموذجاً للهيمنة الأمريكية حيث شنت الحرب على العراق لإخراجه من الكويت من قبل قوات التحالف التي استطاعت الولايات المتحدة أن تجمعها تحت إشرافها، واستطاعت الولايات المتحدة التحكم في القرارات التي اتخذها مجلس الأمن بخصوص هذه الأزمة في 11 أكتوبر 1991م، حيث أصدر مجلس الأمن 24 قراراً ثم تنفيذها جميعاً، وكل هذه القرارات اتخذت تحت صياغة أمريكية، وبرغم الهيمنة الأمريكية الواضحة، واستغلال نفوذها لخدمة مصالحها، حيث ساهمت بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا عسكرياً وشاركت ألمانيا واليابان مالياً، في عملية عاصفة الصحراء، ومن خلال هذه الحرب استطاعت الولايات المتحدة أن تؤكد دورها القيادي العسكري وتأکید زعامتها على باقي الدول الكبرى⁽²⁾.

إن حرب الخليج الثانية وضعت هاجساً أمنياً لدول مجلس التعاون الخليجي وبقية الدول العربية، حيث لم يكن من المتوقع أن تحتل دولة عربية دولة عربية أخرى، مما أدى ذلك إلى استجلاب القوات الأجنبية لتحرير الكويت، وهذا ما كشف عورات دول مجلس التعاون الخليجي عن حماية نفسها وترتب على ذلك ثغرات أمنية، حيث عملت دول مجلس التعاون على تطوير

(1) فيصل غازي، تطور العلاقات الدولية الحديثة وأثارها على الانظمة العربية، مرجع سبق ذكره، ص45.

(2) محمد جواد علي، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص81-82.

قدراتها العسكرية يعقد صفقات تسليح وأصبحت منطقة الخليج أكبر سوق للسلاح، كما أن الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الحرب تمثلت في تزايد الأعباء الملقاة على عاتق هذه الدول من جراء المساهمة في نفقات الحرب وتزايد أعباء الدفاع والتسلح وتراجع أسعار النفط في التسعينات، والتي أدت إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لبعض الدول، ومع ذلك لجأت بعض الدول الخليجية إلى الافتراض الداخل والخارج لسد هذا العجز، كما كان من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها حرب الخليج الثانية في إجراء اصلاحات سياسية تقلص فيها من العبء الملقى على كاهلها⁽¹⁾.

2. مشروع الشرق الأوسط الكبير:

يعود استخدام هذا المصطلح إلى منتصف القرن التاسع عشر عندما استخدمه المكتب البريطاني في الهند، ولكن استخدامه لم يكن شائعاً إلا بعد أن تبناه المؤرخ الاستراتيجي (الفرد ماهان)*، وفي عام 1921م أنشأ تشرشل وزير المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت إدارة سميت بـ "إدارة الشرق الأوسط" لكي تشرف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق، وإبان الحرب العالمية الثانية استخدمته بريطانيا رسمياً عند الإشارة إلى الدول الممتدة من ليبيا غرباً إلى إيران شرقاً، ومن اليونان شمالاً حتى اثيوبيا جنوباً، وعندما دخلت الولايات المتحدة الحرب في عام 1941 إلى جانب الحلفاء التزمت بالتسمية نفسها، حيث إن دائرة معارف العالم الأمريكية تقول إن الشرق الأوسط يشمل المنطقة الممتدة من مصر غرباً حتى إيران شرقاً، وتضم تركيا وقبرص بالإضافة إلى إسرائيل، ولكن التوجه الاستراتيجي الأمريكي اتجه إلى التعامل مع الشرق الأوسط على أساس قسمين: شرقي يضم الخليج العربي، العراق، وإيران وتركيا وجمهوريات آسيا الوسطى المسلمة، وغربي يضم إسرائيل والدول العربية المعنية بعملية السلام⁽²⁾.

(1) ابتسام الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2004م، ص62.

* ألفرد ماهان بريطاني الجنسية وهو صاحب نظرية القوة البحرية في التاريخ عام 1902.

(2) رنا ابوظهير الرفاعي، اميركا والشرق الاوسط الجديد، ط1، دار الحرف العربي، بيروت، 2004، ص14-15.

أما فيما يتعلق بمصطلح "الشرق الأوسط الكبير" كما جاء في نص المشروع الأمريكي فإن مكونات هذا المصطلح يمكن القول بأنها تتكون من مجموعة كيانات سياسية متعددة ومتنوعة، فإن مجموعة البلدان التي تنتمي إلى شمال أفريقيا مثل مصر وليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا، وهي دول عربية لها تأثيرها الكبير على مجريات الأمور السياسية، أما المجموعة الأخرى من الدول العربية التي تمتد لمساحات واسعة من القارة الآسيوية كالهلال الخصيب الذي يشمل العراق وسوريا ولبنان وفلسطين المحتلة والأردن وكذلك إسرائيل والسعودية واليمن، وبقية الدول العربية التي تمتد من العراق جنوباً حتى المحيط الهندي، وعلى شواطئ الخليج العربي عبر مضيق هرمز، وهناك تركيا وإيران التي تعتبر من أهم الدول في المنطقة، ولكل دول لها مصالح في المنطقة إلى جانب انهما الطريق إلى الهند⁽¹⁾.

إن الولايات المتحدة عندما تتحدث عن منطقة الشرق الأوسط الكبير فإنها تعني بها المنطقة الممتدة جغرافياً من نواكشوط وحتى إسلام آباد، أي أن منطقة الشرق الأوسط الكبير تضم مجموعة من الدول غير العربية التي تختلف في عقائدها واستراتيجياتها وأهدافها، والمقصود هو دمج إسرائيل في جسم الأمة العربية، وذلك من أجل طمس الهوية العربية والإسلامية وإحلال هوية الشرق أوسطية محلها، بدأت الولايات المتحدة بترتيب نفسها لوضع جديد يمكنها من قيادة العالم في ظل نظام أحادية القطب، لتتبنى فيه وحدها قيادة النظام العالمي الجديد بإمكانياتها الاقتصادية والعسكرية من أجل فرض شروطها في حل القضية الفلسطينية، والتأكيد على أن إسرائيل هي الدعامية الأساسية في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط مع ضمان بقاء نفوذه العسكري في المنطقة دون أن تغير اهتمامه للأمة العربية، إن الولايات المتحدة تحتفظ "بحق التعرف من طرف واحد بخصوص استخدام القوى العسكرية للدفاع عن

(1) سعيد اللاوندي، الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص21.

مصالحتها الحيوية" هذا ما صرح به وزير الدفاع وليم كوهين عام 1999، وهذا ما أعطى الولايات المتحدة حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول التي تسميها خارجة على القانون⁽¹⁾.

ومن هنا تحدد الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً استراتيجياً جديداً لمنطقة الشرق الأوسط، حيث تفرق المنطقة العربية والاسلامية بأنها المصدر الحقيقي للإرهاب وبالتالي تربط بين الفكر العربي لمفهوم الاسلام بأنه إرهاب، فكانت دعوة بوش والمحافظين الجدد في الادارة الأمريكية إلى إقامة تحالف دولي لمواجهة الخطر وتوجيه ضربات ساحقة لكل الرموز التي تمثل الارهاب، فبعد احداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م تعد من الأحداث الصعبة في التاريخ الأمريكي، ونقطة التحول في السياسة الخارجية الأمريكية وتصوراتها عن العالم، حيث أعلن الرئيس بوش عن مسار سياسته الخارجية بالحرب على الإرهاب وفرض على جميع الدول أن تتعاون مع السياسة الأمريكية في هذه الحرب وإلا أصبح ضدها، وقد جاء ذلك في خطاب ريتشارد هاس مدير مكتب التخطيط السياسي في وزارة الخارجية الأمريكية في إبريل عام 2002م، الذي أشار فيه أن الاستراتيجيات القديمة المتمثلة في الاستراتيجيات الدفاعية والاحتواء والردع، أصبحت غير كافية لمواجهة الإرهاب ولا بد من وجود ترتيبات يشارك فيها مجموعة من الشركاء الجدد، وتوحيد الجهود من أجل التصدي للأخطار المتمثلة بالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وأن مصير العالم الحر مرتبط بالتصدي لهذه الأخطار، إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات في الترتيبات التي ستدعم النظام العالمي الجديد وحماية المصالح والقيم الأمريكية في العالم⁽²⁾.

من أجل تحقيق النصر على الإرهاب وفقاً للرؤية الأمريكية لا بد من العمل الجماعي والتعاون الدولي، لان المنظمات الإرهابية تعمل في أكثر من 80 دولة وتستهدف في عملياتها جميع أنحاء العالم، وتشمل القاعدة وحزب الله والمنظمات الفلسطينية حماس والجهاد وغيرها في

(1) مصطفى علوي، السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي، مرجع سبق ذكره، ص82.

(2) محمد علي حوث، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، ط1، مكتبة مديولي، القاهرة، 2004م، ص30.

منطقة الشرق الأوسط، ولإنجاز هذه المهمة لابد من تعاون الجميع من حكومات ومنظمات اجتماعية لتحقيق النصر والقضاء على ما يسمى الإرهاب، إن سياسة الحكومات العربية أصبحت متأسمة، ولهذا فمن واجب الولايات المتحدة وحلفائها تخفيض مصادر هذه الجماعات والقضاء عليها بكل ما تملكه من قوة، ومن هنا فواشنطن تعرف المنطقة، بأنها الموقع الرئيسي للعدو في الحرب على الإرهاب، والذي يركز على الشخصية العرقية والدينية للعرب والمسلمين⁽¹⁾.

لقد تمثلت أولى خطوات الحرب الأمريكية على الإرهاب في مصادرة وتجميد ومنع تحركات الجمعيات الخيرية الإسلامية، أما الخطوة الثانية فكانت الحرب على طالبان واحتلال أفغانستان وارتكاب أبشع المذابح التي شهدتها عصرنا الحاضر ضد البشرية، وكان الهدف الاساسي لهذه الحرب هو القضاء على حكومة طالبان والمسلمين في أفغانستان، وعندما شعرت الولايات المتحدة بنشوة النصر الذي حققته في أفغانستان وسرعة الهزيمة لنظام طالبان، والدعم الذي حصلت عليه من باكستان وإيران في هذه الحرب، تشجعت على القيام بالخطوة الثالثة التي هي شن الحرب على العراق في 2003م بحجة محاربة الإرهاب وتدمير أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها الرئيس العراقي السابق (صدام حسين)، ومن هنا جاءت فكرة إسقاط النظام العراقي، كما أن وجود حكومة مؤيدة لأمريكا في العراق سيسمح لأمريكا بإجراء تعديلات جذرية في السعودية في حال حدوث أسوأ الاحتمالات، وهو نشؤ حكومة معادية لأمريكا في الرياض، وبهذا حققت أمريكا ما ترمي إليه، وقضت على قوة العراق لتجعل المنطقة مهياً لكل ما تراه مناسباً على المدى المنظور، إن الأمر الحاسم في الوقت نفسه هو تشكيل حكومة عراقية حليفة لأمريكا لتساعدها في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾.

(1) رنا ابوظهير الرفاعي، اميركا والشرق الاوسط الجديد، مرجع سبق ذكره، ص34.
(2) محمد سعد أبو عامود، التدخل الأمريكي من أجل الديمقراطية مجلة الديمقراطية ، القاهرة، مؤسسة الاهرام، السنة الرابعة، العدد (13)، يناير، 2004، ص177.

الفصل الثاني

المحددات الداخلية ومتطلبات الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الأول : المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان .

المطلب الأول : المحددات السياسية .

المطلب الثاني : المحددات الاقتصادية .

المطلب الثالث : المحددات الاجتماعية .

المبحث الثاني : دور القوى السياسية السودانية في عملية الإصلاح السياسي .

المطلب الأول : الأحزاب السياسية .

المطلب الثاني : التعديلات القانونية الأساسية في الدستور والانتخابات .

المبحث الثالث : العوائق الداخلية والخارجية .

المطلب الأول : العوائق الداخلية .

المطلب الثاني : العوائق الخارجية .

تمهيد:

بعد سقوط الدولة المهدية في السودان عام 1899م، خضع السودان لحكم ثنائي بريطاني مصري وفق الاتفاقية الثنائية عام 1899م، ولم يكن للمصريين وجود حقيقي، وشهد السودان عدة نشاطات كانت ثقافية في مظهرها لكنها كانت تعمل عملاً سياسياً، تم تبلورت عام 1924م، من جمعيات سرية إلى جمعيات علنية، مثل جمعية اتحاد قبائل السودان، وجمعية اللواء الأبيض، وقد لعبت تلك الجمعيات دوراً بارزاً في أحداث أغسطس 1942م، حيث تم اغتيال البريطاني لي ستاك lee stack (حاكم عام السودان)⁽¹⁾.

وفي الفترة ما بين 1938-1945م تأسس نادي النشاط الثقافي الذي يرأسه إسماعيل الأزهري وضم العديد من القيادات السياسية، وخلال العام 1945م تأسس أول حزب في السودان وهو حزب الأمة الذي يجمع بين الصفة السياسية والصفة الدينية، وتولى رئاسته عبدالرحمن المهدي، تم تكون حزب الأشقاء الذي انقسم بعد ذلك إلى حزبين هما الوطن الاتحادي وتولى رئاسته إسماعيل الأزهري، وحزب الشعب الديمقراطي والذي يرأسه علي المرغني⁽²⁾.

وقد تشكلت في السودان أول حكومة بعد فوز حزب الأمة وحصوله على أكثرية الاصوات من خلال الانتخابات التي أجريت عام 1954م، وترأس هذه الحكومة إسماعيل الأزهري واستمرت الحكومة لمدة عامين، وفي يناير عام 1956م تحصل السودان على استقلاله، وبعد عامين من تشكيل الحكومة الأولى تم ابدال هذه الحكومة بحكومة جديدة بقيادة السيد بن علي المرغني، وعبدالرحمن المهدي، وبعد ذلك تم تسليم السلطة للعسكر بقيادة الفريق إبراهيم عبود في 21 أكتوبر عام 1964م، وجاءت التجربة الثانية ما بين 1964-1969م، فنجح

(1) لام اكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان، ط1، مكتبة مدبولي، ترجمة اسماعيل آدم وبشرى آدم، القاهرة، سنة 2009م، ص65.

(2) محمد المجدوب، الإصلاح السياسي في السودان بين هيمنة الدولة وتعدد قوى المجتمع، شبكة المعلومات الدولية، نوفمبر، سنة 1998م، <http://www.ssc.sudan.org/Ar/desktopDefault.aspx?tabid=9&ArticleID=34>

الإخوان المسلمون في ادخال كل الاحزاب في جدل حول الدستور، حيث طرح مشروع الدستور الاسلامي، ثم جاءت التجربة الثالثة تحت دبابات الرئيس جعفر النميري ما بين 1969-1985م، وطالب الشعب بإسقاط نظام الفرد الواحد حيث تم اسقاط النميري في ابريل 1985م، وبعد فترة ليست بالبعيدة جاء انقلاب 30 يونيو 1989م، بقيادة عمر حسن البشير والذي يحمل البندقية في يد والمصحف في اليد الأخرى⁽¹⁾.

المبحث الأول

المحددات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان

ظل الفكر السياسي السوداني عموماً يتجنب الحديث عن الإصلاح باعتباره مفهوماً أقل من طموحات العملية السياسية، والتطور الذي يسعى إليه السودان منذ الاستقلال عام 1956م إذ يعتقد السودانيون أنهم أكثر تقدماً في مجال الديمقراطية من الدول العربية والأفريقية، فقد عرفوا التعدد الحزبي الذي شمل حتى الحزب الشيوعي، كما انتصروا في انتفاضتين شعبيتين ضد نظم دكتاتورية وأعادوا النظام الديمقراطي واستخدام مصطلحات ذات دلالات سياسية مثل التحول الديمقراطي أو استعادة الديمقراطية، ولكن التجربة السودانية هذه المرة اختلفت كثيراً عن ذلك التاريخ بسبب طبيعة النظام الحاكم ووضعية الأحزاب الفاقدة لأية حيوية واختلال التركيبة السكانية، وإثارة النزاعات المسلحة وكثافة التدخلات الأجنبية، وحيال كل المشكلات الناجمة عن هذا الوضع المتشابك، وتعثر تحقق الطموحات العامة للشعب السوداني وبات يتحكم في تحديد مسار التطور السياسي السوداني، وهو لا يستخدم أساليب القمع الفجة بل يستند على بنية متكاملة من التهيب والترغيب، ويهدف إلى إدارة الفراغ السياسي القائم ومن الواضح أن جهاز

(1) يوسف الشريف، السودان وأهل السودان، أسرار سياسية وخفايا المجتمع، ط10، دار الشروق، مكتبة الأسرة، القاهرة، سنة 2004، ص ص 125-126

الأمن هو الأكثر حداثة والأحسن تنظيمًا والأغنى بسبب الميزانية المفتوحة التي لا تخضع للمساءلة البرلمانية أو القانونية، وهكذا ينتشر الجهاز في كل مفاصل الخدمة المدنية والمجتمع بصفة عامة، مما يجعله قادراً على السيطرة والهيمنة أكثر من أية مؤسسة حكومية أو حزبية أخرى، حيث يعيش الآن عشرات الآلاف من السودانيين في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا والوطن العربي وهذا يعني إحداث فراغ سياسي مقصود ومخطط له جيداً⁽¹⁾.

المطلب الأول: المحددات السياسية:

جاء نظام الإنقاذ الحالي إلى السلطة عام 1989م نتيجة مجموعة عسكرية ومدنية تنتمي للجبهة الوطنية الإسلامية، وهذا يعني أن الانقلابيين تسلحوا عسكرياً بالإضافة إلى أيديولوجية صارمة وتنظيم حزبي جديد، والأهم من هذا أنهم يحملون مشروعاً حضارياً يهدف إلى إعادة صياغة الإنسان السوداني وتغيير العالم، وبسبب هذه الغايات لم يتوان النظام عن استخدام كل الوسائل القمعية لإحكام سيطرته على السلطة السياسية، لذلك استهل النظام عمله بحل الأحزاب والنقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع المدني واعتقال قياداتها وكوادرها، وتم فصل أعداد كبيرة من موظفي الخدمة المدنية الذين لا يدينون بالولاء للجبهة الإسلامية⁽²⁾.

رغم الانفتاح النسبي الذي أعقب انقسام الحركة الإسلامية في نهاية 1999م إلا أن القوى السياسية المعارضة وجدت نفسها في حالة إنهاك وضعف وتشتت، حيث تسبب هذا الفراغ السياسي وضعف الحياة السياسية والحزبية في عودة الانتماءات القبلية وظهور المجموعات القبلية في شكل حركات سياسية مسلحة وهذه هي اتجاهات خطيرة تأتي على حساب مستقبل الوحدة الوطنية والاندماج القومي، وواجه السودان الموحد صعوبات خطيرة ليس بسبب الحروب

(1) حيدر إبراهيم، الإصلاح السياسي في السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2005، www.soutelneel.com/news_files/16.htm.

(2) محمد عثمان أبو ساق، المؤثرات العسكرية على العملية السياسية في السودان، مركز التنوير الخرطوم، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2006. www.tanweer.sd.

الأهلية والنزاعات وضعف القوي السياسية والأحزاب السياسية فقط، ولكن أيضاً بسبب تاريخ الدولة السودانية الذي لم ينجح في تحقيق الوحدة الوطنية أو بناء الدولة الوطنية الموحدة المتعددة الثقافات، فهناك عجز في الداخل تصافرت معه عوامل خارجية عديدة منها: النزاعات الداخلية، والحروب الأهلية، والهجرة الجماعية، واكتشاف النفط الوفير في الجنوب، وحاجة النظام لتجديد شرعيته، مما أدى إلى التفكك، فقد تمكن المجتمع الدولي من فرض اتفاقية السلام الشامل في فبراير 2005م وحملت بنود اتفاقية استحقاقات قوية في صالح التحول الديمقراطي وجاء التقدم في اتجاه التحول الديمقراطي وتحقيق السلام بطيئاً، واستطاع حزب المؤتمر الوطني (حزب النظام الأيمن) أن يضع العقوبات وأن يمارس المؤامرات لتكريس شموليته في قناع جديد، رغم أن المطلوب هو أن تناضل من أجل تطبيق نصوص الاتفاقية المُجمع عليها محلياً ودولياً⁽¹⁾.

تواجه عملية الإصلاح السياسي أو التحول الديمقراطي تعقيدات عديدة مثل نظام حاكم عجز عن الارتكاز على شرعية دستورية أو شعبية وبالتالي يلجأ لأساليب متجددة في توظيف الأجهزة الأمنية، ويعتمد عليها في التعامل والتفاعل، وهناك قيادات وزعامات سياسية تقليدية أنهت عمرها الافتراضي، وقيادات أخرى حديثه لكنها معزولة تماماً عن أية قواعد فعلية، ولم تعد الجماهير تحمل آمالاً كثيرة في المستقبل عليها، فقد أصبح الوجود الأجنبي كثيفاً بعد الموافقة على دخول القوات الأممية إلى إقليم دارفور المضطرب، ووافق مجلس الأمن على تدريب 26 ألف عنصر من الجيش والشرطة حيث إذن قرر المسؤولون البريطانيون البحث عن سبل مضمونه لمشاركة السودانيين في حكم وإدارة البلاد من خلال العناصر المعتدلة، وكان إعلان قيام المجلس الاستشاري لشمال السودان تماشياً مع هذه السياسة الجديدة، ولكن رأى الحزبيون

(1) فيصل عبد الرحمن علي طه، السودانيون والبحث عن الحكم، ط1، مركز عبد الكريم المرغني للنشر، أم درمان، سنة 2000م، ص 12 .

السياسيون في قيام المجلس الاستشاري خطة لإبعادهم عن ميدان السياسة، وخاصة أن المجلس لم تكن له صلاحيات تشريعية، وخاصة عندما اتضح أن الجنوبيين استبعدوا من الاختصاصات للأعضاء⁽¹⁾، عندما جاء نظام الإنقاذ إلى السلطة بدأ تطبيق المشروع الحضاري انطلاقاً من أهداف التغيير السياسي والاجتماعي (Political and Social Chrhge) عن طريق القوة، حيث قام نظام الإنقاذ بتجيش الشعب وإحياء شعبية الجهاد بعد تطويره إلى فقه الدفاع الشعبي، وفتحت السودان أبوابها للحركات الجهادية، ومنح قيادتها حق اللجوء، وإقامة معسكرات التدريب، كما أسس المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي كتجمع عالمي يهدف إلى التقارب مع الحركات الإسلامية وقيادتها، عندها أحدثت هذه السياسات ردود أفعال عنيفة ضد نظام الإنقاذ في الداخل والخارج حتى بدأ انتقالية تالية انفتاح النظام الإنقاذي هدف اكتساب المزيد من الشرعية واستقطاب القوى السياسية الأخرى، عندما حدثت ردود أفعال وخاصة في الداخل، من هنا صدر دستور 1998م، الذي سمح بتنظيم الروابط والفعاليات السياسية بضوابط قانونية⁽²⁾.

لقد تم تعديل حزب الأمة بموجب الدستور الجديد في عام 2005م، وقانون التوالي كتطبيق عملي لحرية التنظيم السياسي حيث أثقل هذا التطور نظام الإنقاذ من مرحلة التنظيمات الإسلامية إلى مرحلة الانفتاح على الأقاليم والريف، ولم يتقبل الدكتور حسن الترابي الدولة الاندماجية والنظام الرئاسي التنفيذي، وبالتالي نادى بتقليص القبضة المركزية والتحول إلى نظام شبيه رئاسي يستمد سلطانه من البرلمان، إلا أنه فشل في استصحاب تلاميذه الذين انشقوا إلى كتلتين إحداهما تناصره والأخرى تناصر رئيس الجمهورية، وبدأ الصراع بتقديم مذكره العشرة في ديسمبر 1999م التي أثارَت جدل داخل الحزب، ومن هنا رجحت كفه الرئاسة في الحزب

(1) حمدي عبد الرحمن حسين، العسكريون والحكم في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الافريقي، شبكة المعلومات الدولية، www.farajat.net، ص 26.

(2) فيصل محمد موسى موجز، تاريخ افريقيا الحديث والمعاصر، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، سنة 1997، ص 32.

والدولة، وتؤكد ذلك عند إعلان رئيس الجمهورية بحالة الطواري وتعليق مواد الدستور، كما حل المجلس الوطني وتجميد الأمانة العامة والقطاعات الاتحادية⁽¹⁾.

كما يوجد تناقض بين الدستور الانتقالي والذي أقر بوضوح شروط التحول الديمقراطي وبين ترسانة القوانين القمعية التي بناها نظام الإنقاذ منذ الانقلاب، فأصبح تعديل القوانين لتتماشي مع روح ومضمون الدستور، كما هناك أكثر من 60 قانوناً في انتظار إدخال التعديلات عليها بعد مرور كل تلك المدة على إجازة وسريان الدستور، رغم أن التنوع الثقافي والإقليمي والعرقي فرضت ضرورة التوسع في الحكم اللامركزي لصعوبة التحكم في هذا البلد الكبير المتنوع السكان والثقافات تحكماً إدارياً وسياسياً، فقد جرب السودان العديد من نماذج الحكم والإدارة في سبيل تفعيل عملية الحكم الرائد والذي من خلاله تتوازن السلطة والمسؤولية والمساءلة من أجل تنمية المجتمع السوداني سياسياً وإدارياً وتنموياً⁽²⁾.

ويمكن القول بأن عملية الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي مرتبطة بتغيير دور جهاز الأمن الوطني، أو إخضاعه لنصوص اتفاقية السلام الشامل للدستور 2005م وهذه عملية صعبة إن لم تكن مستحيلة، وذلك لأن النظام يعول عليه كثيراً ويعتمد على جهاز الأمن أكثر من اعتماده على حزبه، فحزب المؤتمر الوطني عجز عن النزول إلى الجماهير والعمل وسطها، فنتيجة للبطء في تعديل قانون الأمن الوطني ما زال جهاز الأمن يقوم بعملية الاعتقال والتوقيف من دون محاكمة، ففي يوليو 2007م ثم اعتقال السيد مبارك الفاضل المهدي (رئيس حزب الأمة) وبعض معاونيه و15 ضابطاً متقاعداً بتهمة التخطيط لانقلاب عسكري، كما منع النشر في حيثيات القضية⁽³⁾.

(1) الصراع في السودان، تقرير منشور على موقع مقاتل الصحراء، شبكة المعلومات الدولية، www.mogatel.com.

(2) محمد هاشم عوض، قضايا المؤتمر الدستوري، لشعب السودان، مجلة الدراسات الإنمائية مجلد 25، العدد 23، يوليو 1994، ص36.

(3) منظمة العمل الدولية، الاستخدام والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي، نحو استراتيجية شاملة في السودان، ندوة الدراسات السودانية الماضي والحاضر والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سنة 2008، ص ص 13-14.

ويعد إعلان الرئيس السوداني في خطابه أمام البرلمان في مايو 2008 تلبية لأحد السياسيين لكي تتراجع عن مقاطعة الحوار حول دستور جديد للبلاد في المرحلة المقبلة، وتسعى إلى تحقيق توافق داخلي حوله، فبعد مرور فترة قصيرة على إعلان الرئيس إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين لم تطلق السلطات سوى سبعة أشخاص فقط، في حين تتحدث المعارضة على العشرات المعتقلين والمحكومين في دمة قضايا سياسية، ويبدو أن إصلاحات اتفاقية السلام الشامل الدستورية أقرب إلى تصورات الأنظمة والمؤسسات من حيث الانسجام مع البيئة والبنية للنظام الإداري والرئاسي، وفي المقابل هناك تآكل في بنية الأحزاب السياسية نتيجة متغيرات سياسية واجتماعية، ولذلك يمكن القول أن قضايا الإصلاحات الدستورية والقانونية بالإضافة للإصلاح الحزبي فهي مرتبطة ومتكاملة ويصعب الفصل بينها أو تأجيل بعضها⁽¹⁾.

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية:

في ظل الأوضاع المتسارعة في السودان والتي تنذر بتصاعد وتيرة الاختلاف السياسي والاقتصادي بين الأحزاب من جانب، وبين الشعب والحكومة من جانب آخر، وخاصة بعد ارتفاع سعر المحروقات في منتصف التسعينات، حيث كانت الحاجة ماسة لمناقشة قضايا الإصلاح السياسي والاقتصادي كإصلاح الخدمة العامة ومؤسسات إدارة المال العام وتطوير المؤسسات القضائية وتطوير نظم الانفصال إضافة إلى ذلك الاهتمام بتطوير القدرات البشرية وربط الحكومة بالمواطن في الوصول للأهداف المعقدة وتقوية الرقابة العامة، ولقد ساهمت الصراعات المسلحة وبصورة كبيرة في تدمير الهياكل الاقتصادية من خلال تهجير الكثرين إلى مناطق بعيدة عن مواقع الإنتاج والحضر، مما جعل شعب السودان عرضة للعيش في ظروف صعبة، وأصبحوا بذلك مضطرين من الابتعاد عن مواقع الإنتاج والأسواق المحلية⁽²⁾.

(1) المرجع نفسه، ص 18.

(2) Population and Housing Census in Sudan: An Incomplete Exercises, Geneva: Darfur Relief and Documentation Centre, February 2010, p p 16-17 .

إن التدهور المريع في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من مسؤولية الدولة خاصة في ولايات الصراع المسلح، مما انعكس سلباً على حرمان الكثيرين من حزب العمل، كما أن سياسات التخصيص والتحرير الاقتصادي أدت إلى تنامي نسب الفقر، مما نتج عنه انتشار ملحوظ لأمراض سوء التغذية وارتفاع في نسب الوفيات لعدم وجود الخدمات الصحية، والبيئة الملائمة للعيش، حيث أكدت الدراسات الاقتصادية إلى أن مسألة الصراعات حول الموارد الانتاجية مثل المياه والمعادن والبتروول هي القاسم المشترك في تنامي حالات الصراعات والضعف في التنمية وعدم التوظيف الأفضل للموارد الاقتصادية والمالية المتاحة، وسياسات التجنيب من الدخل القومي⁽¹⁾.

بالرغم من تعرض الاقتصاد السوداني إلى العديد من التقلبات وخضع لتطبيق العديد من السياسات المالية والنقدية الصعبة جراء مواجهة التحديات التي واجهت الحكومة منذ العام 1990م ولعل من أهم التحولات أو التحديات هو التحول من سياسات مركزية الحكم إلى لامركزية، والتوسع في إنشاء الولايات المحلية، وقد شهدت هذه التحولات التحكم في الأسعار ندرة السلع الضرورية تم توفيرها، ولكن بأسعار مرتفعة، وفي هذه الحالة فإن حكومة السودان قضيت على آمال المواطن السوداني بعدم الاستجابة إلى مطالبه من ناحية الحياة الصعبة في حفظ الأسعار وتوفير مستلزماتهم العامة، وتهيئة فرص العمل وخاصة الأعمال الحرفية مثل الزراعة والرعي، ويرى الاقتصاديون أنها ليست إلا محاولة لإجبار المواطنين على دفع فاتورة أخطاء وإخفاق المسؤولين الحكوميين في السيطرة على زمام الأمور الاقتصادية⁽²⁾.

إن الوضع الاقتصادي في السودان حرج للغاية إذ يمر بظروف غاية في الصعوبة والتعقيد فهو محاصر بالآزمات وتحيط به المشاكل من كل صوب، منها على سبيل المثال ازدياد

(1) حسين سيد سليمان، الإصلاح في الوطن العربي، مجلة الحياة اللندنية، العدد 1121، سنة 2010، ص 17.

(2) السيد علي زكي، واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، الموسوعة الحرة، سنة 2008، www.wikipidia.com.

في البطالة والتراجع في سعر صرف الجنيه السوداني مقابل العملات الأجنبية، واختلال الميزانية العامة، فبعد انفصال الجنوب عام 2011م ذهبت حوالي 70% من إيرادات البترول من العملة الصعبة بذهاب أهم الحقول المنتجة لصالح الدولة، حيث كل هذه المشاكل جعلت المواطن تحت عبء ثقيل وأزمة اقتصادية ضاربه تكاد تؤدي بحياة الأفراد، فقد ارتفعت الأسعار ارتفاعاً جنونياً، وازدادت حدة الفقر، وازدادت معاناة المواطن وخاصة في المواسم مثل: شهر رمضان الكريم، وبداية العام الدراسي، وحلول أعياد المسلمين عيد الفطر وعيد الأضحى التي أكهلت المواطن بشكل كبير⁽¹⁾.

حيث أكدت الدراسات الاقتصادية أن السودان لا تستطيع الاستفادة من مقدراتها الطبيعية مقارنة بعدد السكان، مثل الصناعة والرعي وانما تمتلك حقول نفطية، وتملك مساحات شاسعة تقدر بنحو مليون ميل مربع منها مساحات صالحة للزراعة فتقدر بمائة مليون من الأفدنة، يزرع منها في الوقت الحاضر حوالي ثلاثة ملايين، وكما أن هناك ثمانين مليون فدان تصلح للرعي أكثر من الزراعة، فإن السودان يعتمد اعتماداً كبيراً في اقتصاده الوطني على الزراعة، ولكن الحكومة لم تسهم بشكل جدي في الاستفادة من هذه الموارد الطبيعية نتيجة وجود الحقول النفطية الكبيرة في أيادي المتمردين والصراعات الداخلية والتدخلات الخارجية⁽²⁾.

مبيناً أن التنمية البشرية هي أساس النمو الاقتصادي مشيراً إلى أن الدولة عند التماسها لذلك اتخذت عدة تدابير بهدف تحقيق الآثار السلبية، ودعت لإنشاء مشاريع التوسع فرص الاستخدام العام وإعداد العمالة الحرفية، وتسهيل استخدامها الذاتي، ودعم الصناعات الصغيرة، وتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل جميع العاملين، وإدخال نظام المشاركة في التعليم

(1) هبة الطيب أحمد، الاقتصاد السوداني في النفق المظلم، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2010 www.sima.tk.

(2) يحي المصري، التنمية الاقتصادية في السودان، موقع الحركة، hawati.html.

وفي الرعاية الطبية مع إبقاء الدعم على بعض السلع الغذائية الأمر الذي زاد من ضرورة التوجه إلى إتاحة فرص الاستخدام من خلال الصناعات الصغيرة والريفية والسعي لتوسيعها في إطار منظمة العمل العربية لتحقيق آثار الهيكلية عقدت مؤتمرات للاهتمام بالصناعات الصغيرة وقرر في مؤتمر العمل العربي عام 1994م عن الصناعات الصغيرة الذي انعقد تحت شعار (الحرف التقليدية كأداة للتنمية) ⁽¹⁾.

حيث قرر وضع سياسات وطنية لدعم هذا الاتجاه وتشرف على تنفيذها أجهزة مركزية متخصصة بجانب توفير التعاون والتبادل التجاري العربي في مجال منتجات الصناعات الصغرى والحد من القيود الجمركية ، وتشجيع الاستثمار العربي وترويج إقامة المعارض والأسواق التجارية للتعرف بمنتجاتها وتوفير تمويل المؤسسات المالية لدعم الصناعات بالإضافة إلى توفير الحماية التشريعية لأصحاب العمل والعمال في هذا المجال على أن تسهم أجهزة الإعلام برفع الوعي للاهتمام بها وإيضاح أهميتها ودورها في تنمية الاقتصاد القومي ⁽²⁾.

وبالرغم من ان السودان صُنفت عالمياً من الدول النامية الفقيرة، إلا أن تصنيفها الاقليمي مقارنة بالدول العربية النفطية وغير النفطية، فإن السودان تعتبر في المنطقة المتوسطة في عملية نمو الناتج المحلي والإجمالي للدول العربية، وتشير تقديرات نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة، وبالعملات الوطنية، إلا أن الدول العربية المصدرة للنفط التي تضم دول الخليج العربي والعراق والجزائر وليبيا والسودان بالإضافة إلى موريتانيا، حيث سجلت نسبة متوسط النمو وبأنها مستفيدة ببقاء أسعار النفط عند مستوى متوسط ومرتفع مقارنة مع عام 2005م، حيث ارتفعت معدلات النمو في عام 2006م بالمقارنة مع 2005م، وازداد معدل النمو في كل من تونس ومصر

(1) سوار الذهب أحمد عيسى، سياسات الإصلاح الاقتصادي، سنة 2001 Hakawati.htwi .

(2) المرجع نفسه.

والمغرب ، وفي مصر زاد إلى ارتفاع الطلب المحلي وزيادة السياحة وتدفع الاستثمار الأجنبي، أما في المغرب وبعد الأداء المتواضع لاقتصاد 2005م تمكن من تحقيق معدل نمو مرتفع نسبياً بفضل زيادة الإنتاج الزراعي وتحسن أداء قطاع الصادرات وارتفاع عائدات السياحة⁽¹⁾.

وتمكنت تونس من رفع معدل النمو بفضل الأداء الجيد لقطاع الصادرات والصناعات والسياحة، وفي المقابل سجلت لكل من الأردن ولبنان واليمن تراجعاً في معدلات نموها بالمقارنة مع 2005م ففي الأردن تراجع نتيجة تباطؤ أداء قطاع الصناعات التحويلية لانخفاض صادراته، وفي لبنان تراجع نتيجة للظروف الأمنية التي مر بها خلال القصف الإسرائيلي على أراضيها، أما في اليمن فإن تراجع معدل النمو سبب الحروب الأهلية والانقسامات في البلاد، وفي هذا الجدول يوضح لنا معدل النمو الناتج المحلي للدول العربية لعام 2005م-2006م .

(1) محمد ابو القاسم أبو النور، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في الوطن العربي، ط1، شارع قصر النيل، القاهرة، سنة 2011، ص17.

الجدول رقم (1) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية 2005-2006

الدول	معدل نمو الناتج المحلي بالعملة الوطنية				معدل نمو الناتج المحلي بالدولار	
	بالأسعار الثابتة		بالأسعار الجارية		بالأسعار الجارية	
	2005	2006	2005	2006	2005	2006
الأردن	7.2	6.4	11.5	12.2	11.5	12.2
الإمارات	8.2	10.2	25.6	23.4	25.6	23.4
البحرين	7.9	6.5	19.8	17.6	19.8	17.6
تونس	4.0	5.2	7.2	8.7	1.0-	8.5
الجزائر	5.4	5.1	22.9	12.1	20.8	13.2
جيبوتي	3.2	3.2	6.8	7.2	6.8	7.2
السعودية	6.1	4.3	26.0	10.6	26.0	10.6
السودان	8.0	9.6	17.6	18.0	24.7	32.4
سورية	4.5	5.0	18.0	22.5	14.2	22.2
العراق	1.5	2.5	34.9	26.0	34.9	26.0
عُمان	5.8	6.6	24.6	15.6	24.6	15.6
قطر	6.1	7.1	33.8	24.2	33.8	24.2
الكويت	10.0	8.0	39.7	20.8	41.0	21.6
لبنان	1.0	0.0	1.3	5.6	1.3	5.6
ليبيا	5.6	8.1	35.0	24.4	34.0	24.4
مصر	4.5	6.8	11.0	14.7	13.9	19.9
المغرب	2.4	8.1	4.5	10.9	4.5	11.8
موريتانيا	5.8	11.9	24.4	47.7	24.3	46.0
اليمن	4.6	3.3	25.1	22.9	24.3	22.9

المصدر: مصادر وطنية في استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2007م، وتقديرات من المؤسسة المعدة للتقرير

أما بالنسبة لمعدل النمو للناتج المحلي للسودان مقارنة بالدول العربية فإنه يحتل المرتبة المتوسطة، تقول الإحصائيات الاقتصادية في ديسمبر 2007م إن السودان تمكن من تحقيق مستوى نمو اقتصادي حوالي عشرة بالمائة (10%) مقارنة مع 2006م، وإن اتباع السودان لسياسات اقتصادية مناسبة أدى إلى منع اختلال الميزانية العامة، وكما أدى إلى استقرار سعر الصرف النقدي، واجمالي الناتج الداخلي في السودان ق بلغ (97.14) بليون دولار أمريكي في عام 2007م، وإن حجم الاستهلاك المحلي منه قد بلغ (6.000) برميل يومياً وأن حجم الصادر من البترول قد بلغ (279.100) برميل يومياً، إن معدل الفقر والأمية قد تناقص عن ما كان عليه في الماضي إذ انحدر معدل الأمية إلى (38.9%) من عدد السكان بينما انحدر معدل من يعيش تحت خط الفقر إلى حوالي 40% من عدد السكان⁽¹⁾.

(1) مصطفى عبد الله أبو قاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، دار الكتاب الوطني ببنغازي، سنة 1990، ص 110.

ومن هنا ليس الغرض الدخول في جدل الأرقام ، لكن هناك إنجازات قد تحققت منها:

- 1- إدخال البترول دائرة الانتاج والتصدير والاعتماد عليه في إيرادات الدولة .
- 2- الاستقرار المالي وثبتت سعر العملة وانخفاض معدل التضخم .
- 3- التوسع في التعليم وخاصة العالي .
- 4- إنشاء طرق وجسور وسدود مائية لتوليد الطاقة⁽¹⁾ .

ومع ذلك هناك الكثير على ما تم إنجازه على الصعيد الاقتصادي في دعم الإنجازات وإدخال المواطنين في دائرة الإنتاج الحديثة، ويرى الباحثون الاقتصاديون أن التركيز على البترول والاعتماد عليه أدى إلى انهيار وتآكل القطاعات الإنتاجية الزراعية، والصناعية، فنسبة النمو العالية التي حققها الاقتصاد نتيجة لتوسع قطاع البترول أدى إلى تصفية قطاعات الاقتصاد الوطني، ومؤسسات الدولة، وإحالة العديد من القيادات والقوات المسلحة والشرطة إلى خارج الخدمة نتج عنه تدهور القوى العاملة وتنطبق على العلماء والمتقنين واعتقال متطلبات العمل في وقت تفرض فيه العولمة منافسة قادرة بين سوق العمل الداخلي والخارجي⁽²⁾ .

أصبح الاقتصاد الكلي في السودان يحظى باهتمام كبير لجملة من الاعتبارات إضافة إلى الاهتمام بآليات وأدوات الاقتصاد الكلي وأهميته في تحقيق الهدف والسياسات الاقتصادية وتأثيرها على مستقبل الوضع الاقتصادي، ومن المسائل المؤثرة على الاقتصاد السوداني ضعف البنية التحتية، الأمر الذي يقود بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وإحداث تأثيرات سلبية على الاستثمار والتسويق، وهذا بالإضافة إلى الإهمال الشديد الذي يلقاه التخطيط الاستراتيجي، حيث تنوعت الخطط والاستراتيجيات التي لا تقابلها موارد وتنقصها الإجراءات والسياسات السليمة⁽³⁾ .

(1) منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، ط1، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، سنة 1997، ص205.

(2) المرجع نفسه، ص 215.

(3) السيد علي زكي، واقع ومستقبل الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره .

كل هذه المشاكل جعلت البلاد تحت عبئ اقتصادي ثقیل، وأزمة اقتصادية ضارية تكاد تعصف بحياة المواطن، إن هذا الوضع كان لابد للحكومة السودانية وقدرتها المالية من وضع حلول لتحسين الأوضاع الاقتصادية، وتخفيف العبء عن كاهل المواطن، فقامت الحكومة بالعديد من الخطوات لمعالجة الأزمة الاقتصادية فقد اتخذ الرئيس السوداني (عمر حسن البشير)، حزمة من إجراءات تقشفية من داخل البرلمان محاولة منه للحيلولة دون انهيار الوضع الاقتصادي بالبلاد، وأعلن عن إصلاح هيكلي في أجهزة الحكم وإدارة ورفع الدعم عن المحروقات، إن هذه المعالجات والإجراءات الاقتصادية انتقدها الكثير من الخبراء الاقتصاديين، فقد اعتبرها البعض مجرد إجراءات انكماشية لا تحفز على الإنتاج، وتضعف الطاقة الشرائية للمستهلكين، وترفع الأسعار، ولم يتوقف الأمر عند الخبراء الاقتصاديين بل حتى المواطن نفسه لم تجد هذه المعالجات القبول عنده، فخرجت مظاهرات في الخرطوم وفي ولايات السودان المختلفة⁽¹⁾.

والسؤال الذي يطرح نفسه: لماذا فشلت تلك المعالجات والإجراءات الاقتصادية في تخفيف العبء على المواطن وانعاش الاقتصاد السوداني؟.

إن الإجابة على هذا السؤال له أسباب متعددة الجوانب، فالاقتصاد السوداني مريض وملئ بالجراح والكدمات وليس بمقدوره أن يتحمل المواطن المسؤولية إذ ازدادت الأسعار في الارتفاع بوتيرة عالية وتفاقت مشكلة الفقر واتسعت دائرة التفاوتات الاجتماعية بين أفراد المجتمع السوداني، بالإضافة إلى ذلك فإن بعض مبررات الإصلاح كانت ضعيفة ولا يمكن تمريرها على المواطن، إضافة إلى ذلك فإن المعالجات الاقتصادية كانت في معظمها سريعة ومفاجئة ولم تنل الوقت الكافي للتخطيط وللدراسة والنظرة البعيدة لكل الخيارات المطروحة، وكما أنها افتقدت إلى

(1) حيدر إبراهيم، الإصلاح السياسي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

التحاور والتشاور عند اتخاذها، حيث أنها من المفترض أن تكون مدروسة دراسة جيدة وذات إبعاد تضع دوماً أمامها مصلحة المواطن الفقير، نظراً لهذه الأسباب التي أدت إلى فشل المعالجات الأخيرة في مهمتها ولم تكن موفقة على الإطلاق، بل تفاقت الأزمة الاقتصادية وأزداد الوضع سوءاً، الأمر الذي جعل المواطن السوداني يعيش في سراب الوعود السياسية وآمال الرفاهية الاقتصادية الوهمية والحياة الآمنة المستقرة التي لم ينل منها شيئاً⁽¹⁾.

المطلب الثالث: المحددات الاجتماعية:

تشير الدراسات الاجتماعية لسكان السودان إلى وجود ست وخمسون جماعة عرقية رئيسية تنقسم إلى خمسمائة وسبع وتسعين جماعة ذات هويات فرعية، يصنف السكان دينياً إلى أكثرية مسلمة في الشمال والغرب والشرق وأقليات مسيحية ووثنية في الجنوب، ومعظم نشاطاتها أهلية غير حكومية، إن معدل الأمية في المجتمع منخفضة ونسبة الإنفاق الحكومية قليلة على التعليم والخدمات الصحية من الميزانية العامة، يصنف السودان من الدول الأربعة الأكثر انخفاضاً للشفافية في المساواة والعدالة، وخاصة للمرأة وحقوق الإنسان وتطبيق القوانين، ولهذا تجد الفرد السوداني منغمس في مشكلاته مع غياب أساليب الاتصال الجمعي من قبل مؤسسات الدولة العاجزة عن تفعيل الأفراد للوصول إلى الدولة العصرية مما أدى ذلك إلى تعمق المحلية **localities** دون الانتقال إلى الجماعية السياسية **Cosmopolites** التي تتطلبها عملية بناء الدولة⁽²⁾.

فقد ورثت الحكومات نظام اجتماعي معقد **Complex Social System** (اثنيّاً-

طبقياً-دينيّاً-ثقافياً) يتسم بعدم المساواة بين مكوناته الاقتصادية الغير انتاجية، وثقافة غير

(1) حسين سيد سلمان، الإصلاح في الوطن العربي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

(2) عبد الغفار محمد أحمد، إدارة الأزمة في السودان، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، سنة 1989، ص 208 .

شفافة، مما أدى إلى مشكلات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ونتج عنه النزاعات المسلحة في أقاليم البلاد التي تشكو من التهميش التاريخي وإجهاض إمكانيات التحول الديمقراطي التي حملتها بعض نصوص اتفاقية السلام الشامل عام 2005م، وهناك العديد من الشواهد التي تؤكد على أن الطبيعة البنيوية وتأرجح ميزان القوى وهشاشة الترتيبات الدستورية هو التي أكدته الحكومة عجزها عن تحقيق المهام المطروحة مثل وحدة الوطن الدولة المدنية، التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيتآكل الرصيد التراكمي للديمقراطية والثقافة المدنية⁽¹⁾.

تواجه السودان بشكل عام أسوأ كارثة إنسانية يشهدها العالم في القرن العشرين من انتهاكات لحقوق الإنسان التي تعبر عنها الأمم المتحدة والولايات المتحدة، حيث تتمثل في كثير من انتهاكات الحكومة السودانية والمليشيات التابعة لها من تطهير عرقي وإبادة جماعية وإعدامات خارج النطاق القضائي والقتل والاغتصاب، نتيجة الصراعات الدائرة بين الأقاليم فقامت الولايات المتحدة والأمم المتحدة بإجراء عدة مقابلات مع النازحين واللاجئين جراء الحرب الدائرة في الإقليم، فأصدرت لجنة تقصي الحقائق حول حقوق الإنسان في السودان الذي ظل يعاني من عدم استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، وقد لعبت الإنشاءات الحزبية والقبلية واتباع منهج الاقصاء لآخر دوراً في تعميق الأزمة بدلاً من تحقيق الاستقرار لينهض السودان كقوة إقليمية وعالمياً، حيث أثرت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على انماط وسلوك العلاقات الاجتماعية بدرجات متفاوتة في مختلف الأزمنة، نتج عنها تحولات عميقة مثل مغادرة السكان بالهجرة داخل السودان وخارجه والنزوح⁽²⁾.

(1) طاهر محمد نور، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، تونس، سنة 2003، ص 4.

(2) علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في السودان، ط 1، مطبعة السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، سنة 2003، ص 26.

تعتبر مشكلة التعددية في السودان هي احدى التحديات التي واجهت السودان ما بعد الاستقلال وقد احدث هذا الواقع أثراً واضحاً في البناء القومي السوداني من خلال التدخل الثقافي والديني، ويبدو أن التعدد الثقافي والأثني والعرقي أثر في كثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية، حيث امتد هذا الأثر ليصل إلى عدم استقرار الأسرة السودانية، مما تسبب في تزايد حالات الطلاق والتي وصلت نسبتها حسب آخر الإحصاءات في سنة 1996م إلى 30% أي بين كل ثلاث زيجات تحدث حالة طلاق واحدة، في حين يرى خبراء اجتماعيون أن الظروف السياسية والحروب التي شهدتها السودان وما زالت مستمرة هي أحد أهم الأسباب التي أدت لتفشي ظاهرة الطلاق في البلاد، إن ما تم الكشف عنه من حالات طلاق هي فقط الحالات المرصودة في المحاكم التي تسمى (التطليق) حيث ان هناك حالات تتم بمعزل عن المحاكم داخل الأسر وتسمى (الطلاق) وهي نسبتها كبيرة جداً، وأكد الخبراء الاجتماعيون أن الوضع السياسي والحروب التي مر بها السودان لها أثر كبير على عدم الاستقرار في الحياة الزوجية، وذلك لأنه عندما يحدث التشرذم والنزوح يحصل تغيير للعادات الاجتماعية، بحيث يصبح الزوج ليس هو الذي تعودت عليه الزوجة في تلبية احتياجات البيت، ففي حالات الحرب والنزوح لا يستطيع الرجل أن يتحصل على نفس مرتبه الذي كان يتحصل عليه من قبل، وعندما تعمل المرأة في هذه الحالة تصبح الأشياء بالنسبة للرجل ليس هي نفسها الأشياء، مما يخلق حالة توتر وعدم الاستقرار والتأثر أكبر في هذه الحالة يعود على الأطفال، حيث تشير آخر إحصاءات في المحاكم الشرعية سنة 2008م، التي اظهرت نسبة الطلاق اكثر من 600 حالة طلاق في العام، حيث أن هجرة الأزواج خارج السودان من أجل كسب العيش الأمر الذي يدفع النساء لطلب الطلاق⁽¹⁾.

(1) احمد عبد الكريم وهشام مرسى، حرب الأعنف، النسخة الإلكترونية، اكااديمية التغيير www.ACO.FM بتاريخ 4-7-2009.

كما أن تعدد الجماعات العرقية والتباين الواضح في اللغات وعلو كعب الولاء القبلي على الولاءات الأخرى شكل واقعاً ألقى بظلاله على واقع الديمقراطية في السودان، فكان خصماً عليها بدلاً من أن يكون رصيماً دافعاً لها، فقد تشابهت طرق الحياة وأساليب الانتاج وأنماط ثقافية عديده ميزت تلك المجتمعات حتى أصبحت اللهجة العربية لجماعات غير عربية، وتشابهت الأدوار والوظائف المختلفة وأنماط الغداء والسكن وتغير أنماط السلوك في بعض العادات والتقاليد، وهي بذلك أداة إلى التماثل الثقافي، ومن جانب آخر تشكل الزراعة والرعي أساس استخدام الأرض وعليها انبنت كثير من العمليات والعلاقات الاجتماعية تمتلئ في تقيد الأرض وعدم التصرف فيها بالبيع أو الهبة، وتقيد حركة الرعي والزراعة والاستخدام المشاع لموارد المياه وهي مسارات متفق عليها بين الجماعات المستقرين والرعاة لزمن طويل، وقامت عليها علاقات اجتماعية، لقد أحدث هذا التنظيم الاجتماعي درجة من استقرار المجتمع غير أنه يتعرض للإخلال في بعض الوقت فتقوم النزاعات بين الرعاة والمزارعين تصل إلى مرحلة الحرب بينهما وتستخدم فيها أسلحة متنوعة فيتطور بسرعة من مشكلة صغيرة إلى صراع قبلي كبير⁽¹⁾.

تعتبر البنية السياسية والاجتماعية القبلية في النظام السياسي السوداني من أبرز التحديات التي واجهت حكومات السودان، لأن مكوناتها تتنافر أكثر من أنها تتلاقى، وتزيد رقعة التنافر في حالة اتجاه البنية الاجتماعية القبلية صوب العمل السياسي بعقلية العصبية والقبلية هي المركبات الأساسية الاجتماعية كثقافة ودين وعرف وعادات وتقاليد وهي سياق للعلاقات الاجتماعية وفض المنازعات وتحقيق الأمن الأهلي وهي المفضل الأكثر تأثيراً في الحياة الاجتماعية السودانية، وخاصة في مجتمع الريف والعشائر والقبيلة كتلة بشرية هو وسيلة ونواه

(1) عبد المجيد احمد عبد الرحمن، الآثار الاجتماعية المترتبة على الأوضاع الاقتصادية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سنة 1998، ص 112 .

لتماسك المجتمعات إذا وظفت بشكل سليم وعملي، وبذلك ساعدت المركبات الاجتماعية القبلية في سياسات التغلغل والمصالح الدولية عبر بوابة المساعدات الإنسانية في إضعاف وتأثير الدولة السودانية ككيان معنوي فتحليل وقائع أزمة دار فور وأزمة الجنوب والصراعات القائمة بين الجماعات العرقية والطائفية والقبلية المتنافرة ثقافياً وحضارياً، ويمر من خلال عجز العقلية السياسية للقائمين على رأس النظام السياسي السوداني منذ عقود، وعدم وجود القوى والأحزاب السياسية والاقتصادية المتفاهمة والمتوافقة على اختيار موحد لأهداف عملية بناء الدولة، وقد حلت القبيلة في غياب أو عجز الأنظمة السياسية في ملئ الدور السياسي المطلوب للتنوع العرقي والديني في السودان، وتحول دور القبيلة من الدور الاجتماعي والاقتصادي والديني إلى الدور السياسي، فقد أصبح الشعب السوداني غير مهتم إلى ما يحدث في وطنه جراء الصراعات من فقر وعدم التنمية والهجرة الداخلية والخارجية وغيرها، ويعيش كل هذه المشاكل التي جرّها إليه النظام كأنها تحدث في مكان بعيد⁽¹⁾.

أدت العصبية القبلية السياسية التي تمسك الوقائع على الأرض في السودان إلى إفشال جميع الحلول المقترحة لأزمة السودان الإنسانية والاجتماعية بسبب ضعف أعضاء المنظمات في الدولة وغياب المساواة والضعف والفساد الإداري والمالي وهيمنة العقلية القبلية في لعب الأدوار السياسية والاجتماعية لمصلحة المواطن السوداني الذي ظل يعاني منذ فترة ما قبل الاستقلال وما بعده من عدم الاستقرار السياسي، وعدم التراضي على دستور يحقق مصلحة أبناء السودان خاصة والدولة السودانية العليا ويبعد عنه شبح الحروب الأهلية، وقد يكون من الصعب تحقيق ديمقراطية مستدامة دون إنجاز تنمية حقيقية وتنشئة سياسية وسلام شامل⁽²⁾، ويعتبر عدم

(1) حيدر إبراهيم على، السودان الوطن المضيق، ط1، دار ميرين شارع قصر النيل، القاهرة، سنة 2011، ص ص 138-139.

(2) عاصم فتح الله احمد الحاج، باحث وخبير استراتيجي في الشأن السوداني، موقع الحركة WWW.ALJAVEERA.NET، 4 سبتمبر 2012.

الاستقرار السياسي والاقتصادي من أهم وأبرز العوامل التي تدفع بالمواطن السوداني التنقل أو الهجرة من مكان إلى آخر بحثاً عن الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي والهروب من الصراعات المسلحة لكسب الرزق وتجنب الفقر والعيش في رفاهية وأمان، فالالاقتصاد السوداني يعاني من صعوبات مما أضعف قدرات القطاعات الصناعية والزراعية على الانتاج، وهذا يعني وجود أعداد كبيرة من العاطلين عن العمل بين الشباب، وفي نفس الوقت يؤدي إلى تدني متوسط دخل الفرد، فقد تبين في تقارير رسمية لوزارة الرعاية الاجتماعية صدر في نوفمبر 2006م ويقول التقرير "أن 27% من الأسر تعيش في مستوى عال و 35% يعيشون في مستوى معيشة منخفض، وأكد الخبراء الاقتصاديون أن سبب الفقر في بعض الأقاليم في السودان هو عدم الاستقرار السياسي والتكتلات القبلية وخاصة في الريف، وتقشي الأمراض المعدية والجهل والفقر وسوء التغذية والبيئة غير الملائمة للعيش، كل هذه الأسباب أدت إلى الهجرة عبر الأوطان للبحث عن معيشة أفضل وأمان لهم ولأسرتهم"⁽¹⁾.

ومن أسباب الهجرة أو اغتراب السودانيين خارج السودان قد أبرزت كافة الدراسات أن عدم تحسين الأوضاع المعيشية، وعدم زيادة دخل الفرد هما العنصران الأساسيان للهجرة خارج السودان مع توفر أسباب أخرى ومنها التحصيل العلمي خارج السودان، فأما بالنسبة للظروف الاقتصادية في دول المهجر فإن الدراسات أكدت أن دول الخليج العربي وعلى رأسها السعودية تمثل أكبر الدول التي يوجد بها المغتربون السودانيون من حيث كثرة عدد المغتربين، دول الخليج العربي ومنها الإمارات وقطر والكويت والبحرين وعمان بينما تأتي الدول الغربية مثل بريطانيا وكندا وأمريكا والدول الأوروبية الاخرى التي يهاجر إليها السودانيون بحثاً عن العمل والإقامة، تم تأتي آسيا كوجهة جديدة لاغتراب السودانيين، أما بالنسبة للظروف الاجتماعية في ديار الاغتراب

(1) التقرير الاستراتيجي السوداني، 2001-2005، مركز الاستراتيجية، مطابع السودان، سنة 2007 ص ص 18-19.

فبالرغم من أن المقولة المتداولة بأن العالم أصبح قرية واحدة لتقارب وسائل الاتصال، إلا أن لكل بلد عاداته وتقاليده وأعرافه، فمثلاً المغترب السوداني والمواطن الخليجي فالتقارب الذي يجمع بينهما هي المشاركة العربية، إلا أن هناك سمات وأعراف وتقاليدها يتميز بها، فالسودان دولة تتلاقى فيها عدة لغات محلية وعادات قبلية وجهوية⁽¹⁾ .

وهناك أيضاً مجموعة من الظروف التي ساهمت بشكل سلبي في عملية التحول الديمقراطي في السودان، ومن أهمها التنمية البشرية والتنشئة الاجتماعية، إن مشكلة عدم الاستقرار السياسي في السودان وعوامل القيم والأخلاق والثقافة العامة والثقافة السياسية بشكل خاص، وعدم ارتفاع الوعي السياسي وارتفاع درجة الخصومة السياسية لتدرجة استحالة التعايش السلمي، حيث إن ظاهرة النفوذ الأجنبي الذي برز في علاقات القوى السودانية وانشقاق الأحزاب وتصدعها إلى أحزاب قبلية وجهوية، كل هذه العوامل وغيرها لا يمكن معالجتها إلا عبر التنشئة الاجتماعية قبل التنشئة السياسية، إذا لا يمكن النهوض بالاستقرار السياسي والتحول الديمقراطي وصياغة القيادات السياسية إلا عن طريق التنشئة الاجتماعية وارتفاع مستوى الوعي الاجتماعي لدى المواطنين السودانيين⁽²⁾، إلا أنها من الواضح انخفاض مستوى التنمية البشرية بشكل عام مع وجود ثباينات كبيره بين الولايات والمناطق، وبين الريف والحضر، وهناك أيضاً حاجة ماسة لرفع مستوى التعليم والصحة، حيث ألقت المشكلة الاقتصادية بظلالها على كافة نواحي الحياة ففي مجال الصحة نجد أن مستوى الخدمات في تدني مما أدى ذلك إلى تفشي الأمراض المستوطنة مثل الملاريا والفشل الكلوي والسرطان والإيدز وأمراض الدم، وظهر تدني خطير في جانب الرعاية بالأمومة والطفولة، حيث أشارت الإحصائيات التي أجريت في الفترة ما بين

(1) عبد المجيد بن صالح، رئيس المجلس الاستشاري بسفارة جمهورية السودان بالرياض، المنتدى الإلكتروني،

2010. WWW.islamonline.net .

(2) عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، مرجع سبق ذكره، ص 15.

1990م-1999م إلى أن نسبة الوفيات بين الأطفال تمثل 68 طفل من كل ألف طفل كما كشف المسح الاجتماعي الذي تم خلال عامي 1999م-2000م عن تفشي سوء التغذية بشمال وجنوب البلاد في الفئة العمرية دون الخامسة إلى 18% في الشمال و27% في مناطق الجفاف والتصحر و45% في الجنوب، أما في مجال التعليم وفق ما جاء في الدستور الانتقالي لجمهورية السودان لسنة 2005م فإن التعليم في السودان للمراحل الابتدائية ينبغي أن يكون إلزامياً ومجانياً، حيث بلغت نسبة الأمية بين السكان في الفئة العمرية من 15 فما فوق في السودان عام 2006م بنسبة 57% وبالنسبة لليافعين من عمر 9-14 سنة، فقد بلغت نسبه 47% خاصة في المناطق الريفية، وهذه الظواهر البارزة نتيجة النزوح بسبب نقص الغذاء والدواء والهجرة من الأطراف إلى الدواخل نسبة للظروف الاقتصادية الطارئة⁽¹⁾.

المبحث الثاني

دور القوى السياسية السودانية في عملية الإصلاح السياسي

كان السودان ملتقى عدد من الدول النامية في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، حيث مارس الحياة الديمقراطية قبل أن ينال استقلاله، فقد جاء الاستقلال محصلة لعدة أفكار سياسية، والدليل على ذلك مؤتمر الخريجين العام الذي مثل بوصفه برلماناً للشعب السوداني في عام 1938م وانبثق منه حزبان كبيران هما حزب الأمة السوداني وحزب الأشقاء، وقد مر السودان بثلاث شعب ديمقراطية بلغت في جملتها ثلاثة عشر عاماً بما فيها سنتان للحكم الذاتي اللتان سبقتا الاستقلال الوطني في عام 1956م .

أضاع السودانيون أكثر من فرصة لعكس حركة التدهور نحو التفكك والانحطاط من خلال العمل الجاد لبناء الدولة الوطنية، حيث إن إعلان استقلال السودان وما مثله من تفاقم قومي كان فرصة مناسبة، للاتفاق حول ميثاق ملزم يُمثل لشروط دولة سودانية ديمقراطية

(1) التقرير الاستراتيجي السوداني، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-23.

وتعددية الثقافات وعلمانية أو مدنية، ولكن ما حدث كان عكس ذلك تماماً⁽¹⁾، فقد أسقطت الحكومة الوطنية الأولى وهي لم تستكمل عامها الأول، فقد كانت تحولات النواب الحزبية وعملية شراء الأصوات من أبرز فشل الديمقراطية الأولى، وجاء فشل الحكومة الثانية من خلال الأحزاب السياسي وحدث تصارع بعد أربعة أشهر وضاعت الفرصة الثانية لعملية التحول الديمقراطي، وضاعت الفرصة الثالثة أيضاً بعد نقض اتفاقية إديس أبابا للسلام في عام 1982م حين أعلن "جعفر النميري" (الرئيس الأسبق) تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية 1983م دون أن يضع أي اعتبار للمواطنين غير المسلمين، وكانت النتيجة قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان واستئناف الحرب الأهلية .

إن السودان قد ترك مستقبله خلفه لأنه أضاع فرص بناء دولته الوطنية الديمقراطية التعددية العلمانية أو المدنية، ولأن التاريخ لا يعيد نفسه خاصة لمن لا يتعلمون من الفرص الضائعة ثم أن السودانيين مازالوا بعيدين عن الوصول إلى ميثاق وطني جامع بين جميع السودانيين .

إن الحروب الأهلية والصراعات وتعدد الأحزاب، وعدم مشاركة منظمات المجتمع المدني، وإجراء انتخابات نزيهة، وعدم بروز القيم الثقافية والعدالة، والمشاركة في الحوارات السياسية بين الحكومة والمعارضة، كل هذه الأسباب أوصلت السودانيين إلى عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، مما يؤدي بذلك إلى التقسيم والانفصال، إن ما حدث في يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وانفصال إرتريا وبنغلاديش كل هذه الاحداث يمكن أن تتكرر في السودان⁽²⁾ .

(1) محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2001، ص 72 .

(2) بشير محمد سعيد، إدارة السودان في الحكم الثنائي، ط2، جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، سنة 1998، ص 22 .

المطلب الأول : الأحزاب السياسية :

إن التجربة الديمقراطية في السودان والتي ولدت على يد المستعمر ونقلت الديمقراطية الغربية للسودان قد عجزت تماماً في الوصول بالنظام السياسي السوداني لتحقيق ديمقراطية حقيقية، تقوم على أساس مبدأ المساواة والتنافس الشريف عبر الأحزاب والشفافية والانتخابات والتداول السلمي للسلطة أمام التحديات التي تواجه التحول الديمقراطي، وتميزت الأحزاب السياسية السودانية كغيرها من الأحزاب في الدول النامية بحالة من الانقسامات والانشقاقات التي أدت بدورها إلى فقدان الاستقرار السياسي على مدى عدد من النظم العسكرية والمدنية التي حكمت السودان، فقد ظهرت أول محاولة انشقاق حزبي في السودان في الخمسينيات من القرن الماضي وذلك في صفوف حزب الأشقاء* ثم الوطن الاتحادي**⁽¹⁾.

وإن الانشقاق الذي حدث للجبهة الإسلامية القومية في عام 1998م فيما يعرف (بالمفاصلة) يعتبر الانشقاق الأكثر تأثيراً على الحياة السياسية والاستقرار السياسي في السودان، فهناك العديد من الانتفاضات والانقسامات الحزبية حيث انقسم حزب الأمة إلى جناحين أحدهما بقيادة الصادق المهدي الذي يدعو فيه إلى الإصلاح والانفتاح والتجديد، والآخر بقيادة الإمام الهادي المهدي إمام الأنصار⁽²⁾.

فقد كانت الأحزاب المتنافسة هي السبب في حل البرلمان باستقالة أكثر من ثلث أعضاء البرلمان، حيث كانت خلافات كبيرة بين الأحزاب الجنوبية والأحزاب الشمالية حول مدى نطاق

* حزب الأشقاء: هو عبارة عن جماعة من الشباب جمعتهم الدراسة، وقد التفتت تلك الجماعة حول يحيى الفضلي وعبد الله الفاضل المهدي، وتكون هذا الحزب من هذه الجماعة عام 1943م .

** حزب الوطني الاتحادي: ولد في القاهرة في أواخر عام 1952 وتكون من خليط بين الأحزاب المصرية والسودانية، والهدف منه هو المفاوضات مع الانجليز بشأن إجلاء القواعد الأجنبية عن مصر والسودان وتحقيق مطالب الشعبين في الاستقلال .

(1) رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة السودان، مركز الألوكة للدراسات العربية والدولية، موقع الحركة، سنة 2010، ص10، www.alukab..nt

(2) محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية في السودان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1996، ص47 .

الحكم الذي سيمنح للجنوب استقراره، كما حدثت خلافات حادة بين كافة القوى السياسية حول قضايا أساسية أخرى، مثل: دستور البلاد الدائم وكيف يكون شكل الدولة رئيسياً أو برلمانياً .

إن كل هذه الخلافات أدت إلى تفاقم الوضع في السودان وخاصة ازدياد تدهور الوضع الأمني في الجنوب والتعدي على حقوق الإنسان وإدخال أساليب التعذيب والعنف والتصفيات⁽¹⁾ ومن هنا دخلت المعارضة ضد نظام دائرة عمل الشعب المسلح، حيث أنشأت المعسكرات في كل من أثيوبيا وليبيا لتدريب المليشيات الشعبية التي كونتها الجبهة الوطنية السودانية المعارضة، ونتيجة لتصاعد المعارضة لجأ النظام إلى محاوره المعارضة، وبدأت الاتصالات وعُرفت (بالمصالحة الوطنية) إلا إن حزب الأمة وأطراف من الحزب الاتحادي تراجعوا عن مواصلة مشوار المصالحة والمشاركة في النظام، بينما قبل الإخوان المسلمون بالمشاركة الرمزية، الأمر الذي أتاح الفرصة لتوسيع صفوفهم، بالرغم من إن الانقلابات العسكرية وزيادة رقعة الصراعات وظهور قوى سياسية واجتماعية جديدة والتغيرات السياسية التي حدثت للنظام السياسي، وغياب الديمقراطية والفشل في التواصل مع الشفافية وغياب الحزب القومي وتنامي التيارات الدينية وغياب التعايش بين الأحزاب السودانية الذي أدى إلى عدم الاستقرار السياسي⁽²⁾.

حيث إن الأحزاب السياسية تمثل حلقة وصل بين الشعب والنظام السياسي، ولقد تضاعف دورها الفاعل في الممارسات السياسية الحزبية غير الرشيدة إلى تمزيق المجتمع السوداني، ولقد بدأت الجبهة الإسلامية القومية ممارسة السلطة وفي أجندتها مشاريع كبيرة مثل إعلان تطبيق الشريعة الإسلامية، كما أرادت الحركة الإسلامية أن تصور ذلك لكل المراقبين حتى تتمكن من السلطة ثم بدأت في الكشف عن وجهها الآخر تدريجياً، وهو ما حدث في الأول من يناير 1991م، في خطاب الرئيس السوداني (عمر البشير) بمناسبة العيد الثاني والثلاثين

(1) عماد الدين قسم بشير إبراهيم، الأحزاب السودانية، شبكة المعلومات الدولية السوداني، www.sudanile.com 2009 .
(2) محمد عثمان، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 149، سنة 2014، ص16.

للاستقلال معلناً أن هذا العام سيشهد البدء الفوري في تطبيق الشريعة الإسلامية في السودان، حيث إنها المرة الأولى التي يفصح فيها النظام عن هويته الإسلامية⁽¹⁾.

إن حكومة الانقاذ في السودان عملت على حل جميع الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات وتعطيل الدستور وحل البرلمان ومنع حرية التنظيم والتعبير والتجمع والصحافة، وكان يدير البلاد بقبضة أمنية محكمة، وبذلك تعددت جبهات الصراع التي واجهت الجبهة الإسلامية مثل الصراع بين الحكومة والمعارضة المنظمة التي تقوم بها الأحزاب السياسية وتكويناتها لما يُعرف بالمجتمع الوطني الديمقراطي الذي من أجنذاته إسقاط نظام الجبهة الإسلامية واستغلال تؤثر العلاقات داخل الحركة الإسلامية نفسها⁽²⁾.

لقد ورثت الحكومات السودانية نظاماً سياسياً واجتماعياً معقداً فتأرجح ميزان القوى المصاحب لفترات الانتقال، إن هشاشة الترتيبات الدستورية في تحقيق (وحدة الوطنية- والدولة المدنية العصرية- والتنمية الاقتصادية) إن سبب المشكلات التي واجهت تجربة السودان في الانتقال الديمقراطي ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها⁽³⁾:

1- الجذور الاستعمارية التي هيمنت على السودان.

2- ضعف الأطراف والقدرات المؤسسية.

3- تنكس السلطة السياسية للأسس الدستورية المتفق عليها.

4- النزاعات وظروف انعدام الاستقرار السياسي.

5- عدم التوصل لاتفاق في الممارسات السياسية.

6- فشل الحوارات والاتفاقيات المحلية والدولية.

(1) محمد ضياء الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص64.

(2) مصطفى كامل السيد، حقبة التعددية السياسية، ط2، دار العالم الثالث، القاهرة، سنة 1996، ص67.

(3) التوم محمد عبد الكريم، الأحزاب السياسية بين المشروعية وعددها، ط1، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، الخرطوم، سنة 1999، ص105.

إن استمرار الصراع سيدفع ثمنه الشعب السوداني قبل الحكومة، وإن استمرار الصراع يهدد السودان في وجوده ويساعد في إكمال مشروع تقسيم السودان، وهو ما حدث بالفعل، ليس للحكومة مشكلة أن تستمر في الحكم. والسؤال هنا: الحكومة تحكم من؟.

وصلت الحكومة إلى اقتناع أن إقصاء أية قوى سياسية في السودان لن يكتب لهذا البلد الاستقرار وأن مشروع الديمقراطية لن يتحقق إلا إذا كان للسودان استقراراً، وعلى ذلك لابد أن يتم التوافق مع كافة القوى السياسية السودانية على كيفية التداول السلمي للسلطة، وعندما أعلنت الحكومة الدعوة للحوار سبقها عمل سياسي كبير سواء كان على مستوى الحزب أو على مستوى الحكومة سواء في الداخل أو الخارج⁽¹⁾، فالحرب الأهلية والهجرة الداخلية والخارجية والانشقاقات في صفوف القوى السياسية وهيمنة القوى الواحدة على المقدرات العامة للدولة وكل هذه المعطيات تضع الأحزاب السياسية عن مسؤولية جديدة في عملية إعادة البناء وضمان السلام وتجنب البلاد الانقلابات العسكرية من خلال إنجاز مهام التحول الديمقراطي بإطلاق مضمون الإصلاح الحزبي التي عانى منها الشعب السوداني⁽²⁾.

إن الأحزاب تمثل حلقة الوصل بين الشعب والنظام السياسي، وأن عملية التفسير يجب أن تفعل دور الأحزاب السياسية فيها، باعتبار أن لها القدرة على تعبئة الجماهير تجاه البرامج والمشاريع القومية، إن عملية الإصلاح السياسي في السودان تحتاج إلى إصلاح دور الأحزاب السياسية والنظام الحزبي، ودمج الأحزاب السياسية معاً لتقليل حدة التنافس وتحقيق الإصلاح السياسي، حيث إن الأحزاب السودانية ارتبطت في نشاطها الحزبي على مؤتمر الخرجين في عام 1938م مما أدى إلى نشاط طائفتين الأولى الختمية الذي يزعمها السيد علي المرغني، أما

(1) مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ط2، دار النشر جامعة الخرطوم، سنة 1998، ص72 .

(2) محمد الفضل، الحركة الإسلامية في السودان بين النهوض والدولة، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، القاهرة، سنة 2003، ص86 .

الثانية فكانت الأنصار التي يرأسها الإمام عبد الرحمن المهدي، إن جذب الطائفتين لأعضاء مؤتمر الخرجين هما العاملان الأساسيان في تأسيس الأحزاب السياسية في السودان، وأضف إلى ذلك أن طريقة نشوء الأحزاب السياسية حملت بوادر الاستقلال فيما يلي نشأة وقيام الأحزاب السياسية السودانية.

1- أحزاب الاستقلال: وهي التي نادى بالاستقلال التام من دولتي الاستعمار (بريطانيا ومصر) وهي تعتبر أحزاباً وطنية فمنها:

أ. **حزب الأمة:** أظهر مبدأين منذ تأسيس جريدة الحضارة السودانية في عام 1919م وتم تنظيم الحزب وتأسيسه رسمياً في عام 1945م ولم يكن لحزب الأمة برنامج محدد في البداية وهدفه رفض فكرة الاتحاد مع مصر، ورفض إقامة أي ارتباط سياسي بين مصر والسودان والدعوة لسودان مستقل، وكان حزب الأمة قد استند على طائفة الأنصار وهو أكبر الأحزاب الاستقلالية، فمن ناحية أخرى كان هدف هذا الحزب القضاء على النفوذ المصري، فقد اعتمد على شعار السودان للسودانيين .

ب. **حزب القوميين:** هو حزب استقلالي ظهر في أكتوبر عام 1944م أي قبل ظهور حزب الأمة، وقام على أساس (جماعة الفجر) التي عرفت بمجموعة جديدة للسودان الجديد ويرأسها جماعة أبو رؤوف، من برامجها الأساسية إلغاء اتفاقية 1899م وأن يوضع السودان تحت الانتداب من حكومتي مصر وإنجلترا، لكي يتدرب السودانيون على الحكم، وكان من أولوياته تحديد فترة انتقالية يستلم بعدها السودانيون زمام الحكم من الدولتين، وبعد قيام حزب الأمة صار الحزب تابع لهم ولم تظهر قوته السياسية إلا داخل حزب الأمة .

ج. **الحزب الجمهوري:** أسسه محمود محمد طه في العام 1945م وكان أول الأحزاب الداعية للاستقلال فنشر برنامج انتقد فيه ارتباط الطائفتين الكبيرتين (الأنصار والختمية) ببريطانيا

ومصر، كما أن الحزب كان يدعو إلى قيام جمهورية اشتراكية مستقلة، وكان معظم أعضائه من زعماء القبائل، حيث إن الحزب مثل اتحاد يدافع عن مصالحهم، وقد استمر هذا الحزب في العمل حتى الإعلان على استقلال السودان، وفي عام 1953م حصل الحزب في الانتخابات العامة البرلمانية على ثلاث مقاعد بمجلس النواب، ولكنه اختفى بعد إعلان الاستقلال وعادت قيادته إلى حزب الأمة، وكان برنامج الحزب قائم على الإسلام والقرآن .

د. الحزب الجمهوري الاشتراكي: تأسس هذا الحزب في العام 1951م بمبادرة بعض أعضاء الإدارة الأهلية بقيادة زعمائها وهم عبد المنعم منصور، ويوسف العجب، ومحمد أحمد أبوسن، وإبراهيم بدري، وكانت مبادئه قيام حكومة سودانية اشتراكية ديمقراطية حرة، يؤمن بالحرية الفردية، واحترام شعور الأقلية، والحفاظ على الهوية السودانية واستقلالها بعيداً عن سيطرة الجماعة الإخوانية المصرية⁽¹⁾ .

2- الأحزاب الاتحادية: وهي عدد من الأحزاب المختلفة في تركيبتها، ولكنها مشتركة في الرؤية السياسية وهي .

أ. حزب الأشقاء: الذي تأسس في عام 1943م وكان الحزب من البداية عبارة عن جماعة من الشباب جمعتهم ظروف الدراسة، وقد التفتت تلك الجماعة حول يحيى الفضلي، وعبد الله الفاضل، ثم الفتت حول إسماعيل الأزهري، وإسماعيل الموفتي اللذين كانا من أبرز أعضاء نادي الخرجين، ولم يصدر الحزب آنذاك أي برامج محددة إلا بعد حصول الحزب عام 1944م على تأييد السيد علي المرغني زعيم طائفة الختمية، حيث اجتمعت جماعة الأشقاء في منزل عبدالرحمن شداد وكانت مبادئ الحزب مطابقة لمبادئ مؤتمر الخرجين المنادي لقيام حكومة سودانية اتحادية مع مصر .

(1) التوم محمد عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 112 .

ب. **حزب الاتحاديين:** تأسس الحزب في سبتمبر 1944م وكانت نواته جماعة من الخرجين جمعت بينهم الصداقة، وكان رئيسه حماد توفيق، حيث نشأ الحزب كفكرة هدفها تكوين جماعة للعمل ببرنامج يدعو لأهداف وطنية، ونصت مبادئ الحزب على نظام حكم ديمقراطي يتبنى تطبيق العدالة والمساواة في الحقوق والواجبات المتمثلة في المبادئ الاشتراكية التي تميز الطبقات الكادحة وترفع مستواها المعيشي .

ج. **حزب وحدة وادي النيل:** وتأسس في العام 1945م وكان يؤمن بالوحدة الشاملة بين مصر والسودان في قيام دولة واحدة، وكان أغلب قادة هذا الحزب قد عاشوا في مصر، حيث حدثت خلافات بين الدريديري أحمد إسماعيل، وزعماء حزب الأشقاء، ومؤتمر الخرجين حول المبادئ التي عُرِضت كأساس لائتلاف الأحزاب السودانية مع مصر، تحت إنتاج المصري، حيث يرى الحزب أن تكون الوحدة بين مصر والسودان مطلقة، وبعد ذلك اندمج الحزب مع الأحزاب الاتحادية في الحزب الوطني الاتحادي عام 1953م⁽¹⁾ .

د. **حزب الأحرار:** تأسس في عام 1944م وهو يضم جماعة تعمل على أن تقوم علاقة في المستقبل بين مصر والسودان على أساس اتحاد حر، وعرف هذا الحزب باسم الأحرار الاتحاديين، وكان ينادي بقيام حكومة سودانية حرة في اتحاد كونفدرالي وانقسم هذا الحزب إلى جناحين:

الأول: انظم إلى حزب الأمة ونادى بالاستقلال التام .

والثاني: عرف باسم الأحرار الاتحاديين وظل متماسكاً بمبادئه .

هـ. **حزب الجبهة الوطنية:** أسس هذا الحزب جماعة من المواطنين المتقاعدين الدين ينتمون إلى طائفة الختمية في عام 1951م، وقد نادى مؤسسه بنوع من الوحدة يتمثل في وحدة رأس الدولة لكي تحقق نجاحاً، بعد ذلك لقد تأسس الحزب الوطني الاتحادي خارج الوطن في القاهرة في

(1) خليل إبراهيم، قائد حركة العدالة والمساواة السودانية المتعددة، صحيفة الحياة اللندنية، 2003/04/27 .

الثاني من نوفمبر 1952م بعد ذهاب زعماء الأحزاب الاتحادية إلى مصر تلبية الدعوة التي وجهها لهم الرئيس المصري آنذاك*، وبعد عدة اجتماعات ومشاورات بينهم أعلن قادة الأحزاب الاتحادية حل أحزابهم وتكوين الحزب الوطني الاتحادي الذي ترأسه إسماعيل الأزهري⁽¹⁾.

3- وهناك أحزاب أخرى قامت للتحرير من القيود الدينية منها .

أ. **الحزب الشيوعي السوداني:** حيث تكونت نواة الحزب الشيوعي عام 1946م إثر تكوين الحركة السودانية للتحرير الوطني كحركة منصرفة من مجموعات ملتزمة ببرامج التغيير الاجتماعي والاقتصادي، ثم تكونت الجبهة المعادية للاستعمار عام 1953م ومن بعدها ظهر الحزب الشيوعي السوداني علناً .

ب. **حزب الأحرار الجنوبي:** (الحزب الليبرالي) تكون الحزب في عام 1953م، وكان الحزب ينادي بالاستقلال التام للسودان، ففي عام 1954م عقد الحزب مؤتمره الأول الذي طالب فيه لأول مرة بالنظام الكونفدرالي في السودان .

ج. **حزب الأمة القومي:** أسس حزب الأمة في 31 مارس 1945م بقيادة السيد عبد الرحمن المهدي إمام طائفة الأنصار، وشكل هذا الحزب تحالفاً بين كيان الطائفة الدينية وقيادات العناصر والقبائل، وكيانات سياسية بقوة المتعلمين والمتقنين في التنظيم الليبرالي الحديث، حيث إنه الحزب الوحيد بين الأحزاب السياسية السودانية الذي عقد 6 مؤتمرات عامة للحزب لتجديد شرعيته وقياداته السياسية، وفرز عناصر جديدة لمواكبة التطورات السياسية الداخلية والخارجية، وانعقد أول مؤتمر عام 1950م تحت عنوان السودان للسودانيين، بينما انعقد الثاني تحت عنوان إعلان الجمهورية عام 1953م والمؤتمر الثالث عام 1957م بعنوان بناء الوطن، أما الرابع فكان

* اللواء محمد نجيب للتحاثل حول التطورات الدستورية في السودان .

(1) عبد الرحمن الغالي، انعكاس السياسة الداخلية في السودان، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2003، ص11،

. www.umma.org

عام 1964م تحت عنوان آفاق جديدة، والمؤتمر الخامس عام 1980م بعنوان نهج الصحة، أما المؤتمر السادس الذي عقد في إبريل عام 1995م وجاء تحت عنوان وثيقة جديدة لبناء الوطن.

د. حزب المؤتمر الشعبي: تكون هذا الحزب نتيجة لانشقاق الحركة الشعبية لتحرير السودان نهاية عام 1999م أو ما سمي (بالمفاصلة) بين الشيخ حسن الترابي، والمشير عمر حسن البشير، فانشق حسن الترابي عن الحزب، وكون عمر حسن البشير مع مجموعة من الإسلاميين حزب المؤتمر الوطني الحاكم الحالي، رغم أن الشعب لا يمتلك أغلبية عديدة ولكنه الحزب الأكثر حركية خاصة في وسط الطلاب والنقابات والاتحادات المهنية⁽¹⁾.

المطلب الثاني: التعديلات القانونية الأساسية في الدستور والانتخابات:

ليست الانتخابات غاية في حد ذاتها بل هي آلية من آليات تحقيق الشرعية السياسية، أو إحداث تحول ديمقراطي في بنية الحكومات التي تحاول الانتقال بنفسها إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، إن هذه الوظائف المتباينة للعملية الانتخابية قد تجسدت في المشهد السياسي السوداني في مراحل تاريخية مختلفة، فبدأت بانتخابات عام 1948م لأعضاء الجمعية التشريعية كخطوة أولى اتجاه تأهيل السودانين لحكم أنفسهم، وأعقبها انتخابات مجلس النواب والشيخ عام 1953م التي وضعت الأساس للتحول الديمقراطي في السودان، حيث أسهمت في قيام أول حكومة منتخبة التي كان لها شرف إعلان الاستقلال داخل البرلمان في التاسع من ديسمبر 1955م، وجاءت انتخابات عام 1956م بوضعها خطوة اتجاه تمكين العمل الديمقراطي في السودان الحر المستقل، إلا أن الصراع الحزبي على السلطة قضى على انهيار تلك التجربة الوليدة وقيام نظام حكم عسكري حكم السودان لمدة ست سنوات⁽²⁾.

(1) حسن الترابي، ندوة، صحيفة الشارع السياسي، العدد 1301، مركز البحوث والدراسات العربية 2000/02/12.

(2) عبد الرحمن أبو خريس، مستقبل الديمقراطية في السودان في تعاطي الأحزاب مع الانتخابات، مركز التنوير للمعرفة، موقع الحركة . <http://tanweer.sd/arabic>

بدأت التجربة الحزبية في السودان مع فترة الحكم الذاتي نتيجة اتفاقية تقرير المصير في 12 فبراير 1958م ولم تشر الاتفاقية بصورة مباشرة في الدستور المؤقت لحرية تكوين الأحزاب السياسية، بل قررت تكوين الجمعيات والاتحادات وحدت الموقف نفسه في دستوري 1956م و1964م حسب المادة (5) في الدستورين بحق تكوين الأحزاب السياسية بصورة غير مباشرة، حيث عملت الأحزاب بحرية، ورسخت الكثير من حقوقها، ونصت المادة (34) من دستور 1968م على حق تكوين الأحزاب والنقابات، كما كفل الدستور الانتقالي لعام 1985م المعدل 1987م في المادة السابعة، إن التعددية الحزبية مشروطة بالالتزام بالوسائل الواردة في الدستور، مثل ترسيخ النظام الدستوري واستقلال القضاء والخدمة العامة وسيادة حكم القانون والديمقراطية وكفالة الحريات الأساسية، وفي عام 1998م صدر قانون تنظيم التوالي الذي أثار جدلاً كبيراً فور الانفصال بين الرئيس عمر البشير، والشيخ حسن الترابي عند ما تم استبدال القانون القديم بقانون جديد هو قانون التنظيمات والأحزاب السياسية، حيث أعطي القانون الأحزاب سلطات واسعة من بينها رفض تسجيل الحزب، ومراجعة حسابات الحزب، وإصدار اللوائح والقواعد اللازمة لتنفيذ القانون الجديد، بتعيين رئيس الجمهورية وهو نفسه رئيس المؤتمر الوطني⁽¹⁾.

وقد ظهرت التطورات عندما وضع الدستور في مارس 1998م حيث نص على التعددية وحرية التوالي السياسي، إلا أن عدداً كبيراً من الأحزاب التي كانت متمثلة في البرلمان الديمقراطي، رفضت التسجيل وفقاً لقانون التوالي السياسي، بحجة أنه شرعيته من النظام الانقلابي الحاكم، وفي بداية عام 1999م تم تعديل قانون التوالي السياسي إلى قانون الأحزاب والتنظيمات السياسية، إن قرار خوض الانتخابات قد أسهم في تحسين ظروف البيئة الداخلية بعد عقد اتفاقية بين حزب الأمة والحكومة في جيبوتي، سميت (نداء الوطن) في 25 نوفمبر 2001م

(1) الطيب زين العابدين، الانقلاب الأبيض في هيئة الشورى، صحيفة الرأي الأردنية، العدد 1260، 17/05/2000 ص10.

التي كانت بين (الرئيس عمر البشير والسيد الصادق المهدي)، وقد أسهمت في عقد الاتفاقية في عودة السيد الصادق المهدي إلى الخرطوم في فبراير 2001م بعد انسحابه من التجمع المعارض، وأدت عودة السيد الصادق المهدي إلى تنشيط الحياة السياسية الحزبية⁽¹⁾.

واستمرت معارك المعارضة مع الحكومة من أجل استرجاع الحق الكامل في حرية التنظيم والتغيير، وانتظرت حوالي عقد ونصف حتى عام 2005م حيث وقعت اتفاقية السلام الشامل ولكن الوضع لم يتغير، لذلك تعرضت اتفاقية السلام الشامل لكثير من النقد لأنها لم تحقق التحول الديمقراطي، رغم أن الدستور يبدو ديمقراطياً، وارتفعت أصوات كثيرة ووجد التأييد من الحركة الشعبية، ونادت بضرورة مطابقة القانون وبعض مواد الدستور مع مضمون وروح الدستور الانتقالي لعام 2005م⁽²⁾.

وجاءت اتفاقية السلام عام 2005 لتفتح الباب لكثير من التحولات السياسية والدستورية، فقد دخلت الحركة الشعبية لتحرير السودان كشريك في الحكم مع حزب المؤتمر الوطني، ونصت الاتفاقية على فترة انتقالية تمتد ست سنوات، يتم من خلالها إجراء استفتاء في الجنوب حول الانفصال أو الوحدة، ثم في نهاية الفترة إجراء انتخابات حرة تحت إشراف دولي، وهي فترة تمهد للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، وتعتبر فترة انتقالية تنتهي باستفتاء يقرر مصير جنوب السودان سواء بالوحدة أو بالانفصال⁽³⁾.

ويمكن القول أن شركاء السلطة في السودان لم يتفقوا على بديل للبشير، وإنما سارع كل منهم لإعداد أحد قياداته للسلطة، إذ تدعم الحركة الإسلامية على عثمان النائب الأول للبشير، وفي حين تميل قيادات حزب المؤتمر إلى ترشيح نافع علي نافع، والنائب الثاني للبشير، بينما

(1) جيمس أطوان، الانتخابات السودانية (رؤية تحليلية) النيويورك العربية، العدد 5116، 2010/02/18، ص 20 .

(2) حمد عمر الحاوي، طبيعة الحكم في الإسلام (نموذج السودان) الخرطوم، ط1، الدار السودانية للنشر، سنة 2004، ص 82 .

(3) حيدر إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 56 .

تفضل المؤسسة العسكرية أن يكون خليفة البشير أحد قادتها بالرغم من أن مسار انتقال السلطة في السودان ستحدث متغيرات عديدة قد تتجه بالخلافة السياسية نحو تفجير الفوضى السياسية وصراعات سلطوية، أهمها الانشقاقات في صفوف الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني، وهو ما يفرض عدده احتمالات للخلافة السياسية منها.

أولها: انهيار الوحدة الوطنية وتفكيك السودان إلى دويلات.

وثانيها: اندلاع موجة احتجاجية أشد وطأة مع عدم وضوح كامل يتعلق بنوعية حاكم السودان المقبل.

وثالثها: حدوث انقلابات عسكرية يعيد إنتاج نظام الإنقاذ الإسلامي.

ورابعها: اتجاه النظام على التفاوض مع المعارضة لتحقيق انتقال سلمي للسلطة في مقابل المشاركة في الحكم⁽¹⁾.

يعد دور قوانين الشريعة الإسلامية في الجنوب مصدراً رئيسياً للخلاف بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان، وقد تمت معالجة من خلال المادة 5 من الدستور التي نصت على تطبيق قوانين الشريعة الإسلامية في الشمال فقط، وتحتوي اتفاقية السلام الشامل على دستور لجنوب السودان، ونصت اتفاقية السلام والدستور الانتقالي ضمان لحقوق الفرد بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والحرية الشخصية والحق في الانتخاب والترشيح، كما تم ضمان بين الجنسين في المادة 41 من الدستور نصت على كل مواطن الحق في المشاركة في الشؤون العامة من خلال التصويت حسب ما يحدده القانون، ولكل مواطن بلغ السن التي حددها الدستور أو القانون له الحق في الانتخاب أو يُنتخب، حيث يؤسس الدستور من قبل المحكمة الدستورية والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف، ويشكل قانون الانتخاب الوطني لسنة 2008م في إطار

(1) التجاني عبد القادر، الحركة الإسلامية والمسألة الأمنية، صحيفة الحياة، الخرطوم، 25/ مارس، 2007.

يغطي عمل المفوضية القومية للانتخابات، مثل نظام الانتخابات الدوائر الانتخابية لتسجيل الناخبين، وتعيين المرشحين في الجنوب، تم تفويض دور المفوضية القومية للانتخابات إلى اللجنة العليا لجنوب السودان⁽¹⁾.

إن قانون الأحزاب لسنة 2007م يحتوي على نظام تسجيل عن طريق مجلس شؤون الأحزاب الذي يطلب من الأحزاب الوفاء بالتزامات تحت قانون الأحزاب السياسية (بما في ذلك دستور الحزب وشعاره وتمويله)، إن المرشح للانتخابات رئاسة الجمهورية يجب أن يكون سودانياً الأصل ولا يقل عمره عن 40 عاماً، وأن يكون سليم العقل، وألا يكون قد أدين في جريمة تتعلق بالأمانة أو الفساد، ويجب لكل مرشح الحصول على تركية عدد من الناخبين المسجلين، وأن يقدم توقعات بحوالي 15000 ناخب مسجل، ولا يقل عدد الموقعين في كل ولاية عن 200 ناخب، بالإضافة إلى ذلك ينص القانون على أن يدفع كل مرشح مبلغاً محدداً لتأمين يسترده في حالة حصول المرشح على 10% أو أكثر من الأصوات الصحيحة، ويمكن للأحزاب السياسية أن تقدم مرشحها أما في قائمة الأحزاب أو بواسطة المرشح نفسه في دوائر الجغرافيا، ويمكن للمرشحين المستقلين تقديم ترشيحاتهم في الدوائر الجغرافية فقط للحصول على توقعات عدد من الناخبين المسجلين، وكما يجب على كل مرشح دفع مبلغ مالي كتأمين⁽²⁾.

إن عدم ثبات نظام الحكم في السودان في تحديد نوع الدولة وطريقة الحكم والتأرجح بين المركزية واللامركزية سبب الانهيار في مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أن تجربة الانتخابات الأخيرة في عام 2010م تقتضى المراجعة لإصلاح العيوب الهيكلية والتشريعات وإعادة السلطة

(1) خالد التيجاني النور، مستقبل الحوار الوطني في السودان، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 18 أغسطس، سنة 2010، ص 13-14.

(2) Gustafson, Marc, Electoral Designs, Proportionality, Representation and Constituency Boundaries in Sudan, s 2010 Elections, Rift Valley Institute, 2010, p13.

إلى الشعب بما فيها الخدمة المدنية، كما أن ضعف الرواتب والمخصصات وعدم العدالة في توزيعها أدى ذلك لإستثراء الفساد .

فإن عملية الإصلاح تبدأ بالآتي:

- 1- الاتفاق على صيغه للنظام السياسي .
- 2- انتخاب مجلس تأسيسي يمثل السودانيين عبر مفوضية الانتخابات لوضع دستور دائم للبلاد.
- 3- تغيير التقرير في القضايا المصيرية بالاستفتاء الشعبي .
- 4- الحكم المحلي هو مستوى للحكم مقيد بالدستور وليس شأن ولائي .
- 5- إصلاح قوانين الخدمة المدنية .
- 6- حيادية الأجهزة العدلية وكفالة عدالتها .

ولا يزال أكثر من 60 قانوناً في انتظار إدخال التعديلات عليها بعد مرور مدة على سريان الدستور الانتقالي وعلى رأسها قوانين القوات المسلحة والأمن الوطني والانتخابات والصحافة والمطبوعات والنقابات⁽¹⁾ .

يواجه الإصلاح السياسي مشكلة امتلاك الحزب الحاكم لأغلبية ميكانيكية في أن الحزب الحاكم يهدد القوى السياسية الأخرى، حيث إن البرلمان شُكل عن طريق التعيين وفشل الأحزاب بقيام الانتخابات من خلال صناديق الاقتراع، وجاء تقسيم السودان في عام 2011م نتيجة لتراكمات فشل النظام السياسي في استيعاب تنوع التركيبة الاجتماعية وعجز عن معالجة المظالم الناتجة عن اختلال المشاركة العادلة في السلطة والثروة، وعدم الاستعداد لدفع استحقاقات المواطن في التنمية المتوازنة والمساواة وتكافؤ الفرص للمحافظة على وحدة السودان⁽²⁾.

(1) محمد ضياء الدين محمد، مرجع سبق ذكره، ص 92 .

(2) أحمد عثمان علي، انقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة بالسودان وموقف الحركة الإسلامية في الانقسام، مجلة الحوار المتمدن،
www.ahewar.org .2010/02/12

المبحث الثالث

العوائق الداخلية والخارجية

تعتبر السودان دولة إفريقية عربية مساحة أراضيها شاسعة تمتلك الغابات الاستوائية مرتبطة بنهر النيل تاريخياً واقتصادياً وايدلوجياً، وبشكل عدم الاستقرار السياسي في غياب التوافق على التقسيم العادل للحصص المالية، وكما تشكل التداخلات العرقية والدينية للقبائل في عدم التوافق على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والخلافات السياسية والاقليمية والدولية مع دول الجوار وخاصة أوغندا وزائير وكينيا جنوباً، وشرقاً مع اثيوبيا، وشمالاً مع البلدان العربية كمصر وليبيا، ويقع السودان في الشمال الشرقي للقارة الأفريقية، وتحده دولتان عربيتان وسبعة دول إفريقية، وتمتد حدوده البحرية على ساحل البحر الأحمر، وتبلغ مساحة السودان بحوالي مليون و 865.813 ألف كيلو متر مربع، وهو بذلك أحد أكبر الدول الأفريقية قبل التقسيم، كما يأتي في المرتبة السادسة عشر بين بلدان العالم الأكبر مساحة، وهو ثاني أكبر الدول الأفريقية بعد الجزائر، وثالث الدول العربية بعد المملكة العربية السعودية والجزائر⁽¹⁾.

الخارطة السياسية للسودان توضح فيها الدول المجاورة للسودان



المصدر : <http://akhawat.islamway.net/forum/uploads/monthly-01-2011/post>

(1) رعد قاسم صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 18.

فهنالك سؤال يُطرح في الساحة السودانية: ماهي المتغيرات التي تتحكم في مرحلة عملية الانتقال؟.

المتغيرات التي تتحكم في عملية مرحلة الانتقال هي متغيرات أو عوامل داخلية وخارجية، والإجابة عن هذا السؤال بشكل واضح فلا بد من توفر فرص السلام والوحدة والتقليل من مخاطر التمزق وعدم العودة للحروب، ففتحت اتفاقية السلام السالف ذكرها عام 2005م، الباب لحياة يحكمها دستور انتقالي وسلطة تنفيذية تشارك فيها الحكومة المركزية القائمة والحركة الشعبية لتحرير السودان، وحركات مسلحة وأحزاب سياسية، وتنص الاتفاقية على إجراء انتخابات في منتصف المرحلة الانتقالية واستفتاء عام في 2011م لأهالي الجنوب، ولكنها لن تؤدي لتحقيق طموحات الشعب و كذلك حالة الانهك والضعف التي تعاني منها الحكومة والمعارضة على حد سواء، وسعت بأن يلعب العامل الخارجي دوراً في تطورات الأزمة السودانية⁽¹⁾.

وتنقسم العوائق إلى قسمين العوائق الداخلية والخارجية .

المطلب الأول: العوائق الداخلية:

من أبرز العوائق الداخلية للشعب السوداني هي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهناك عدة عوائق داخلية أخرى من أهمها تعاقب الانقلابات العسكرية وتغير الإدارات والتوجيهات المستمرة، مما أدى إلى ضعف في عملية بناء دولة المؤسسات والتشكيلات، فجاءت التقسيمات الإدارية الثمانية عشر في المديرية وخاصة مديرية شمال وجنوب دارفور، ومديرية شمال وجنوب كردفان لترسيخ واقع القبيلة والجغرافيا والمذاهب، لذلك تجد أن التعديلات الدستورية غالباً ما تكون لصالح القبائل، بحكم قدرتها على الضغط أكثر من المضامين الوطنية الأخرى،

(1) محمد إبراهيم كيج، تجربة السودان المتغيرة في مسار الانتقال الديمقراطي، مجلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، سنة 2008 .

ومن جهة ثانية كان للمتغيرات السياسية التي حدثت داخل النظام السوداني بعد 12 ديسمبر 1999م انقسام النخبة الإسلامية الحاكمة إلى جناحين، دخل أحد منها في اتفاقية تفاهم مع الحركة الشعبية لتحرير السودان، مما أسهم في عملية عدم الاستقرار السياسي وتدهور الوضع الأمني بشكل أكبر⁽¹⁾.

وعادة ما يرتبط واقع الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مع بعضها البعض بالتطورات والاحتياجات الإنسانية كالحاجة إلى السكن والرعاية الصحية والتعليم والعناية بالعاطلين والفقراء، حيث إن الظروف الاقتصادية والسياسية المعقدة التي يمر بها السودان أثرت في كثير من الجوانب الاجتماعية والثقافية، ولعل هذا الحد أدى إلى عدم الاستقرار الأسري في السودان دون التمييز بين اللون واللغة والدين، وساعدت الحروب والصراعات في تباعد الشقة بين التكوينات الاجتماعية المختلفة وتنامي العنف والاقتتال، وضعف التنمية أدى إلى دمار الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، إن التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية يعتبر من مسؤولية الدولة خاصة في ولايات الصراع المسلح مما انعكس سلباً فحُرم الكثيرون من فرص العمل، كما أن سياسات التخصيص الاقتصادي أدت إلى تنامي نسب الفقر وانتشار الأمراض وسوء التغذية⁽²⁾.

يمر السودان منذ استقلاله بأزمات اقتصادية قد تزداد تعقيداً إذا لم تتخذ الإجراءات المناسبة وتتمثل أسباب تلك الأزمة في التضخم والتراجع في دخل الفرد، إن أية معالجة اقتصادية بعيداً عن المعالجة السياسية تبقى معالجات ناقصة حتى ولو كان من موارد حقيقية، ومن جهة أخرى أنها لم تراعى الجوانب الاجتماعية للتنمية البشرية التي تعتبر أساس النمو الاقتصادي حيث

(1) رعد قاسم صالح، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) صلاح الدين عبد الرحمن الدومة، أثر مشكلة دارفور على تحديات السودان الداخلية، ط1، دار النيل للنشر، الخرطوم، سنة 2006، ص72.

توجد علاقة بين النمو الاقتصادي والنمو السكاني ومعدل دخل الفرد، مما أدى إلى زيادة معدل التضخم ونمو قطاع الاقتصاد الغير رسمي وزيادة السعر القياسي للمستهلك وزيادة تكلفة السلع المستوردة، كل هذه المؤشرات تدل على أن نصيب الفرد في الناتج المحلي لا يزال ضعيفاً مقارنة بالدول العربية النفطية، حيث ارتفع نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الجارية في الدول العربية من حوالي 3622 دولار للفرد عام 2005م إلى حوالي 4142 دولاراً عام 2006م مسجلاً بذلك معدل النمو بلغ نحو 14.4% ويؤدي هذا الارتفاع إلى تحسن مستوى دخل الفرد في جميع الدول العربية مقارنة بالسنوات الماضية، حيث حافظت الكويت والإمارات وقطر على أعلى متوسط نصيب الفرد من الدخل في الدول العربية بينما كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي لكل من موريتانيا واليمن والسودان الأدنى بين الدول العربية⁽¹⁾.

الجدول رقم (2)
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1995-2000-2006

الدولة	1995	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قطر	16.642	28.784	27.024	28.393	32.777	41.976	53.345	62.905
الإمارات	17.755	23.546	21.959	22.382	24.933	28.964	32.534	38.984
الكويت	14.397	16.927	15.562	16.136	19.252	22.474	29.240	33.391
البحرين	9.965	12.493	12.105	12.635	14.127	15.869	18.521	21.223
السعودية	7.855	9.247	8.754	8.794	9.761	11.095	13.639	14.725
عمان	6.477	8.269	8.048	8.008	9.305	10.244	12.289	13.727
ليبيا	6.340	6.130	5.141	3.389	3.945	4.971	6.451	7.773
لبنان	3.178	4.430	4.493	4.902	5.150	5.629	5.665	5.945
متوسط الدول العربية	2.007	2.521	2.416	2.391	2.620	3.025	3.622	4.142
الجزائر	1.500	1.801	1.772	1.810	2.129	2.631	3.125	3.499
تونس	2.015	2.032	2.073	2.366	2.734	2.945	2.887	3.101
الأردن	1.560	1.742	1.803	1.880	1.949	2.131	2.323	2.546
المغرب	1.258	1.291	1.295	1.366	1.655	1.844	1.897	2.088
سورية	1.171	1.159	1.210	1.207	1.236	1.366	1.531	1.828
مصر	1.072	1.573	1.506	1.291	1.205	1.145	1.279	1.505
العراق	365	871	713	682	403	910	1.192	1.458
السودان	179	421	493	553	635	771	937	1.209
اليمن	334	527	523	544	578	657	788	936
جيبوتي	858	813	818	820	839	863	893	929
موريتانيا	463	408	405	414	453	513	632	888

المصدر: الملحقان (2/2)، (7/2)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، فبراير 2007م

(1) سوار الذهب أحمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 28.

يوضح لنا هذا الجدول أن متوسط نصيب الفرد السوداني للناتج المحلي من عام 1995 إلى 2001 مقارنة بالدول العربية هو الأدنى، أما من سنة 2002 إلى 2006 فقد شهد السودان ارتفاع بسيط في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، بالرغم من أن السودان تعاني من ارتفاع الأسعار والبطالة والتضخم وانخفاض سعر العملة وعدم الاستقرار الأمني، ونلاحظ أن هناك انخفاضاً في احتياطي العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، وهذا الاحتياطي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات البترول خاصة في عام 2008م لتتقصر في الفترة الأخيرة إلى 24% بحوالي 369 مليون دولار، ومن المسائل المؤثرة على الاقتصاد السوداني مشكلات الديون الداخلية، حيث تم حصر الديون المحلية سنة 2008م، وقُدرت آنذاك بحوالي 800 مليون دولار، مثل ديون الخدمات الحكومية والمؤسسات، وبالوضع الحالي فإنها قد تتضاعف عدة مرات إذا أضفنا إليها الولايات السودانية الأخرى، وكذلك فإن الديون الناتجة من الاستدانة من الخارج والمفترض أن تدفع قيمة هذه الديون في موعدها، ولكن بدأت التراكمات على الدولة وعجزت الدولة عن الوفاء بالالتزام في الدفع⁽¹⁾، وهناك مسألة أخرى لها تأثير على الاقتصاد السوداني هي ضعف البنية التحتية، الأمر الذي يقود إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وإحداث تأثيرات سلبية على الاستثمار، بالإضافة إلى الإهمال الشديد الذي يلقاه التخطيط الاستراتيجي، حيث تنوعت الخطط والاستراتيجيات التي لا تقابلها موارد، وتتقصها الإجراءات والمخرجات والخطط قبل الشروع في إعداد أي مشروع جديد، فمثلاً في الزراعة فخطّة السكر المعلن عنها تحتاج إلى ضعف مستحققات السودان من مياه النيل التي تتنازع عليها دول حوض النيل، فحصة السودان من النيل حوالي 18 مليار متر مكعب⁽²⁾، والخطّة المعلن عنها للسكر تحتاج إلى 39.9 مليار متر مكعب من الماء لإنجاح هذا المشروع، وكذلك الإهمال في سوء التخطيط فيما يتعلق بتكاليف الإنتاج،

(1) محمد أبو القاسم أبو النور، مرجع سبق ذكره، ص 22 .

(2) أحمد مجذوب، واقع ومستقبل السودان الاقتصادي، موقع الحركة، سنة 2011، www.hawati.html

والاعتماد على الري والمطر في عملية المراعي فالصراع في أبيي تحول إلى صراع على الثروة باستخدام الموارد الطبيعية بين القبائل، فالصراع وانتهاك النسيج الاجتماعي بالحروب والنزاعات يصعب على الشعب من إمكانية التعايش السلمي⁽¹⁾.

ويوجد عوائق أخرى مثل الهجرة عبر الأوطان والتعدد الثقافي والديني، فقد شهد السودان كل أنماط الهجرة الداخلية الطوعية والقسرية، وكانت ولاية الخرطوم المستقبل الرئيسي للهجرة، بسبب السياسات الاقتصادية والاجتماعية والنزاعات القبلية التي يعاني منها أهل الريف، وتصاعدت الهجرة للحضر، وأصبحت الأموال والقروض وفرص العمل متركزة في ولاية الخرطوم، التي يقدر عدد سكانها بأكثر من خمسمئة ألف نسمة، تليها مباشرة ولاية بورسودان ويقدر سكانها بحوالي ثلاثمائة ألف نسمة، رغم أن السودان قد قادت إصلاحات اقتصادية في ظل الحروب والصراعات التي شهدتها، مثل حرب الجنوب والحروب الأهلية والحصار الاقتصادي، ولكن في الفترة من (90-95) شهدت تطبيق سياسات نقدية انكماشية زادت في معدل التضخم، وشهدت الفترة (97-99) إنقاذ سياسات مالية مع زيادة معدل الأسعار ولم يطرأ تحسن ملموس على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

إن السودان مصنف عالمياً من البلدان ذات الدخل المنخفض التي تشكل عائق لأي نشاط اقتصادي استثماري، ومن الدول الأربعة الأكثر انخفاضاً للشفافية بين مكوناته، وناهيك عن فقدان البنى التحتية المطلوبة لهذه الأنشطة، ومع هيمنة الحكومة المركزية على جميع النشاطات بأساليب الرشوة والفساد والمحسوبية لذوي القربى من داخل القبائل، على حساب خمس مبدأ الكفاءة والقدرات والإخلاص للنشاط الوطني، وحتى في حالات الجفاف والأزمات الغذائية الحادة، فإن القبيلة تعيق إرسال المساعدات الدولية إلى عموم السكان الفقراء والمناطق التي بها نزاعات

(1) هبة الطيب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(2) سوار الذهب أحمد عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 36 .

مسلحة، وخاصة (دارفور، وجنوب السودان) وأكد هذه الحقائق فريق من منظمة الغذاء العالمي (world food organization) حيث تحدث كل من "كيفن اشلي، كاترين هبوسن، دان ايف" بأن المشكلة التي تواجه المنظمة عند إرسال الغذاء براً أو إسقاطها جواً فإنها يسيطر عليها رؤساء القبائل، حيث يتم توزيعها على قبائلهم بعقول قبلية وليس بعقول وطنية، وإن تم إعطاء الغذاء للحكومة من أجل إيصاله إلى المحتاجين، فتقوم الحكومة بتفضيل القبائل الموالية لها على حساب القبائل المحتاجة⁽¹⁾.

إن غياب عدالة التوزيع للحكومة طال الأفراد في النشاطات الاقتصادية، وعزز هذا فشل مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، وإن فشل مشاريع التنمية الزراعية والبشرية أدى إلى إهمال المراعي للثروة الحيوانية ومزارع القطن والصمغ والفل السوداني وغيرها من المحاصيل الزراعية والثروة السمكية وتربية المواشي، كما أن تردي سياسة حماية النباتات وتنظيم السيطرة على فيضانات نهري النيل الأزرق والأبيض وتساقط الأمطار، كل هذا الترتي أدى على تفاقم الأزمة الاقتصادية، وخاصة بعد انقطاع العون الدولي في وقت تفاقم فيه الأزمة الغذائية في دارفور والجنوب، حيث بدأت الهجرة الداخلية قسراً⁽²⁾.

المطلب الثاني: العوائق الخارجية:

السياسة الخارجية هي سلوك الدولة في علاقاتها الخارجية سواء كان ذلك السلوك إيجابياً أو سلبياً، ومن ناحية أخرى هي مجموعة الأهداف السياسية والاقتصادية التي تحدد كيفية تواصل الدولة مع بقية الدول الأخرى، حيث تسعى الدول عبر سياستها الخارجية على حماية مصالحها الوطنية وأمنها الداخلي، ولقد تميزت السياسة الخارجية في السودان بالاعتدال في فترات طويلة من تاريخها وأخذت تركز على البعد العربي على حساب البعد الأفريقي، فتميزت

(1) محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره .

(2) السيد علي زكي، مرجع سبق ذكره.

سياسات الحكومة الوطنية الأولى وحكومة نوفمبر بالاعتدال، واتخذت حكومة أكتوبر سياسات ثورية فدعت ثوار السمبا في الكوانفو ضد حكومة شومبي وفتحت أراضي السودان لعبور الأسلحة، وكذلك الحال مع ثوار إرتيريا وتشاد⁽¹⁾.

للسودان حدود إقليمية معقدة منها الصحراوية التي لا يمكن السيطرة عليها مع ليبيا وأفريقيا الوسطى، وفي الشرق الصومال بؤرة تصدير الإرهاب، ومن الجنوب تقطنها قبائل تنسم بعدم الولاء لجميع الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان، إن تبنى الأنظمة السياسية المتعاقبة على السودان في اعتمادها على سياسة المحاور السكانية وفق المنظور القبلي أي تعبئة بعض القبائل للسيطرة على القبائل الأخرى، وهذا أضعف من تشكيلات الدولة⁽²⁾.

وهناك محاور قبلية أسهمت في ضعف تشكيلات الدولة في سياستها الخارجية مثل المحور العربي الأفريقي وميل الحكومة السودانية والرأي العام الشمالي إليها، الذي تحركه القبائل العربية التي شكلت في قوة مسلحة إلى القبائل في دارفور، وأيضاً هناك محور الزنجى الأفريقي الذي ساعدت القوى الاستعمارية على تكوينه لأسباب تتعلق بتجميع الكتل السودانية من مسيحيين والوثنيين لسهولة تقبلهم التعاون مع القوى الاستعمارية الغربية ضد المحور الإسلامي، وهناك محور آخر هو المحور التشادي في التدخل السكاني مع السودان، لقد استوطن أكثر من ثلاثة ملايين تشادي في السودان نصفهم في دارفور من خلال أكثر من خمسين قبيلة وهذا التدخل السكاني في دارفور مدعوم من تشاد في صراعها السياسي مع حكومة السودان المركزية⁽³⁾.

(1) أحمد منيسي، الولايات المتحدة في الوطن العربي، مجلة قضايا حقوق الانسان، المنظمة الدولية لحقوق الانسان، القاهرة الاصدار التاسع، مارس 2004.

(2) رعد قاسم صالح، مرجع سبق ذكره ، ص 72.

(3) صحيفة أخبار اليوم السودانية، مقترحات حركة العدل والمساواة لحل مشكلة دار فور ، 13-فبراير-2004م .

تمثل السياسة الخارجية أحد أهم صمامات الحماية للمصالح الوطنية والأمن الداخلي ووسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والثقافية، حيث تتحرك الجارة الغربية للسودان تشاد بدعم فرنسي وتحت غطاء حماية الحدود ونصرة قبيلة الزغادة المتداخلة مع سكان تشاد بخلق وقائع على الأرض أصولها في الواقع أهداف فرنسية، المتعلقة بالثروات الطبيعية لدارفور من اليورانيوم والنفط والذهب، واستطاعت فرنسا بمساعدة تشاد من احتواء مؤسس جيش تحرير السودان، وفي المقابل احتوت بريطانيا مؤسس حركة العدالة والمساواة، أما عن الولايات المتحدة فإنها تتحرك من خلال مجلس الأمن ومنظمات الأمم المتحدة، ودخلت دولة قطر من خلال رعايتها لمؤتمرات السلام، وإعلانها إنشاء بنك برأسمال مليار دولار لأعمار دارفور، أما عن التدخل الإسرائيلي فإن تصريح رئيس وزراء إسرائيل إن إسرائيل ستسعى لإيجاد حل لأزمة دارفور، وتبرعت بخمسة ملايين دولار، وأرسلت منظمات إنسانية لتقديم المساعدات وخاصة في تحليل مياه الشرب وأصبح لها دور من خلال هذه المنظمات، حيث بدأ التدخل الأجنبي بالتحالف مع القبائل والمنظمات السودانية المسلحة⁽¹⁾.

وقد شهدت الساحة الخارجية السودانية العديد من المعارك الدبلوماسية كان السبب الأبرز فيها هو النزاعات الداخلية، وضعف العلاقات السودانية مع دول الجوار الأفريقي، وقد استطاعت حكومة المؤتمر الوطني منذ أوائل التسعينيات أن تضع محددات لسياسة السودان الخارجية، والاستفادة من العقبات والتحديات التي واجهتها قبل التسعينيات في تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية السياسية (Political Development) والاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾، حيث عملت الهيئة الحاكمة على وضع خطط لتصحيح الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في عام

(1) لام اكول، مرجع سبق ذكره، ص 197 .

(2) تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي في مواجهة التحديات الدولية، تقرير رقم (14) مواجهة التحديات الدولية سنة 1994 .

1998م حيث بات واضحاً أخذ اعتبارات للمتغيرات الدولية التي قلبت الكثير من المفاهيم والقيم، وذلك من خلال قضايا مثل حقوق الإنسان، وقضايا المرأة والطفولة وترسيخ الديمقراطية⁽¹⁾. إن الشأن الخارجي بعد منتصف التسعينيات والتطورات التي طرأت على الساحتين الدولية والإقليمية أدى إلى تقديم بعض التنازلات لتحسين العلاقات مع بعض الدول الشقيقة على مختلف الأصعدة، فعلى الصعيد السياسي شهدت العلاقات مع معظم الدول العربية خاصة دول الخليج ومصر بعد محاولة اغتيال لرئيس المصري "حسني مبارك" في أديس أبابا في يونيو 1995م أن تم تدوير جسور التواصل مع نظرائها من قادة تلك الدول لشرح مواقف السودان حيال كافة القضايا، وخاصة قضية جنوب السودان وبيان المخطط الصهيوني لتفكيك السودان والوطن العربي⁽²⁾.

وعلى الصعيد الاقتصادي استطاع السودان الاستفادة من تحقيق علاقاته الاقتصادية مع الدول العربية، بحيث لعبت بعض الدول دوراً بارزاً في تجميد تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم (1070) الذي ينص على تطبيق الحظر الجوي في 17 أغسطس 1996م، بالرغم من ذلك أقدمت الولايات المتحدة على تضمين اسم السودان ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب، وقامت بفرض عقوبات اقتصادية في نوفمبر عام 1997م وازداد حدة العداء الأمريكي والأوروبي للسودان، وقرار تجميد عضوية السودان في صندوق النقد الدولي في عام 1999م وكما وجد متنافساً نحو إيجاد شركاء يتمتعون بإمكانيات مالية وخبرات فنية لاستئناف العمل في مشروع استخراج النفط السوداني، وعلى صعيد العلاقة مع الغرب اجتهدت السودان في تقديم البراهين التي تثبت عدم تورط السودان في الإرهاب ودعمه، منذ هجمات 11 سبتمبر 2001م الانتحارية في نيويورك وازدياد أزمة دارفور في عام 2003م، بدأ التدخل الدولي والأمريكي المباشر في

(1) محمد المجذوب، مرجع سبق ذكره.

(2) التأثير المتبادل بين السياسة الخارجية والداخلية جريدة الاتحاد، موقع الحركة، <http://www.alitthad.com>

الأزمة السودانية، من خلال مبادرة الإصلاحات ليصل عام 2005م إلى دفع الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان لتوقيع اتفاقية السلام وإيقاف الحرب، رغم المبادرات والإصلاحات حيث وصلت هذه القرارات درجتها القصوى وصدر قراره 159 الخاص بصلاحيات بعثة الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام في السودان⁽¹⁾.

إن الاستثمار الأجنبي والخصخصة يعتبران من أهم العوائق الخارجية بالنسبة للمواطن السوداني وفشل القطاعات العامة للدولة، فهناك دولة الصين المثالية في التعاون الاقتصادي الذي يرقى لدرجة الشراكة ويقدم السودان هذه العلاقة كتجربة ناجحة للاستثمار في محاولات جذب رؤوس الأموال الأجنبية إلى السودان، وكانت الصين هي الشريك الأول للسودان باستثماراتها التي بلغت أكثر من 4 مليارات دولار لعام 2005م، واحتققت السودان كثيراً بملتقى الاستثمار العربي الذي انعقد في الخرطوم في الفترة 8-9 من نوفمبر 2006م بين السودان ودول الخليج فاعتبره بعض المواطنين بداية لتحقيق شراكه قوية، واعتبره البعض الآخر خطوة حديثة نحو تشكيل منطقة تكامل اقتصادي بين السودان ودول الخليج، وكانت تقديرات متفائلة قد قررت أن يخرج السودان من هذا الملتقى باستثمارات قد تبلغ من 4 إلى 5 مليار دولار، فقد دفع السودان إلى الملتقى بخطط ومشروعات عديدة وشاملة لكل القطاعات، وطرح الفرص الاستثمارية الكبيرة ونظم السودان قوانين عديدة وشاملة للمستثمرين، ولكن هذا كله على حساب اعتبارات كثيرة منها دور القطاع العام والتنمية والبيئة فقد أعطى القانون للمستثمرين حق التملك الكامل للمشروعات الاستثمارية، وعدم التمييز بين المستثمر وبين المواطن السوداني وزد على ذلك مع منح مزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية وإعفاءات جمركية لمدة تتراوح بين 5-10 سنوات وإلى جانب الإعفاء من ضريبة أرباح الأعمال لفترة تصل إلى 10 سنوات⁽²⁾.

(1) هيفاء أحمد محمد، انعكاس السياسة الداخلية للدولة على سياستها الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الرابع والأربعون، سنة 2005، ص 42.

(2) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ومن العوائق الخارجية التي أثرت على الاستقرار الاقتصادي في السودان، الديون الخارجية، حيث دخل السودان سوق المال الدولي في السبعينات بهدف تحسين وضعه المالي وتقليل حجم التضخم وزيادة معدلات الإنتاج والدخل القومي، من أجل إعادة توازن الاختلالات في الوضع الخارجي للاقتصاد، إلا أن السياسات الاقتصادية آنذاك لم تفلح في دعم موقف الميزان الخارجي، خاصة في ظل الحرب الأهلية وعدم اكتمال المشروعات الوطنية الكبيرة بالإضافة على المشاكل ذات الصلة بالبيئة والمتمثلة في الجفاف والتصحر والفيضانات، حيث لعبت هذه السياسات الاقتصادية بالعجز في سداد الديون الخارجية التي ظلت تتراكم لتصبح فوائد مركبة، فقد ارتفعت ديون السودان الخارجية من 26 مليار في 2005م، إلى 27.5 مليار دولار في العام 2006م وقد بلغت التزامات السودان للمؤسسات الإقليمية والدولية في عام 2006م أربعة مليارات و 750 مليون دولار، بينما كان أصل الدين القائم ثلاث مليارات و 325 مليون دولار⁽¹⁾ .

ويشير التقرير إلى أن مصادر الدين الخارجي في صندوق النقد الدولي بلغت 1.3 مليار دولار والبنك الدولي 1.5 مليار دولار إلى حوالي 3.9 مليار دولار، مبيناً أن وضع استراتيجية ثابتة للاقتراض الخارجي يعتبر أمراً غاية في الأهمية لتمكن من معرفة المعوقات والمشاكل التي تواجه عملية الاقتراض الخارجي ووضع معالجات للديون السابقة والحالية، وقد أدى الوضع السابق إلى التضخم فانخفضت قيمة العملة الوطنية في مقابل الأجنبية، إذ ارتفع سعر الدولار من 14 جنيه في عام 1989م إلى 2650 جنيه في العام 2004م أي 64 ضعفاً، وفي عام 2007م قام بنك السودان بتغيير العملة مستخدماً الجنيه فقط، مع إسقاط ثلاثة أصفار بسبب عجز السودان عن سداد الديون فقد ازدادت التراكمات التي وصلت إلى أكثر من 28 مليار دولار⁽²⁾ .

(1) تقرير بنك السودان، مجموعة باحثين، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2007، ص 21 .

(2) المرجع نفسه ص 23 .

الفصل الثالث

المحددات الخارجية في عملية الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الأول: الدور الأوروبي وتأثيره على حركة الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الثاني: الدور الأمريكي وعملية الإصلاح السياسي في السودان

المبحث الثالث: آفاق وأبعاد توجه حركة الإصلاح السياسي في السودان

تمهيد:

لم تشهد القارة الافريقية منذ موجات الاستقلال السياسي مع بداية الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين استقراراً سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً لعدم وجود نظام ديمقراطي حقيقي قائم على دعائم الحكم الرشيد المتمثلة في مبدأ المشاركة السياسية الواسعة والشفافية والمحاسبة وسيادة القانون والتداول السلمي على السلطة، وطبيعي أن يكون السودان حالة كحال الدول الافريقية الأخرى.

إن معظم الدول الأفريقية تعرضت للاحتلال البريطاني ما عدا أثيوبيا والصومال وليبيا فإنها تعرضت للاحتلال الإيطالي، حيث إن تونس والمغرب والجزائر وجيبوتي تعرضت للاحتلال الفرنسي، ويعود ذلك إلى مخطط بريطانيا التي كانت ترمي إلى ربط شرق القارة الافريقية بسلسلة مستعمرات تبدأ من الشمال إلى الجنوب، ففي القرن التاسع عشر ظهرت بعض الأحلاف والاتحادات الأوروبية مثل لجنة نهر الدانوب 1814 ومؤتمر باريس 1815 ومعاهدات فيينا لسنة 1815م⁽¹⁾.

المبحث الأول

الدور الأوروبي وتأثيره على حركة الإصلاح السياسي في السودان

استطاعت الثورة المهدية (1881م-1898م) إسقاط الحكم التركي مستفيدة من أخطاء كثيرة مثل سوء الإدارة والظلم ومقاومة المواطنين المتزايدة للفساد والنظام الضريبي المهيمن وغير العادل، وقد مثلت المهدية نموذجاً غريباً في محيطها الجغرافي، لذلك واجهت مواقف عدائية من دول الجوار، وعند قدوم طلائع جيش الحكم الثنائي (1898م)، ثم توقيع اتفاقية الحكم الثنائي

(1) البشير علي الكوت، المنظمات الاقليمية الفرعية في افريقيا، ط1، المركز العالي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، سنة 2008، ص22.

عقب هزيمة كرري (شمال أم درمان) عام 1898م وفي يناير 1899م وقع اللورد كرومر وبطرس غالي على الاتفاقية البريطانية - المصرية لحكم السودان أو ما سُمّي بالحكم الثنائي، وعلى ضوء الاتفاقية أصبح اللورد كتشنر حاكماً عاماً للسودان، ولقد استمر هذا الوضع قائماً إلى أن استقل السودان⁽¹⁾.

فقد ظنت النخب السودانية أن الاستبداد والتسلط الذي لازم الاستعمار يمكن الافتكاك منه نحو الديمقراطية كما أن الرغبة الأوروبية وخاصة البريطانية في نقل النظم إلى البلدان الأفريقية وخاصة السودان، كان له الأثر الكبير في تبني هذه الديمقراطية، ووفقاً لهذا النظام بدأت تظهر حكومات السودان لتقييم نظامها للحصول على شرعية تكوين أول حكومة في ظل الاستقلال، غير أن هذا النظام أثبت فشله لدى الواقع السوداني، حيث كانت القبيلة هي النموذج الذي يمكن أن يتبنى النظام في السودان⁽²⁾.

تعرض السودان إلى احتلال جديد من نوع آخر حيث إن رغبة بريطانيا في تأمين مصالحها في أعالي النيل ومنافسة الدول الأوروبية وخاصة فرنسا في تمديد نفوذها في شمال ووسط القارة الأفريقية بشكل عام، وتسعى للسودانيين بواسطة تحالف القبائل لحكم السودان بأنفسهم وعن طريق المجالس المحلية للقبائل حيث نجحت القبائل في طرد البريطانيين وقتل قائدهم غوردون في معركة الخرطوم، وقبل انعقاد جلسة مجلس الأمن فرضت بريطانيا على السودانيين عقد مؤتمر جوبا في جنوب السودان 1947م للنظر في توحيد رأي السودانيين وتطوير الإدارة وتدرج السودانيين نحو الحكم، وقد كان البريطانيون يهدفون من وراء هذا المؤتمر البقاء في السودان بحجة حماية الضمانات التي أوصى بها المؤتمر للسودانيين وخاصة في

(1) باسيل ديفستون، لمحات من تاريخ أفريقيا، ط1، منشورات مركز البحوث والدراسات الإفريقية، سبها، سنة 1995، ص121.

(2) شكري محمود نديم، حرب أفريقيا الشمالية، ط6، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، سنة 1985، ص272.

الجنوب السوداني، حيث إن الأوضاع في منطقة الجنوب شهدت تقلبات سياسية سيئة تختلف عما شهدته بقية أجزاء السودان⁽¹⁾.

لقد عانت السودان بشكل عام والجنوب بشكل خاص من سياسة الاستعمار، كان الهدف منه فصل الجنوب عن بقية أجزاء البلاد، إذ اتبعت الإدارة البريطانية شتى السياسات، لجعل الجنوب يعيش حالة من التخلف والانعزال، الأمر الذي أدى إلى خلق حالة من الفرة بين أبناء البلد الواحد، ليس هذا فحسب وإنما أدت تلك السياسات إلى تأخر نمو الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي لدى أبناء الجنوب خاصة، وقد اتجه البريطانيون في سبيل تحقيق أهدافهم إلى إدارة الجنوب السوداني كوحدة منفصلة عن بقية السودان، وذلك بإطلاق وتشجيع نشر المسيحية وتشكل الفرقة الاستوائية من أبناء الجنوب بإدارة ضباط انجليز، إذ تم إخلاء جميع الجنود الشماليين من الجنوب وأصدرت الإدارة البريطانية قانون الجوازات والتصاريح يمنح الحاكم العام سلطات واسعة فيما يخص حرية التنقل والسفر بين الشمال والجنوب وحركة النشاط التجاري، فأصبح السفر إلى الجنوب يقتضي الحصول على تصريح خاص من قبل الحاكم العام⁽²⁾.

كان السودان يعتمد في نظامه الاقتصادي على كل من النقود المصرية والانكليزية ويعود هذا الازدواج في الوحدة النقدية إلى طبيعة الحكم الثنائي الذي كان يسود السودان قبل الاستقلال، وكان الجنية المصري العملة الغالبة في التداول، وبعد تحصل السودان على استقلاله سنة 1956م قررت حكومة السودان إنشاء نظام نقدي خاص بها، فكونت لجنة لهذا الغرض سميت لجنة "العملة" لإحلال الجنيه السوداني محل الجنيه المصري والاسترليني وتم هذا الإحلال في أكتوبر 1957م.

(1) منى حسن عبيد، الخريطة السياسية لجنوب السودان، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد الحادي والأربعون، سنة 2001، ص17.

(2) حسن مكي، السياسة البريطانية في السودان، ط2، مطبعة جامعة أكسفورد، لندن، سنة 1990، ص120.

وفي 31 مايو 1958م تم استبدال النقود المعدنية المصرية الانكليزية بنقود سودانية في كل أنحاء البلاد، وفي عام 1959م صدر قانون قضى بإحلال بنك مركزي سوداني محل لجنة "العملة" في إصدار العملة والإشراف على النقد والائتمان، وقد باشر البنك المركزي السوداني أعماله في سنة 1960م وانتقل إليه حق إصدار النقد⁽¹⁾ كان من الطبيعي في ظل الظروف الإنسانية والاقتصادية والسياسية والوضع المأساوي الذي حدث من خلال الصراعات الداخلية يتمثل في نزوح ما يقارب المليون شخص من قراهم ومدنهم، وما يقارب ثلث مليون لاجي في دول الجوار مثل تشاد وليبيا، أصبحت الحكومة السودانية تحمل عبئاً كبيراً في محاولة لاستكمال استقلاله، فقام السودان بعقد اتفاقيات عديدة سياسياً واقتصادياً والدفع مع بعض البلدان الأجنبية وخاصة في التجارة، ومن أهم هذه البلدان تشيكو سلوفاكيا ألمانيا الشرقية والمجر وبوليفيا ويوغسلافيا، وكانت هذه الاتفاقيات جزءاً من مجموعة معاملات التي قام بها السودان مع العالم الخارجي لكي يفتح السودان أبوابه للتدخل في شؤونه الداخلية من قبل الدول الخارجية والمنظمات والهيئات العالمية بحجة انتهاك السودان الصريح لحقوق الإنسان خاصة في مناطق النزاع مثل دارفور وجنوب السودان وكردوفان، وكانت الفترة من 1969 إلى 1985 كفيلة لسحب الامتيازات من النظام السوداني، فأوقفت الدول الأوروبية الدعم العسكري والتنمية للسودان، واقتصرت على العون الإنساني، حيث رفعت أكثر الدول الأوروبية دعمها للتنموي للسودان واستمر هذا الحال إلى أن أجبرت سياسات "الإنقاذ" الدول الأوروبية واحدة تلو الأخرى على وقف تعاونها التنموي مع السودان، ومنذ عام 1975 اتخذت العلاقات التنموية بين الاتحاد الأوروبي والسودان شراكة تنموية، وفي عام 1982 ازداد التعاون التنموي باحترام حقوق الإنسان والديمقراطية، وقرر

(1) يحي المصري، مرجع سبق ذكره، ص54.

الاتحاد الأوروبي مجموعة أحكام جعلت بناء الديمقراطية، وقرر الاتحاد الأوروبي مجموعة أحكام جعلت بناء الديمقراطية في السودان هدفاً للدعم التتموي في الإطار الثنائي بين الاتحاد الأوروبي والسودان.

وقد تزامن انقلاب الإنقاذ في يونيو 1989م مع إعداد الدول الأوروبية لسياسات تربط بين تقديم الإعانات والقروض واحترام حقوق الإنسان وحرية الأساسية والوصول إلى السلطة عبر صناديق الاقتراع، فيما ساهم انقلاب الإنقاذ في تعليق الاتفاقيات الاقتصادية الأوروبية بسبب تعثر السودان في سداد الديون والتحولت السياسية الداخلية، مما أدى بفرنسا لوضع السودان في القائمة السوداء وفي صندوق الاستثمارات الفرنسية، وقد لعب السودان دوراً بارزاً في إيجاد الحل وتسوية النزاعات لعدة أزمات وصراعات حيث استفادت فرنسا من العزلة الدولية التي يعيشها نظام الإنقاذ في تجربته مع دول العالم الثالث حيث وجد الهوى لذي بعض الولايات في السودان مما أدى إلى تطور المبادلات التجارية بين البلدين، وأصبح الميزان التجاري لصالح فرنسا حيث توسع اهتمام فرنسا بالسودان من خلال الاتحاد الأوروبي خاصة بعد أن فقدت نفوذها في أفريقيا بفعل المنافسة القوية من أمريكا والصين⁽¹⁾.

وقد احتلت فرنسا موقعاً استراتيجياً جعلها تلعب دوراً عالمياً في ظل التنافس الدولي حول الموارد الطبيعية، حيث استفاد التنافس الفرنسي مع الأمريكي والصيني لتنسيق الجهود لصالح العلاقات الثنائية مع فرنسا، إن استفادة فرنسا من استمرار الصراعات العرقية والحروب المسلحة في السودان وذلك الضمان تدفقات عوائد التجارة غير المشروعة مثل (الماس والسلاح والبترو)، كما أن الوجود الفرنسي في منطقة (البحيرات وجيبوتي وتشاد) يشكل تهديداً على الامدادات

(1) تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي في جمهورية السودان، 2004م، ص2
Eeas-europa.eu/delegations/Sudan//index_ar.htm

المائية والاحتياطيات النفطية والمعدنية في دارفور، مما يؤدي إلى ضغط على السودان وتحدياً لأمنه القومي، حيث إن فرنسا تسعى لتوسيع نفوذها في المنطقة⁽¹⁾.

لقد استغلت حكومة البشير الانشقاقات التي تعرضت الحركة الشعبية لتحرير السودان بدأ الجيش السوداني بأكبر عملياته في الجنوب، وذلك في عام 1992م وتمكن من استعادة بعض المدن والجامعات الكبرى، ولكن دون أن يحسم الحرب لمصلحته، ومن أجل إنهاء الحرب التي تتزعما الحركة الشعبية فقد بدأت الوساطات بين الجانبين الحركة الشعبية التي كان يمثلها جون فرنق، والحكومة السودانية التي يمثلها الرئيس عمر حسن البشير، وكانت هذه المفاوضات برئاسة أوغندية ورعاية وتخطيط أوروبي بالدرجة الأولى، وطالبت الحركة خلال المفاوضات بحق تقرير المصير لجنوب السودان بمعناه الانفصال، الأمر الذي رفضته حكومة السودان مما أدى ذلك إلى تعليق المفاوضات، إلى أن جاء دور الرئيس الأوغندي "يوري موسفيني" إذ تم اللقاء في مدينة عنتبي الواقعة في أوغندا بين وفد الحركة الشعبية الذي ترأسه جون فرنق، ووفد الحكومة التي ترأسه على الحاج محمد وتم الاتفاق فيه على إكمال المفاوضات⁽²⁾.

بالرغم من ذلك فقد استمرت المساعي الخارجية من أجل التوصل إلى اتفاق شامل بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية، وجاءت هذه المرة من قبل الهيئة الحكومية لمكافحة الجفاف والتنمية في أفريقيا والتي تعرف (بالإيقاد)*، وذلك في عام 1994م، إذ تم اللقاء بين وفد الحركة والحكومة السودانية برئاسة محمد الأمين الخليفة في العاصمة الكينية نيروبي تحت إشراف الرئيس الكيني (دانيال أراب موي)، حيث طرحت الحركة الشعبية مسألة حق تقرير المصير،

(1) عبدالرحمن أبو أخريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيرها على السودان، ط1، مركز السودان للبحوث والدراسات، 2008، ص59.

(2) منى حسن عبيد، مرجع سبق ذكره، ص42.

* الإيقاد فكرة إنشاء هذه المنظمة والتي تعرف أحياناً بـ(إيجاد) وأحياناً (إيقاد) التي اتستت 1980/12/5 عندما أوصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرارها رقم 90/35 لدول شرق أفريقيا وبالذات وتعني دول القرن الأفريقي الست آنذاك وهي- اثيوبيا، كينيا، أوغندا، السودان وجيبوتي والصومال، بإنشاء هيئ مشتركة لمحاربة الجفاف والتصحر في القرن الأفريقي.

الأمر الذي رفضته الحكومة بحجة أنها ترمي لعرقلة جهود السلام، وكان إصدار الحركة الشعبية لتحرير السودان وبقية الفصائل الجنوبية على المطالبة بحق الانفصال وعقد اتفاقية عرفت بـ(اتفاقية الخرطوم للسلام) عام 1996م تحت رعاية أوروبية وأمريكية، والتي تضمنت بنداً خاصاً، وهو (حق تقرير المصير بعد مرحلة انتقالية مدتها أربع سنوات)، ويبدو أن هذه الاتفاقية لم تؤت ثمارها، وسرعان ما عاد موقعها للجنوبيين إلى التمرد وحمل السلاح مرة أخرى ضد الحكومة المركزية⁽¹⁾ .

إن الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيت صاحبة التأثير الأقوى في الساحة السياسية المدعومة من الخارج، بدليل أن المفاوضات كافة كانت تتم بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية باءت بالفشل بالنسبة للحكومة السودانية، وكانت الوساطة الأخرى التي أبدأها رئيس جنوب أفريقيا نيلسون مانديلا في عام 1997م برعاية دولية بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية التي أخفقت بسبب رفض الحركة الشعبية الجلوس إلى مائدة التفاوض مع الحكومة . ومن خلال الوساطة المصرية الليبية بين الحركة الشعبية والحكومة السودانية تم التوصل إلى مبادرة ونصت على ما يلي:

- 1- الوقف الفوري للعمليات العسكرية كافة من جميع الأطراف .
- 2- الوقف الفوري للحملات الإعلامية كافة بين جميع الأطراف .
- 3- الشروع في حوار مباشر بين الحكومة والمعارضة عبر ملتقى عام للحوار الوطني بهدف التوصل إلى حل سياسي شامل للمشكلة السودانية يستند إلى وحدة السودان ويؤمن بالتعدد العرقي والثقافي للشعب السوداني، حيث إن المبادرة المصرية الليبية لم تحظ بتأييد الحركة لعدم احتوائها على مسألة حق تقرير المصير⁽²⁾ .

(1) يوسف الشريف، مرجع سبق ذكره، ص229-230 .

(2) لام اكول، مرجع سبق ذكره، ص182.

بعد ذلك اتجهت العلاقة بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة السودانية برعاية أوروبية وأمريكية إلى منحى جديد، إذ أخذت الحركة الشعبية اهتماماً للوساطات والمقترحات كافة التي قدمتها الحكومة السودانية بهدف إنهاء الحرب في الجنوب، فقد وافقت الحركة الشعبية على عقد اتفاقية وقف إطلاق النار في جبال النوبة مع الحكومة السودانية والذي تم التوصل إليها بوساطة أمريكية في 20 يناير عام 2002م، وعلى إثر توقيع الاتفاقية أقدمت الحركة الشعبية لتحرير السودان على سحب قواتها من المواقع التي تحتلها في منطقة جبال النوبة التابعة لولاية جنوب كردفان، وفي نفس السنة أعربت الحركة الشعبية عن استعدادها للتفاوض مع نظام الجبهة القومية الإسلامية الذي تزامن ذلك مع الوساطة الأمريكية ومبادرة منظمة الايقاد من أجل التوصل إلى حل سلمي لمشكلة الجنوب، وقد تم تحقق اللقاء بين الحركة الشعبية بقيادة جون فرنق والرئيس السوداني (عمر حسن البشير)، وتم التفاوض في منطقة ماشاكوس بكينيا، وتم التوقيع على الاتفاق الذي عُرف بـ(اتفاق ماشاكوس) وذلك في المدة من 18 يونيو إلى غاية 20 يوليو عام 2002م الذي تم التوصل فيها إلى قضيتين رئيسيتين، الأولى: هي الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد مدة انتقالية قدرها ست سنوات، على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء، أما الثانية: وهو الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات، بحيث يكون هناك دستور للشمال ودستور للجنوب، ثم يكون هناك دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمال والجنوب⁽¹⁾.

بعد النجاحات التي حققتها المحكمة الشعبية لتحرير السودان في مفاوضات ماشاكوس تشجعت الحركة على مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى حل للقضايا المختلفة، لذا فقد كانت مسألة الترتيبات الأمنية من أولى القضايا التي ناقشتها الحركة مع الحكومة، والتي أثارت اختلافاً

(1) خالد التجاني النور، مرجع سبق ذكره، ص 25 .

في وجهات النظر، فقد كانت وجه نظر الحركة الشعبية هي الحفاظ على حدودها خلال المدة الانتقالية وضرورة سحب الجيش الحكومي من الجنوب، وخاصة المناطق المهمشة الثلاث (جبال النوبة- وايبي- وجنوب النيل الأزرق)، إلا أن الحكومة السودانية رفضت ذلك، كما اعترضت على وجهة نظر الحركة الخاصة بالترتيبات الأمنية، وكانت وجهة نظر الحكومة والتي تنحصر في دمج جيش الحركة في القوات الحكومية للمحافظة على وحدة السودان⁽¹⁾ .

وجاءت اتفاقية نيفاشا لاقتسام السلطة والثروة في شهر سبتمبر 2003م حيث لاقت هذه الاتفاقية اهتماماً كبيراً من قبل الحركة الشعبية التي كانت تسعى للحصول على نصيب لها في إدارة الدولة، فقد كان لرئيس الحركة جون قرنق وجهة نظر تخص اقتسام السلطة إذ طرح فكرة تداول منصب الرئاسة بينه وبين الرئيس عمر البشير خلال الفترة الانتقالية، وعندما رفضت الحكومة تلك الفكرة طرح جون قرنق فكرة أخرى وهي وجود رئيس مسلم ونائب مسيحي، ويكون للنائب حق الاعتراض على قرارات الرئاسة، وكما اقترح تمثيل الجنوبيين في الحقائق الثلاث (الدفاع- الخارجية والداخلية)، في حين طرحت الحكومة السودانية فكرة وجود رئيس وأربعة نواب يمثلون المناطق الجغرافية في البلاد (الشرق- الغرب- الشمال- الجنوب) إلا أن هذا الطرح لم يحظ بقبول الحركة الشعبية، وطالبت الحركة الشعبية مرة أخرى برئاسة دورية يتم من خلالها توزيع المقاعد 53% للحكومة و40% منها للجنوب و7 لجبال النوبة والنيل الأزرق، إلا أن الحكومة رفضت تلك الاقتراحات مما أدى ذلك إلى توقف المباحثات بين الطرفين، وبعد أربعة أشهر من عقد الاتفاق توصل الطرفان إلى اتفاق مبدئي حول رئاسة السلطة إذ كان الاتفاق أن يكون عمر البشير رئيساً للبلاد لمدة ست سنوات فيما يكون قائد الحركة الشعبية جون قرنق نائباً للرئيس مع إعطاء أهل الجنوب 30% من المناصب في السلطة المركزية⁽²⁾ .

(1) أزمة السودان الجديدة، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 76 عن إفريقيا، نيروبي، بروكسل، 25 مارس 2004، ص 8 .

(2) محمد زين محمد، جبهة الشرق تحديات وآفاق، موقع الحركة 2005/7/10، Sudanese.online.com.

أما اقتسام الثروة فقد نجح الطرفان من التوصل إلى اتفاق في يناير عام 2004م، وقد نص على تقاسم عائدات النفط بنسبة 50% لكل من الشمال والجنوب وإعطاء بنسبة 3% من العائدات للمناطق المنتجة، وتضمن الاتفاق إنشاء نظام مصرفي يحتوي على بنك مركزي بفرعين أحدهما يتعامل بنظام العالمي التقليدي ومقره الجنوب، والآخر يتعامل على نظام مصرفي إسلامي في الشمال، على أن يتم التعامل بالعملات الموجودة والمستخدمة في مناطق الحكومة والحركة خلال المدة الانتقالية⁽¹⁾.

لعبت القوى الخارجية دوراً فاعلاً في كل الاتفاقيات السياسية التي تم التوصل إليها، حيث تحولت من مهمة للتوافق بين أطراف داخلية تحكمها اعتبارات وطنية إلى عمليات تفاوض بوساطات خارجية تداخلت فيها أجندة قوي دولية وإقليمية، وقد لعبت القوى الخارجية دوراً مهماً في تأجيج الحروب الأهلية والتأثير في مسار التسويات التي قادت إلى تقسيم البلاد، مما أدى إلى جعل عملية السلام مهمة شبه مستحيلة، وزد على ذلك إن النظام المواجه بحصار غربي تقوده أوروبا والولايات المتحدة تظل مستعدة لقبول تدخلات خارجية، إن الواقع السياسي في السودان ليس حكراً على طرف دون الآخر، فكل القوى السياسية الحاكمة والمعارضة مدنياً وعسكرياً مهزومة منقسمة، فالنظام مع القبضة المسيطرة عاجز عن إدارة شؤون الدولة مع تفاقم الأوضاع الاقتصادية التي باتت تشكل هاجساً لقطاعات واسعة في المجتمع، وهذا الضعف الشامل يعكس حاجة القوى السياسية المختلفة لحوارات داخلية لمعالجة أزماته وتجديد فكره وبرامجه وقياداته وهيكله للوصول إلى حوار منتج، فالنظام السياسي الحالي اثبت فشله والإصلاح أمام السودانيين هو إعادة تأسيس الدولة الوطنية على قواعد مشروع وطني جديد⁽²⁾.

(1) منير الحمش، مرجع سبق ذكره، ص 242.

(2) هيفاء أحمد محمد، مرجع سبق ذكره، ص 58-59.

المبحث الثاني

الدور الأمريكي وعملية الإصلاح السياسي في السودان

اتجهت الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية إلى تثبيت وجودها في أفريقيا وآسيا، ولم يكن السودان بعيداً عن مثل هذا التوجه، حيث عمد الأمريكيون إلى إقامة علاقات مع الخرطوم، في إطار مساعيهم إلى بسط النفوذ على شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، وطوال مرحلة الحرب الباردة، وظلت العلاقات الأمريكية السودانية بين شد وجذب، بمعنى استعمال الضغوط أو إعطاء المنح تبعاً لامتنال نظام الحكم في السودان للتوجهات الأمريكية، وبحلول عام 1989م حدثت تغيرات دولية وإقليمية حظى السودان باهتمام كبير لدى صناع القرار في الولايات المتحدة نظراً لأهميته خاصة بعد اكتشاف النفط.

1. أهمية السودان في الاستراتيجية الأمريكية

يملك السودان مجموعة من المقومات المهمة والتي جعلت منه محط أنظار لكثير من الدول الكبرى، والولايات المتحدة الأمريكية بعد توجيه أنظارها نحو أفريقيا أولت هذا الجزء بالغ اهتمامها، ورأت أن في هذه المقومات وسيلة لتحقيق أهدافها في السودان بصفة خاصة، وأفريقيا بصفة عامة، وتتمثل هذه المقومات في:

أ- الموقع الجغرافي:

يحظى السودان بموقع جغرافي فريد مكنه من الاتصال بالعديد من الدول المجاورة له، ووسطيته في أفريقيا جعلت منه حلقة وصل بين شمال أفريقيا وجنوبها. كما له تأثير ثقافي واقتصادي على منطقة القرن الأفريقي، وعلى دول جنوب الصحراء، له ساحل مطل على أحد أهم المعابر المائية في العالم، ألا وهو البحر الأحمر، حيث يطل عليه بساحل يبلغ طوله ثلاثمائة وتسعين ميلاً. هذا البحر الذي يعد بحراً شبه مغلق، وذلك وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة

لقانون البحار، إن الموقع الاستراتيجي للبحر الأحمر بالغ الأهمية من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية، حيث يقع في موقع متوسط بين القارات، وموقع وسيط بين البحر المتوسط والمحيط الهندي، ويقع السودان في موقع قريب من منطقة القرن الأفريقي، وتمثل هذه المنطقة أهمية حيوية للتحكم في الملاحة في البحر الأحمر، كما تمثل لعمق الاستراتيجي للقوات الموجودة في الخليج، ويعتبر السودان مدخلاً مهماً إلى منطقة البحيرات العظمى، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية بمحاولة ترتيب الأوضاع هناك⁽¹⁾.

ب- الموقع الاقتصادي:

السودان دولة ذات ثروات معدنية ومائية هائلة، متمثلة في وادي النيل والأمطار في مناطق السافانا وجنوبه الاستوائي. إذ يشكل حوضه وما يحويه من ثروات وموارد طبيعية ركيزة أساسية للتواجد الأمريكي بالإضافة للثروة النفطية الموجودة في بعض أقاليمه، حيث تؤكد المصادر أن الاحتياطات الإجمالية من النفط تبلغ ما بين ستمائة مليون برميل إلى ألف ومائتي مليون برميل مع احتياطي مرجح أن يصل إلى ثمان مليون برميل. كما تشير المصادر الحكومية السودانية إلى أن الاحتياطي الإجمالي قد يصل إلى ثلاث مليارات برميل، حيث لم يتم الاستكشاف سوى في أقل من عشرين في المائة من المساحة المحتمل وجود مكامن بترولية بها⁽²⁾.

2. الأهمية السياسية للسودان

إن السودانيين مازالوا بعيدين عن الوصول إلى ميثاق وطني جامع يغلب عليه الانشطار والتنافر على الوحدة والائتلاف، فالأوضاع في دارفور ليست أحسن حالاً من الجنوب، والمؤتمر

(1) السودان قاعدة أنطلاق أمريكية لأفريقيا، تحليلات وأراء في المنطقة العربية، على موقع

www.islamonline.net/arabic/polities/arabicafrain/topic.

(2) أحمد إبراهيم أبو شوك، الانتخابات القومية في السودان، ط1، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، سنة 2012، ص32 .

يُصر على إبعاد القوى السياسية المعارضة من المشاركة في الحوارات، وفي نفس الوقت يحصد سياسات فاشلة التي مارسها النظام مع الفصائل الدار فورية⁽¹⁾ وقد تسببت تلك السياسات في ظهور مخطط خارجي أو مؤامرة خارجية، الهدف منها إضعاف المقاومة وزيادة حدة التوتر داخل الحكومة، وكان من الطبيعي في ظل هذا التوتر السياسي والاقتصادي من زيادة الضغوطات الخارجية على الحكومة السودانية، حيث أخذ هذا التدخل الخارجي أشكالاً متعددة منها: إرسال معونات إنسانية لدارفور وبحجة أنها دولة راعية للإرهاب ودخول منظمات عالمية بحجة انتهاكات السودان الصريحة لحقوق الإنسان، وإبرام معاهدات واتفاقيات دولية، والتلويح بإصدار عقوبات تحت مظلة الشرعية الدولية من مجلس الأمن وإدخال مصطلح العولمة⁽²⁾.

3. الأهمية الأمنية للسودان

بدأت الولايات المتحدة تشعر بالقلق الزائد تجاه ما يحدث في السودان، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001م وصنفت الولايات المتحدة السودان من بين سبع دول في قائمة الدول الراقية للإرهاب على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية، وخاصة بعد إعلان السودان بنفسها بأنها جمهورية إسلامية منذ عام 1989م، وجاء في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لسنة 1999م أن السودان لا تزال محوراً مركزياً لعدد من الجماعات الإرهابية بما فيها القاعدة (لابن لادن)، كما أن السودان تسعى لمساعدة جماعات إسلامية إرهابية تعمل داخل السودان وتعتبر منها، وإن السودان تهيب أماكن اجتماعات ومحور تدريب لعدد من أعضاء حزب الله اللبناني، والجماعة الإسلامية المصرية المجاهدة، وحركة الجهاد الفلسطينية وحماس، ومنظمة أبو نضال، ولكن وزارة الخارجية الأمريكية تحرض على حكومة السودان في تقريرها لسنة 2000م لاتخاذها خطوات

(1) أسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، ط2، الخرطوم، مكتبة الشريف، الاسكندرية، سنة 2005، ص24 .
(2) جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر محطة الرمل، الإسكندرية، سنة 2003 ص372.

إيجابية في محاربة الإرهاب، وجاء في التقرير بأنه في عام 2000م، وقعت السودان على 12 اتفاقية دولية لمحاربة الإرهاب واتخذت خطوات إيجابية عديدة أهمها غلق المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي كان منبراً للإرهابيين، كما أن السودان أصبحت ملاذاً آمناً لشخصيات إرهابية ولعل أبرزها "أسامة بن لادن"، فلقد وفرت السودان (لابن لادن) قاعدة اسناد وملاذاً آمناً ما بين 1991م-1996م حيث استخدم السودان قاعدة للعمليات حتى ذهبه إلى أفغانستان في منتصف 1996م⁽¹⁾ .

4. الاهداف الاستراتيجية والاتفاقيات الدولية

الأول: فصل السودان عن هويته العربية والإسلامية والتأكيد على الهوية الأفريقية، وإن أدى ذلك إلى تقسيمه وتفتيته إلى دويلات صغيرة لعل ذلك يخلص الولايات المتحدة من عقدة النظام الإسلامي الحاكم في السودان، والخوف من انتشار الأصولية الإسلامية، هذا يعني أن تفرقة السودان تحقق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة في المنطقة منها التخلص من حكومة الإنقاذ ومن مشروعها الإسلامي، ووقف المد الإسلامي من الانتشار في أفريقيا.

الثاني: تفكيك السودان وتقسيمه. بتنامي الرغبة في الهيمنة على العالم والسيطرة على الوطن العربي من قبل الدول الاستعمارية التي أقدمت على إعداد خرائط تقسيم للوطن العربي وتسربت في شكل خرائط واضحة، وخريطة تقسيم السودان كانت على النحو الآتي: دويلة النوبة في شمال السودان وجنوب مصر، ودويلة سنية في وسط السودان، ودويلة أفريقية في غرب السودان، ودويلة مسيحية في جنوب السودان، وأخيراً دويلة حبشية تمتد إلى أثيوبيا في شرق السودان، أما المخطط الأمريكي فيعمل على تقسيمه إلى ثلاثة محاور، هي الجنوب وذلك طبقاً لاتفاق السلام، وإقليم دارفور، وإذ لم يتم انفصاله يوضع تحت سيطرة أمريكية بإشراف منظمة دولية، وتشجيع

(1) كاظم هاشم نعمة، أفريقيا بعد 11 سبتمبر، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2005، ص ص 258-259 .

مناطق شرق السودان على الانفصال، وهذا يجعل السودان متكوناً من أقاليم ضعيفة يسهل
لأمريكا السيطرة عليها.

الثالث: للولايات المتحدة الأمريكية في السودان هدفاً اقتصادياً ويتمثل في محاولة السيطرة على
الاكتشافات النفطية الجديدة. فالولايات المتحدة الأمريكية -كما هو معلوم- من الدول الكبرى
المنتجة للنفط والمستوردة له في نفس الوقت. وانطلاقاً من هذه الأهداف جاء اهتمام الولايات
المتحدة بالنفط الأفريقي باعتباره أكثر جاذبية من النفط الروسي ونفط الشرق الأوسط، ويعتبر
النفط السوداني في مقدمة النفط الأفريقي، حيث تتوفر فيه مزايا لا توجد في غيره، كما تهدف
الولايات المتحدة من وراء اهتمامها بالسودان منع الشركات غير الأمريكية من استغلال النفط
السوداني، حيث مارست ضغوطات على بعض الشركات الأجنبية التي تستثمر في مجال النفط
السوداني منها شركة تاليسمان الكندية، واتهامها بالمشاركة في أعمال التطهير العرقي في
السودان.

الرابع: حماية أمن إسرائيل، وتعد هذه المهمة من أولويات السياسة الأمريكية وأهدافها
الاستراتيجية، خاصة أن إسرائيل والسودان يربط بينهما البحر الأحمر والذي يعد عمقاً حيوياً
لإسرائيل، والتحيز الأمريكي لليهود ليس نتيجة لتغلغل اللوبي اليهودي الأمريكي وتأثيره على
صانعي القرار الأمريكي فقط بل العامل الحاسم هو التأثير البروتستانتي المسيحي على السياسة
الأمريكية⁽¹⁾.

وقد قدّم الأمين العام للأمم المتحدة تقريراً لمجلس الأمن الدولي أكد فيه أن السودان لم
يلتزم بتنفيذ القرار، الذي ينص على تصدير ورعاية الإرهاب، وبناء على هذا التقرير أصدر

(1) السودان قاعدة أنطلاق أمريكية لأفريقيا، تحليلات وأراء في المنطقة العربية، على موقع، مرجع سبق ذكره،

www.islamonline.net/arabic/polities/arabicafrain/topic.

مجلس الأمن قرار رقم 1044 في يناير 1996م - بناء على شكوى من أثيوبيا طالبت فيه السودان بتسليم المتهمين، وأصدر مجلس الأمن قرار رقم 1054 تم بموجبه فرض عقوبات دولية ذات صبغة دبلوماسية وسياسية، وفي 17 أغسطس 1996م أصدر مجلس الأمن قراراً بحق السودان لأسباب إنسانية، وكان هذا القرار رقم 1070 بفرض حظر على الرحلات الخارجية لطيران شركة الخطوط السودانية، وفي نوفمبر 1997م أصدر الرئيس الأمريكي مرسوماً رئاسياً بموجب قانون الطواري الدولية، فرض فيه حظراً اقتصادياً على السودان بسبب دعمه للإرهاب الدولي ومحاولة زعزعة استقرار الدول المجاورة للسودان⁽¹⁾.

بدأت نتائج سياسات النظام تظهر عليه في شكل عزلة، فبناء على قرارات وآليات فض النزاعات في منظمة الوحدة الأفريقية وإصدار مجلس الأمن قراراته رقم 1044 و 1054 و 1070 وإصدار أمريكا قراراتها الخاصة بها، دخل النظام السوداني في عزلة دولية وإقليمية حادة وعزلة داخلية أدخل فيها البلاد نفقاً مظلماً، فبدأ التفكير في التراجع ثم يرتفع شيئاً فشيئاً، ففي 1998م أكد الرئيس البشير في خطابه أمام المجلس الوطني عزمه على تبييض سجل حكومته من تهمة الإرهاب وتحسين علاقاته مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية ودول الجوار⁽²⁾ حيث أعلن النظام استعداداه للتجاوب مع المطالب الأمريكية التي لخصها الرئيس الأمريكي "كلنتون: لدى اعتماداه لسفير السودان بواشنطن الأستاذ مهدي إبراهيم في الآتي:

- 1- التعاون التام في إنهاء الحرب الأهلية في الجنوب بالطرق السلمية والحوار .
- 2- التعاون مع منظمات الإغاثة لإيصال المعونات الإنسانية للمتضررين في مناطق القتال .
- 3- تحسين سجل السودان في مجال حقوق الإنسان .
- 4- عقد اتفاقية أمنية تهدف لمكافحة الإرهاب وتسليم المطلوبين من الجماعات الإسلامية .

(1) تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الأمريكية في الشرق الأوسط، 108/4075 المؤتمر العام السادس إبريل 2004 ، ص6.
(2) إبراهيم محمد آدم، مستقبل التكامل السياسي في السودان في ضوء اتفاقيات السلام، صحيفة الانتباه، (تحت عنوان الشروع الذي كان الخرطوم 24 أغسطس 2008، ص2 .

وفي عام 1998م التقى السيد/ حسن الترابي بالسيد/ الصادق المهدي في جنيف واتفقا على ملتقى قومي جامع لكل القوى السياسية، وفي نفس العام تم وضع دستور جديد واتسع هامش الحريات الصحافية والسياسية وفي عام 1999م، تم تجميد المؤتمر الشعبي الإسلامي وقطع النظام علاقاته مع الجماعات الإرهابية، وفتح وكالة للمخابرات المركزية الأمريكية (CI.A) للتأكد من ذلك، ومع كل هذا سارت العلاقات الخارجية السودانية سيراً بطيئاً بسبب أزمة الثقة والشك الذي تحيط بالنظام⁽¹⁾.

إن الضغط الأمريكي المتصاعد على حكومة السودان بدأ بالانفراج بعد تفجيرات برجي التجارة الدولية في نيويورك في 11 سبتمبر 2001م فقد أدانت الحكومة السودانية ذلك الحدث وأبدت تعاوناً في مجال مكافحة الإرهاب، وإضافة إلى استراتيجية الولايات المتحدة المستقبلية للمنطقة الغربية من أفريقيا وضرورة أن تكون هذه المنطقة خالية من أشكال التوتر السياسي والأمني، ومن جانب آخر ترى الولايات المتحدة ضرورة استقرار الأوضاع السياسية في السودان، خاصة بعد الجهود الدبلوماسية الذي بذلته في حل مشكلة الصراع المسلح ما بين الحكومة والحركة الشعبية لتحرير السودان⁽²⁾.

وبالإضافة إلى ذلك هنالك عوامل أسهمت وبصورة مباشرة في اهتمام حكومة الولايات المتحدة في دارفور الذي نتج عنه انتهاكات لحقوق الإنسان واستمرار الحروب الأهلية، فصادق مجلس النواب الأمريكي على فرض عقوبات على المسؤولين السودانيين عما يسمى بالفضاعات الإنسانية في دارفور وتجميد الأرصدة الشخصية للمسؤولين، واستطاعت الولايات المتحدة إقناع قمة الاتحاد الأوروبي في صيف 2004م، بأن تصدر إعلاناً مشتركاً يطالب الحكومة السودانية بوضع حد لأعمال العنف التي ترتكبها الحكومة في حق المدنيين ومعالجة الأوضاع الإنسانية

(1) عبد الرحمن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص116.

(2) كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص262.

في دارفور، وفي هذه الأثناء طرحت الولايات المتحدة مسودة مشروع لـتتباها مجلس الأمن الدولي التي تنص على فرض جملة من الجزاءات الدولية على قادة الحكومة تمنع فيه نقل الأسلحة والعتاد العسكري ومنع قادة الحكومة من العبور أو الإقامة في أراضي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة⁽¹⁾.

إن قضية دارفور أصبحت قضية رأي عام أمريكي وبدأت الصحف الأمريكية تتناول المشكلة في دارفور على حد الذي رأت فيه أن حل الأزمة في دارفور هو التدخل الدولي، وفرض عقوبات على الخرطوم، وإرسال لجان للتحقيق في جرائم الحرب، كان من الطبيعي أن يؤثر الضغط الأمريكي واهتمام الإدارة الأمريكية بشأن مسألة دارفور، وأن يكون هناك تحركاً واسعاً للأمم المتحدة وكل المنظمات الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة، ويجمع المراقبون الدوليون أن التدخل الأمريكي البارز في أحداث دارفور 2004م كان مفيداً بالنسبة للأوضاع الإنسانية في دارفور، حيث استطاع أن يوجه أنظار العالم إلى التدهور المريع للحالة الإنسانية كالنازحين واللاجئين جراء الأعمال التي تشهدها ولاية دارفور⁽²⁾.

إن المفاوضات والتقارير المدعومة من النفوذ الأمريكي (وأصدقاء إيقاد) قد مهدت الطريق لإجراء مفاوضات متواصلة، بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان في الفترة من مايو 2002م إلى ديسمبر 2004م التي انعقدت تلك المفاوضات في كل من ماشاكوس وكارن ونيروبي وناكورو ونايكوي وتيفاشا في كينيا برعاية الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (إيقاد) والحكومة الكينية وتوصل الطرفان إلى سلسلة من الاتفاقيات تم ضمها في ستة بروتوكولات وهي كالاتي⁽³⁾:

(1) صحيفة أخبار اليوم السودانية، مقترحات حركة العدل والمساواة لحل مشكلة دارفور، 13 فبراير 2005.

(2) أزمة السودان الجديدة دارفور، تقرير مجموعة الأزمات الدولية رقم 87 عن أفريقيا نيروبي، 12 فبراير 2006.

(3) Francis M. Deng and J. Stephen Morrison, "U.S. policy to End Sudan's War: Report of the CSIS Task Force on U.S. Sudan Policy", Washington: the Center for Strategic and International Studies, February 2001 p23.

1- برتوكول ماشاكوس الموقع في 20 يوليو 2002م الوارد في الفصل الأول من اتفاقية السلام.

2- برتوكول الترتيبات الأمنية الموقع في 25 سبتمبر 2003م الواردة في الفصل السادس من

الاتفاقية .

3- برتوكول تقاسم الثروة الموقع في 7 يناير 2004م الوارد في الفصل الثالث من الاتفاقية .

4- برتوكول تقاسم السلطة الموقع في 26 مايو 2004م الوارد في الفصل الثاني من الاتفاقية .

5- برتوكول حسم النزاع في جنوب كردفان وجبال النوبة وولاية النيل الأزرق الموقع في 26

مايو 2004م الوارد في الفصل الخامس من الاتفاقية .

6- برتوكول حسم النزاع في أبي الموقع في 26 مايو 2004م الوارد في الفصل السادس من

الاتفاقية، وبعد أن تمت صياغة البروتوكولات الستة وملحقاتها في نص واحد أطلق عليها اسم

اتفاقية السلام الشامل بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير

2005م.

وجاءت اتفاقية السلام الشامل لسنة 2005م كعملية إجرائية وظيفية، وعلى أنها عملية

تحول ديمقراطي تستخدم للتعبير عن الانتقال من نظام حكم استبدادي شمولي إلى نظام

ديمقراطي يستمد شرعيته من سلطة الشعب، فقد وقع الأستاذ على عثمان محمد طه عن (حكومة

جمهورية السودان) والدكتور جون قرنق عن (الحركة الشعبية لتحرير السودان على وثيقة الاتفاقية

في احتفال رسمي "بأستاذ نيايو في نيروبي" برعاية أمريكية، ووصف رئيس الحركة الشعبية

الاتفاقية في كلمة ألقاها في الاحتفال فذكر فيها "بمولد الجمهورية السودانية الثانية"، وشهد على

توقيع وثيقة الاتفاقية الرئيس الكيني موى كيباي، والرئيس الأوغندي يوري موسيفيني ووزير

الخارجية الأمريكي (كولن باول)، وممثلون عن الأمم المتحدة وبريطانيا والنرويج وهولندا والاتحاد

الأوروبي والجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومصر، وشارك في الاحتفال عدد من رؤساء

الأفارقة، واثنان من رؤساء السودان السابقين هما: جعفر محمد النمري وعبد الرحمن سوار الذهب، وغاب عن قائمة الحضور زعماء الأحزاب السياسية الشمالية⁽¹⁾.

لقد برزت اتفاقية السلام الشامل التي جاءت في 9 يناير 2005م ككيان هندسي دستوري يركز على ثلاثة أضلاع يتكون **الضلع الأول**: من تأسيس نظامين للحكم في دولة واحدة بموجب اعتراف حكومة السودان بحق جنوب السودان لإدارة شؤون الولايات الجنوبية، إلى جانب مشاركة ممثلي الجنوب في إدارة شؤون الحكومة في الشمال بنسب معينة خلال الفترة الانتقالية من 2005م إلى 2011م، أما **الضلع الثاني**: هو إحداث التحول الديمقراطي الذي تركز ثوابته على التعددية الحزبية والإقرار بمبدأ الفصل بين السلطات الثلاث وحرية العقيدة والعبادة والصحافة والاحتكام إلى القانون والشرعية في الانتخابات، ويتكون **الضلع الثالث**: في حق تقرير المصير لجنوب السودان وفق استفتاء يُجرى في 9 من يناير 2011م ويفصل فيه أهل جنوب السودان بين خيارين هما الوحدة أو الانفصال⁽²⁾.

أدى دخول العامل الأمريكي بمشاركة بريطانيا والنرويج إلى توقيع اتفاقية السلام الشامل كان معنيا بالدرجة الأولى بحل قضية الجنوب، إلا أنه شكل في الوقت نفسه أهم مرجعية للحوارات مع القوى السياسية، من خلال مخاطبته للقضايا المحورية التي ظلت تشكل أهم تحديات الحكم الوطني وكان الرهان على تحقيق تحول ديمقراطي وتأسيس نظام حكم جديد، يكفل للجنوب بين حقه في تحقيق تطلعاتهم في إطار رؤية السودان الجديد ذات دولة سودانية موحدة، وقادت اتفاقية السلام الشامل أيضاً لإبرام الحكومة اتفاقية مع الحركة، وأصبحت الحركة شريكاً في حكم السودان، فتم التوقيع في القاهرة على اتفاقية بين الحكومة والتجمع الوطني الديمقراطي

(1) عادل عبد العاطي، مجلة الحوار المتمدن العدد 1351، سنة 2005، ص2، www.ahewar.org

(2) ريم محمد موسى، الإصلاح في سياسة السودان الخارجية مؤتمر قضايا الإصلاح في السودان، جامعة بحري، سودايل للنشر، سنة 2010، ص16، email:reemb122@gmail.com.

لتحقيق التطلعات المشتركة في السلام والتنمية والوحدة والاستقرار، وسميت باتفاقية القاهرة، وذلك في يوم 16 يناير 2005م وتضمن الاتفاق مبادئ عامة شملت اعتماد الديمقراطية والتعددية أساساً للنظام السياسي واحترام حقوق الإنسان وتصحيح الحياة الاجتماعية والاقتصادية وضمان الاستقرار، في ظل التنوع العرقي وتعدد الديانات والثقافات واللغات كما أكدت الاتفاقية على قومية الخدمة المدنية⁽¹⁾.

ويمكن للباحث إثارة السؤال التالي:

- هل الضغوطات الأمريكية قادرة على إقامة نظام ديمقراطي في السودان؟.

أسفرت الضغوطات الأمريكية عن توقيع اتفاقيات بين النظام والحركة الشعبية لتحرير السودان، إلا أنه يظل اتفاقاً ثنائياً قاصراً بين طرفين يحتكمان فقط إلى قوة السلاح، ولا يستجيب لمصالح المواطنين الملحة وخصوصاً تعويض المواطنين المتأثرين بالحرب وإعادة تأهيل ما خربته الحرب من بُنى ومؤسسات ومقدرات بشرية ونسيج اجتماعي، إن النظام الذي نتج عن الاتفاقيات والذي نسميه نظام "الإنقاذ الثاني أو الإنقاذ 2" هو نظام غير ديمقراطي بأي حال من الأحوال حيث يفرض قوانين قمعية على معظم السودان، ولقد لعبت الإدارة الأمريكية دوراً فاعلاً في تحريك الحوار السياسي بين أطراف النزاع في السودان، حيث طرح معهد السلام الأمريكي بواشنطن مقترحاً بعنوان : الطريق إلى الحوار الوطني في السودان" (أعدّه المبعوث الرئاسي الأمريكي السابق في السودان "برنستون ليمان" وجون تيمن، يشير إلى أن أزمات السودان التي لاتزال تتفاقم ويُقربان الحلول الجزئية لتسوية قضايا الصراع والنزاعات الداخلية قد فشلت⁽²⁾.

عرضت الولايات المتحدة أن تساعد الخرطوم فأرسلت شارلز سنايدر مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الأفريقية بالوكالة وروجر وينتر المساعد الإداري لوكالة الولايات

(1) محمود موسى محمود، تأثيرات الأطراف الخارجية، حوار منشور في صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم 17 ديسمبر 2008، ص3.

(2) الطيب زين العابدين، مستقبل الحوار الوطني في السودان، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2014 ،

<http://studies@aljazeera.net>

المتحدة للتنمية الدولية في السودان بهدف مفاوضات الإيقاد، والتدخلات الإنسانية في دارفور مع الرئيس عمر البشير، ونائب الرئيس طه، ووزير الخارجية مصطفى عثمان إسماعيل، خلال مراحل الأزمة وكثيراً ما نددت وكالة التنمية الدولية باستهداف المدنيين في دارفور، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان وعلى سبيل المثال: طلب الوكالة في 3 فبراير 2004م من الأطراف تسهيل الوصول المساعدات الإنسانية والبحث عن حل سلمي، وطالبت الولايات المتحدة بوقف إنساني لإطلاق النار بمتابعة عالمية، وطلبت الولايات المتحدة أيضاً تجريد كل القوات غير النظامية من السلاح وإخضاعها للسيطرة، في الواقع إن برامج الأمم المتحدة الموجهة إلى الديمقراطية لم تقتصر على الاتفاقيات فحسب، فقد اتسع نطاقها كثيراً عبر إدخال منظمات إقليمية ودولية وإشراك مؤسسات المجتمع المدني في تنفيذ برامج التعاون، لتخفيض نسبة الفقر في السودان ووضع الأساس لإطار جديد للعلاقات بين الطرفين من خلال مساعدات ومعونات سواء كانت مساعدات مباشرة وتشمل تقديم معونات نقدية في صور منح أو قروض بفوائد مسيرة ومساعدات فنية في صورة خبراء للمساهمة في تنفيذ المشروعات والبرامج، أما المساعدات الغير مباشرة تشمل مزايا وتسهيلات وخاصة في الدواء والغذاء والرعاية الصحية والإعفاء من الرسوم الجمركية أو تخفيضها⁽¹⁾.

ومع بداية العام 2006م ازداد تملل المجتمع الدولي مما يحدث في دارفور، خاصة مع ظهور معطيات جديدة تمثلت في توتر علاقات السودان مع دول الجوار مثل تشاد ومصر، وجرى تبادل الاتهامات بين الطرفين بالتدخل المباشر في شؤون السودان الداخلية، الأمر الذي انعكس وبصورة مباشرة متباينة ومتفاوتة بين أطراف التفاوض، فالحكومة صعدت من خطابها الرافض لهذا التدخل إلى الحد الذي جعلها تعلن على لسان رئيس الجمهورية، بأن دارفور

(1) أزمة السودان الجديدة، مرجع سبق ذكره، ص 13 .

ستكون مقبرة للقوات الدولية، ولأول مرة في تاريخ المفاوضات يعلن مجلس الأمن والسلم الأفريقي في 6 أبريل 2006م النقاط العالقة في بنود التفاوض⁽¹⁾.

وفي المقابل مارست الولايات المتحدة ضغطاً دائماً على الحكومة وجيش تحرير السودان حتى لا تفقد محادثات الإيقاد زخمها وعرض مسؤول أمريكي على الأطراف إمكانية الحصول على 700 مليون دولار تقسم على ثلاث سنوات وهو مجهود بذله لإغراء السودان والتوقيع على الاتفاقية والسفر إلى واشنطن للحصول على الاعتمادات المالية للأزمة من الكونغرس، بالرغم من ذلك احتلت دارفور مرتبة متدنية مقارنة بعملية الإيقاد في سلم الأولويات الأمريكية، وبالرغم من ذلك عبرت الولايات المتحدة عن نيتها لتوفير دعمها اللازم لتوسيع تغطية فريق حماية المدنيين ولكن سرعان ما أسقط مقترح الولايات المتحدة عندما اعترضت عليه حكومة الخرطوم⁽²⁾.

إن تغير الحكومة يحتمل عدداً من التفسيرات أولها: العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان منذ عام 1997م والتي حالت دون الانفتاح الخارجي والاستفادة من القروض والمساعدات الخارجية المُيسرة لمواجهة الأزمة، وقد بلغت الأزمة الاقتصادية مدى خطيراً تمثلت مؤشراتته في ارتفاع نسبة التضخم إلى 46.4%، والزيادة المتواصلة في أسعار السلع، وانخفاض قيمة الجنيه السوداني أمام الدولار الأمريكي بصورة غير مسبقة، حيث أصبح الدولار يساوي 9.8 جنيه، وتراجع الاحتياطي النقدي لـ 267 مليون دولار⁽³⁾، وثانيهما: استمرار الحرب الأهلية في دارفور وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وتزايدت حروب القبائل في دارفور وكردفان بصورة خطيرة إلى جانب حالة الاحتقان السياسي الكبير، واستثناء الفساد المؤسسي، وتفاقم الأزمات الاجتماعية وعلى رأسها البروز الكبير للانتماءات الجهوية والقبلية في مقابل الانتماء الوطني،

(1) العلاقات الأمريكية السودانية بين الترويع والتطبيع، تقرير منشور على موقع المركز السوداني للخدمات الصحفية،

www.smesudan.net/files13.thm

(2) إبراهيم محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص 23.

(3) الطيب زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 98.

أما ثالثهما: الحصار الأمريكي الذي أدى إلى العزلة الإقليمية عن المحيط العربي والإقليمي، الأمر الذي أقره وزير الخارجية على كرسي في أكثر من مناسبة، كل هذه العوامل تجعل الحكومة تسعى لإحداث تغيير سياسي يخرجها من الأزمات، ويُطيل أمد بقائها في السلطة، فإن التغيير الذي تسعى إليه الحكومة لن يصل إلى تفكيك رموز النظام، ولكنه على الأقل يخلق انفراجاً من العزلة الإقليمية والحصار الدولي ويساعد في تحريك عجلة الاقتصاد، ولكن لا تزال الحكومة أو القوى السياسية عاجزة عن الوصول إلى معادلة تحقيق السلام والاستقرار والتنمية، إن فشل النظام السياسي في استيعاب تنوع التركيبة الاجتماعية وعجزه عن معالجة المظالم الناتجة إلى اختلال معايير المشاركة العادلة في السلطة والثروة أدى ذلك إلى تقسيم السودان في العام 2011م⁽¹⁾.

المبحث الثالث

آفاق وأبعاد توجه حركة الإصلاح السياسي في السودان

السودان كغيره من الدول الأفريقية نسجت حدوده بشكلها الحالي بواسطة القوى الغازية وفقاً لمصالحها الخاصة، وقد تعرضت لمشكلات الحرب الأهلية التي تفجرت قبل الاستقلال في أغسطس 1955م، وتلي ذلك اضطرابات شملت كل أنحاء السودان، وبعد أن كانت الحرب مجرد تمرداً محدوداً سرعان ما تحولت إلى حركات منظمة مسلحة مثل حركة (أنيانيا)* التي قادت الحرب في الستينيات وأوائل السبعينات من القرن الماضي، ثم شهدت البلاد هدواً نسبياً بعد

(1) بابكر فيصل بابكر، علاقات السودان الخارجية في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية، شبكة المعلومات الدولية، ص 2 .
boulkea@gmail.com .

* أنيانيا أو Anya-nya هو اسم ذو مدلول محلي اتخذته ثوار جنوب السودان رمزاً لحركتهم، وهو يعني سم الأفعى المطبوخ مع أوراق الفول المتعفن، وهو سم قاتل عند تناوله بالفم، وإذا اتصل بالجسم فإنه يشوهه، وهو يتسرب في أوعية ومسامات الجسم مثل سم الأفعى، ولا يمكن معالجته وقد اتخذ هذا الاسم ذو الدلالة المحلية تيمناً بثورة الماو ماو في كينيا بدلاً عن مقترح الاسم الأول للحركة وهو مقاتلو الحرية من أجل السودان الوحدة الأفريقية Sudan Pan African Fighters وقد اقترح هذا الاسم جوزيف لاغو الذي أصبح لاحقاً قائد الحركة وبعدها نائباً لرئيس الجمهورية في العهد المايوي .

اتفاقية أديس اباب عام 1972م، التي أعطت الجنوب حكماً ذاتياً في إطار السودان الموحد الذي تم بموجبها تشكيل المجلس التنفيذي العالي لجنوب السودان، وبصلاحيات تنفيذية واسعة ومجلس للشعب الاقليمي بالجنوب⁽¹⁾.

حيث وضعت الاتفاقية حداً للنزاع في بقية المناطق، إلا أن أصواتاً من داخل الجنوب أصبحت تنادي بتقسيم الإقليم إلى ثلاثة أقاليم بدلاً من إقليم واحد، وعرفت تلك المجموعة بمجموعة التقسيم "كوكرا"^{**} وكان من أبرز مؤيديها الفريق "جوزيف لاقو" نائب رئيس جمهورية سابق، وموقع اتفاقية أديس أبابا في مواجهة "بيل الير" نائب رئيس الجمهورية في تلك الفترة، وانتهى النزاع بفوز مجموعة التقسيم بانتخابات المجلس التنفيذي العالي في الإقليم مما أدى إلى صدور القرار الجمهوري رقم واحد لعام 1983م، الذي قضى بتقسيم الإقليم الجنوبي إلى ثلاثة أقاليم وهي: إقليم الغزال، وإقليم الاستوائية، وإقليم أعالي النيل⁽²⁾.

بالإضافة إلى الأسباب التي تم ذكرها هناك أسباب أخرى أدت إلى تفاقم الأزمات، وتمثلت في النزاع حول استخراج البترول ومحاولة إعادة ترسيم الحدود بين المديريات، وغيرها من العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب مرة أخرى في الجنوب في مايو 1983م باسم الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان بقيادة العقيد جون فرنق، ولم تقتصر الحرب هذه المرة على جنوب السودان وحده، بل شملت مناطق جنوب النيل الأزرق، وجنوب كردوفان، وشرق السودان، واستمرت الحركة في حربها ضد الحكومات المركزية في الخرطوم منذ عهد الرئيس السابق جعفر محمد النميري حتى توقيع اتفاقية السلام الشامل بين حكومة الانتقاذ الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 يناير 2005م⁽³⁾.

(1) عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، جامعة الخرطوم، ط2، سنة 1994، ص12.

** كوكرا باللغة المحلية لقبيلة الباريا تعني إعادة التقسيم re-division وهي شعار المندوبين بتكوين ثلاثة أقاليم في جنوب السودان بدلاً عن إقليم واحد وقد صدر قرار تقسيم الإقليم الجنوبي بواسطة الرئيس جعفر نميري في 5 يونيو 1983م، الذي ذكر أعلاه عقب استفتاء على ذلك فازت به مجموعة التقسيم.

(2) لام أكول، مرجع سبق ذكره، ص218.

(3) محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية في السودان، ط1، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، سنة 2006، ص30.

إن مستقبل التحول الديمقراطي في السودان قد واجهت مجموعة من التحديات ولا يزال يواجه تلك التحديات في إطار محاولته الجادة للتحول الديمقراطي فإن ذلك لم يكن بسبب عامل أو عاملين، إنما مجموعة من العوامل تكاملت فيما بينها لسد الطريق أمام عملية التحول الديمقراطي في السودان، وإن كانت بعض النخب السياسية قد وضحت من خلال ممارستها السياسية أنها تعاني من ضعف البناء الفكري والتنظيمي، إن عامل نشأ الإصلاحات في السودان كان من المستحيل أن يجد المناخ المناسب لينشأ في ظل الأوضاع الديكتاتورية الاجتماعية السيئة، لأنها موروث الأجداد، وأصبحت هناك عقبة أمام عملية التحول الديمقراطي في السودان باعتبارها أن هذه نقطة البناء التنظيمي لكافة الأوعية السياسية التي تقوم عليها عملية البناء مثل منظمات المجتمع المدني أو الأحزاب السياسية تولد افرازات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في بناء الدولة⁽¹⁾.

فقد كان من الطبيعي أن تشهد جهود التحول الديمقراطي في السودان جملة من الإشكاليات الرئيسة التي تعوق هذه المسيرة بالرغم من أنها حققت تقدماً في قليل من الولايات، ولكن كانت المحصلة العامة أن تحديات المؤسسة العسكرية ومنظمات المجتمع المدني وانتشار الفساد والواقع الاقتصادي وغياب التحديث والتنمية، كل هذه الأسباب عملت على إعاقة مسيرة التحول الديمقراطي في السودان، بالإضافة إلى أسباب أخرى كالموقع الجغرافي الذي جعل من السودان منفتح على حدود تسعة دول*، الشيء الذي أحدث تأثيراً كبيراً على الواقع السياسي السوداني، سواء من واقع التدخل القبلي، أو الصراعات التي تولدت داخل الحدود السودانية، أو توتر علاقات السودان مع الجيران بسبب الحدود المتداخلة، حيث لعبت القبيلة دوراً بارزاً في

(1) صلاح محمد إبراهيم، أزمة الوفاق، وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2004، ص43.
* انظر الخريطة السابقة، ص96.

تهديد الأمن القومي السوداني، وكانت سبباً في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وكان أثر ذلك كبيراً على مستقبل الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي في السودان⁽¹⁾ .

فالديمقراطية في بداية عهدها لم تكن مطلباً شعبياً أو صفوياً، بل إنها كانت إحدى موروثات المستعمر البريطاني، لذا فقد كان من الطبيعي أن تظهر الفترة التي عايش السودان خلالها الديمقراطية الفاشلة في الممارسة، ولعل ذلك يرجع إلى أن الديمقراطية التي سعى السودانيون إلى تطبيقها قد نشأت في واقع يختلف تماماً عن الواقع السوداني الذي يتميز بتعقيدات قبلية واثنية وثقافية واجتماعية وسياسية واقتصادية، مما أوجد فوارق كبيرة ما بين المثال البريطاني والواقع السوداني⁽²⁾ .

اتجهت الحكومة السودانية لقيادة جولات من المفاوضات مع الحركة الشعبية، ثم حركة تحرير السودان، ثم حركة العدل والمساواة في غرب السودان، والسعي لحل مشاكل الشرق من خلال توقيع الاتفاقيات، إن هذه المجهودات التي تحاول احتواء الصراعات الداخلية سوف تؤدي إلى استقرار الأوضاع في السودان، وتشكل أرضية جيدة لدفع جهود التحول الديمقراطي، خاصة في ظل خطوات الإصلاح التي حدثت في الاقتصاد السوداني، والتي بدأت مؤشراتنا ببروز مشاريع تنموية على أصعدة مختلفة، إن كل هذه المجهودات هي نقطة انطلاق أولية في سبيل الوصول للتحول الديمقراطي في السودان الذي يحتاج إلى إصلاحات على الواقع السياسي والاجتماعي والاقتصادي ليصل السودان، لمرحلة التحول الديمقراطي الحقيقي، إن هذا الواقع لا يعني استحالة تطبيق الديمقراطية في السودان فالديمقراطية ليست شكلاً خارجياً بقدر ما تعنى

(1) منصور خالد، النخبة السودانية وادمان القتل، ندوة الدراسات السودانية الماضي والحاضر والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، يناير 2003، ص1.

(2) حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص436 .

جوهر وقيم تمثلها الحرية والعدالة والمساواة، والسودان بثقافته المتنوعة لا يجد تعارضاً كبيراً بين قيمه وقيم الديمقراطية⁽¹⁾ .

الديمقراطية في السودان تحتاج لبعد نظر من قبل النخب السياسية، وصبراً لتأسيسها، فالديمقراطية التي أصبحت في العالم اليوم موجهة ولابد من التعرض لها لأنها ليست وليدة اليوم، فالديمقراطية الليبرالية الأمريكية والأوروبية مرت بعشرات السنين لتصل إلى هذه الصورة التي اجتاحت العالم بها، بل فاقت مسيرتها القرن لتصل إلى ما وصلت إليه، إن عمر الديمقراطية في السودان لا يمكن أن يرقى لأدنى مقارنة مع الواقع الأمريكي والأوروبي، لأن الديمقراطية في السودان بهذا المقياس لم تأخذ حظها من التجربة حتى تخضع لتقييم حقيقي، فإن واقع كهذا لا يمكن أن يفرز حراك لمبادئ ديمقراطية وسط المجتمع السوداني⁽²⁾ .

إن مفاهيم الديمقراطية وسط المجتمع السوداني يكون من خلال الاهتمام بالعملية التعليمية كمدخل أساسي لهذه الخطوة بقيام مجهودات ضخمة للقضاء على الأمية التعليمية وفقاً لاستراتيجية واضحة المعالم للقضاء على الأمية، وهذه الخطوة تسهم بصورة فاعلة في رفع مستوى الوعي السياسي لدى الأفراد، وذلك من خلال خلق ثقافة اجتماعية قائمة على القيم والمبادئ الديمقراطية، إن مضامين الحرية الشخصية والمساواة واحترام القانون في المجتمع السوداني هي التي تشكل الثقافة الديمقراطية في المجتمع، فإذا سادت هذه القيم داخل المجتمع يمكن أن تشكل تفاعلاً مع الواقع الاجتماعي والثقافي السوداني المتعدد، وتعتبر مدخلاً أساسياً لتحقيق رؤية موحدة حول القضايا الوطنية والعمل على تحويل الولاءات الضيقة إلى مفهوم وطني أشمل يستوعب كل المضامين والابتعاد عن عقبات الصراع والتجنب الولائي والعصبية العمياء،

(1) Assessment of the Electoral Framework Final Report, Democracy Reporting International and the Centre for peace and Development Studies, University of Juba, Berlin, Khartoum. Juba, November p 2009.

(2) فيصل محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص 301-302 .

ويتم كل ذلك وفقاً لإرادة شعبية وبعيداً عن أي ضغوط خارجية قد تؤثر على مسيرة الديمقراطية والبحث عن نظام يمكن أن يستوعب كل هذه العقبات لتوجه نحو التحول الديمقراطي من خلال استيعاب كل معطيات الواقع السوداني⁽¹⁾.

يجب أن تتواضع كافة القوى السياسية دون عزل أو حجر لرأي أو جماعة أو فئة أو طائفة عن الاجتماع وذلك بفرض وضع دستور يقوم على توابت تتفق عليها كافة القوى السياسية السودانية، لكي تحقق المصلحة العليا للبلاد في إطار التداول السلمي للسلطة وفقاً لقانون انتخابي يستمد مواجهاته الأساسية من صلب الدستور ويخلق إطاراً تنافسياً قائماً على المساواة والعدالة، ومعالجة قضايا توزيع السلطة والثروة في البلاد باعتبار أن الفوارق في هذا التوزيع أدى لخلق صراعات هددت عملية الاستقرار في السودان لفترة طويلة من الزمن منذ عهد الاستقلال، لذلك فإن الوصول إلى حالة من الأمن والاستقرار تحتاج لبسط العدالة الاجتماعية كمدخل أساسي لخلق الاستقرار⁽²⁾.

لتحقيق العدالة الاجتماعية لابد من النظر إلى الواقع الاقتصادي، باعتبار أن هناك علاقة ارتباطية بينها وبين الاقتصاد، لأن الوصول إلى العدالة الاجتماعية لابد من تنمية تشمل كافة نواحي الحياة، ولأجل ذلك فإن عملية الاهتمام بالتنمية يمكن أن تكون مدخلاً من مداخل نجاح الديمقراطية في السودان إذا تم النظر إليها من خلال منظور قومي بعيداً عن الكسب السياسي الحزبي، وبعيداً عن الولاءات الطائفية التي سوف تتلاشي في ظل برامج التنمية القائمة على المنهجية، لأن تحقيق التنمية بجوانبها المختلفة البشرية والاقتصادية والسياسية تلعب دوراً مهماً في زيادة الوعي الجماهيري، مما يؤدي إلى رفع معدل المشاركة السياسية والتي تلعب دوراً مهماً في مستقبل مسيرة التحول الديمقراطي⁽³⁾.

(1) محمد عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 43.

(2) أحمد إبراهيم أبوشوك، مرجع سبق ذكره، ص 65.

(3) علاقات السودان الخارجية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية، ندوة قدمت بمركز الرائد للدراسات والبحوث موقع الحركة

. www.arrasid.com

إن ضرورة بناء الأحزاب السياسية وفقاً لمعايير ديمقراطية تعمل على تأسيس واقع ديمقراطي داخل هذه الأحزاب بعيداً عن واقعها الحالي القائم على أحادية القرار الحزبي المؤلم، فلا بد من ظهور ديمقراطية هذه الأحزاب من خلال ممارسة العملية الانتخابية داخل هذه الأحزاب دون قيود، من أجل بناء أجهزة الحزب ونقل الواقع الديمقراطي إلى خارج محيط الحزب، إذاً فإن الأحزاب السودانية في حاجة ماسة للانعتاق من التنمية الخارجية فالأحزاب السياسية في حاجة للإصلاح بحيث يبدأ هذا الإصلاح بالانفتاح القومي للأحزاب، فالسودان من خلال تاريخ بعد الاستقلال لم يشهد أحزاباً قومية مما جعل التحزب الشمالي والجنوبي جزءاً من الممارسة السياسية للأحزاب، وفي ظل هذا الواقع نمت بصورة كبيرة التكوينات الجهوية والقبلية والذي بدأت فيها الأحزاب في حالة ضмор، ولأن الساحة السياسية لا تعرف الفراغ فقد كان بروز هذه التكوينات هو الغالب في الآونة الأخيرة، لذلك لا بد من وجود أحزاب ديمقراطية حديثة، حيث إن عهد فكرة الحزب المسيطرة قد عفا عنها الزمن لأنها كانت ظرفية النشأة إبان فترة النضال الوطني وحركات التحرر، فامتداد هذا الفكر إلى ما بعد الاستقلال كان سبباً من أسباب تراجع الوحدة الوطنية في السودان⁽¹⁾.

الأحزاب السودانية في حاجة لإصلاحات لتصل مرحلة الحزب الديمقراطي الحديث، وذلك من خلال تخلي النخب الحزبية عن نظرتها الضيقة حينما تصبح خارج الحكومة، فبدلاً من الوصول إلى السلطة بالطرق السلمية فإنها تستخدم طرقاً عكسية للديمقراطية حتى تصل إلى هدفها النهائي بالاستيلاء على السلطة، مما جعلها تتجاوز الأسباب المؤدية للتداول السلمي للسلطة، من أجل هذا يجب قيام الأحزاب على إطار دستوري يحكم نشأتها وممارساتها في إطار دورها الديمقراطي، إن الأحزاب لا بد من أن تتجاوز القصور في رؤيتها الاستراتيجية تجاه كافة

(1) صلاح محمد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 62 .

قضايا البلاد السياسية والاقتصادية، وأن تتولى التنمية والعدالة الاجتماعية اهتماماً كبيراً من خلال برامجها، إن تنفيذ هذه الإصلاحات في الواقع الحزبي يجب العمل على إبراز دور جماهيري للشعب عبر ارتفاع نسب المشاركة السياسية التي تؤدي بدورها للمشاركة الفعلية لجماهير الشعب، في إدارة شؤون البلاد، وذلك من خلال المشاركة في التشريع ومحاسبة المسؤولين ومكافحة الفساد الإداري والمالي وغيرها من الصور التي يمكن أن تتحقق حينما تصبح نسبة المشاركة الجماهيرية في الديمقراطية كبيرة وفاعلة⁽¹⁾.

إذ كان الحزب السياسي جزءاً من منظومة المجتمع، فمنظمات المجتمع المدني في السودان لابد لها من أدوار فاعلة خارج إطار المنظمة الحكومية ضماناً لحريتها واستقلالها، إن الدور الوطني الذي من أجله قامت منظمات المجتمع المدني هو تقديم خدمة قيمة لمسيرة التحول الديمقراطي في السودان، كما أن النقابات تتحرك في اتجاه تحقيق تطلعات وإن تعارضت هذه التطلعات مع أطروحات الأنظمة القائمة ما لم تكن تمس القيم القومية العليا للبلاد، فمنظمات المجتمع المدني لابد وأن تخرج بالديمقراطية من شكلها الموروث من الاستعمار لتصبح حركة اجتماعية شاملة يتم من خلالها تحقيق السلطة والثروة، وهي في إطار القيام بهذا الدور لابد لها من أن تترك الآثار المترتبة على غياب التطور السياسي في السودان، إن علاقة التنمية العادلة لها أثر قياساً كبيراً على واقع السودان السياسي والاجتماعي والاقتصادي، حتى تلعب دوراً حقيقياً في مسيرة التحول الديمقراطي للبلاد⁽²⁾.

فالمؤسسة العسكرية ينتظرها دور غاية في الأهمية للمحافظة على مسيرة التحول الديمقراطي باعتبار أن هذه المؤسسة وجدت نفسها عبر مواقف قيادتها وتفاعلها مع الأحزاب

(1) عبد المنعم أحمد محمود، التنظيم القانوني للأحزاب السودانية ودورها في تداول السلطة سلمياً، ط2، دار عكرمة للنشر، دمشق، سنة 2005، ص ص58-59.

(2) محمد هاشم عوض، مرجع سبق ذكره، ص30.

داخل حلبة الصراع السياسي، وذلك لأنها أصبحت أداة من أدوات التغير السياسي في السودان، وأصبحت عائقاً أمام مجهودات التوجه نحو التحول الديمقراطي، وفي ظل التحول الديمقراطي لا بد للقوات المسلحة أن تعي وتستوعب الواقع الجديد لتدرك كيفية التعامل مع التجربة الديمقراطية، وذلك من خلال محافظتها على دورها الوطني، لأنها تعتبر الحارس الأمين لمكتسبات الأمة سياسية كانت أو اقتصادية، وتؤكد من خلال ذلك أنها تنطلق من رؤية قومية بعيداً عن العمل السياسي المنحاز لجهة ما دون الأخرى، حيث يجب تعزيز هذا المفهوم داخل المؤسسة العسكرية حتى تصبح قومية التوجه وذات عقيدة مجمع عليها لا تتحول ولا تتبدل تحت كافة الضغوط والمنعطفات السياسية التي يمكن أن تواجهها⁽¹⁾.

إن عملية الانتقال من الأنظمة القمعية والتسلطية ونظام الحزب الواحد قد أدى إلى الإخلال بعملية تسير الدولة فقد كان الحكم الاستعماري التسلطي قمعياً، حيث إنه دخل في مصادمات مسلحة مع حركات التحرر الوطني وانتهت باندحار المستعمرين، إلا أن دور الحكومة القائمة يظل هو الأساس في فتح المسارات لتحقيق كل هذه التطلعات، وإذا كانت الحكومة حريصة على إحداث التحول الديمقراطي على واقع الحياة السياسية الذي أعقبت اتفاقية السلام، وانفصال الجنوب هو نتاج لمشكلة عدم الاستقرار السياسي المتمثل في الحروب الأهلية والصراعات المسلحة والانقلابات العسكرية⁽²⁾.

(1) الطيب زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص 8 .

(2) عمر صديق البشير، سياسة السودان الخارجية والعوامل المؤثرة، مطبعة العمرانية، القاهرة، سنة 2012، ص 58 .

الخاتمة

إن الإصلاح السياسي ركيزة أساسية تحتاجها الدول العربية من أجل تقدمها واستقرارها، لذا فإن السير نحو إصلاح سياسي حقيقي يتطلب إدارة سياسية قوية وجادة، ومن خلال دراستنا لموضوع الإصلاح اتضح لنا بأن الإصلاح قضية توسعية، أريد لها أن تكون الأداة الرئيسية التي تستخدمها الدول الغربية الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية لتعزيز مكانتها في الوطن العربي، وذلك لقهر كافة المجتمعات العربية ولهيمنتها على الساحة الدولية، واتضح لنا في هذا البحث بأن الإصلاح في الوطن العربي هو قضية واقعية لما تتعرض له الحكومات العربية من ضغوطات داخلية وخارجية، وأن الإصلاح لا تقع مسؤولية تنفيذه على الحكومات وحدها، وإنما أيضاً على المجتمع المدني والحكومات معاً، فالمستقبل الواعد لأمتنا العربية لن يتحقق إلا باستمرار كل الطاقات والاجتهادات والعمل الدؤوب الذي يجمع بين الرؤية والتنفيذ، ذلك لأن الإصلاح المفروض تطبيقه هو الإصلاح الحقيقي، فإذا ما قامت به حقاً هذه الحكومات سوف يؤدي ببعضها إلى التنحي عن السلطة.

فقد ورثت الحكومات السودانية نظاماً اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً معقداً يتسم بعدم المساواة، وقد مرت التجربة السودانية في مسارها الديمقراطي إلى أربع دورات الأولى انتقلت فيها السلطة من الاستعمار الثنائي إلى حكومة وطنية أعلنت استقلال البلاد 1954م، والثانية عام 1964م تمكن تحالف سياسي من إسقاط النظام العسكري الأول وإقامة نظام برلماني وجاء الانتقال الثالث 1989م التي وجدت سنداً سياسياً ولوجستياً من الجبهة الإسلامية التي حكمت تحت نظام الإنقاذ 1989م وحتى توقيع اتفاقية السلام في عام 2005م انتهت بانفصال إقليم الجنوب، إن مصطلح الخطاب السياسي للحركة الإسلامية يتحمل جزءاً كبيراً من تصعيد الأزمات في السودان فإذا لم يعيش السودان في واقعة على العدل والمساواة والمواطنة في الحقوق

والواجبات فإن أي اتفاقية لن تنجح في وضع حد للتوتر، إذا هناك حاجة حقيقية لتحول حقيقي بعيداً عن الانشقاقات والصراعات، ويمكن القول أن عملية التحول الديمقراطي التي اجتاحت السودان أنتجت جملة من الإفرازات على جميع النواحي والأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إن الأوضاع الراهنة في السودان بصيغتها الحالية تصل إلى طريق مسدود مع فشل كل الحوارات التي جرت على مدار عقود في تأسيس نظام سياسي جديد قادر على استيعاب مهام تطورات الأوضاع السياسية في السودان وتضع البلاد على طريق الاستقرار، ويتضح لنا أن هناك حاجة ماسة لضرورة صياغة استراتيجية فاعلة بفرض الإصلاح لسياسة السودان الداخلية والخارجية، إن مراعاة الوضع الداخلي ومعالجة التحديات الداخلية التي تؤثر على تنفيذ مشكلة بناء الدولة وتحقيق الاندماج الوطني والتكامل السياسي، إن وضع استراتيجية للسياسة الخارجية تعمل على خدمة المصالح المشتركة بين الدول وقد تكون هذه المصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية أو ثقافية، وخاصة تحسين العلاقات مع دول الجوار العربي والأفريقي، ونجد أن الدولة قد أسهمت في زيادة محصلات الحروب والصراعات في كافة الولايات وهضم الحريات والحقوق وعدم الحفاظ على النسيج الاجتماعي والعرقي والثقافي، وقد فاقمت الحكومة الوطنية في ازدياد تقسيمات الحدود والاتفاقيات التي زرعها الاستعمار وتركها.

النتائج والتوصيات

أولاً: نتائج البحث:

- 1- تتشابه الضغوط التي تتعرض لها الدول العربية في سبيل تحقيق الإصلاح السياسي.
- 2- تشابهت مواقف الدول العربية المتمثلة في مقاومة ورفض التدخلات الخارجية.
- 3- تعتبر مشكلة عدم الاستقرار من أكبر العقبات التي تقف أمام تحقيق التحول الديمقراطي في السودان.
- 4- تأثرت السودان من حدة الصراعات الأثنية والقبلية والجهوية.
- 5- تعاني السودان من ضحالة الثقافة الديمقراطية وعدم الفهم الصحيح لمبادئ وقيم الممارسة الديمقراطية مما تسبب في انتكاس لبعض الحكومات.
- 6- إن مشكلة الحدود وما يترتب عليها من الحروب الأهلية وحالات اللجؤ الداخلي والخارجي وما يصاحبها من الآثار الاجتماعية السالبة فكل هذه الأشياء تعثر عملية الانتقال إلى الديمقراطية.
- 7- هنالك علاقات مدنية عسكرية متداخلة ساعدت على ظاهرة الانقلابات العسكرية في السودان وذلك باستخدام العسكريين من قبل الجماعات الحزبية.
- 8- إن تفكك المجتمع المدني في السودان، جعله ينفصل عن الدولة ويعارض الدولة بدلاً من كونه عاملاً أساسياً في تدعيم الوحدة الوطنية.
- 9- شكلت المعونات الاقتصادية الخارجية عائقاً أمام عملية التحول الديمقراطية باستخدام بعض النخب الحاكمة في دعم وتقوية قبضتها على السلطة وليس في التنمية الاقتصادية.
- 10- حققت الضغوط السياسية الداخلية في السودان نتائج واضحة في إحداث التحول الديمقراطي عبر ضغوط الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

11- إن ممارسة الديمقراطية والتعدد الحزبي في السودان كان دائماً من نصيب حزب واحد كبير وأبرز أمثلة ذلك حزب الحركة الإسلامية الحاكم في السودان.

ثانياً: التوصيات:

1- حتى يتحقق الإصلاح السياسي لابد من توفير وتحقيق متطلباته لكي يستمر في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

2- العمل على وضع دستور يرضى عنه كل أبناء السودان على اختلاف أعراقهم ودياناتهم، وهذا الدستور يحدد مؤسسات الدولة التي لم تنجح في التحول الديمقراطي حتى اليوم.

3- توسيع قاعدة المشاركة الشعبية لإتاحة الفرصة في إدارة شؤون الدولة، حيث إن مشاركة القواعد في السلطة تعزز من فرص التنمية الشاملة للبلاد.

4- فتح باب الحوار واسعاً بين أفراد المجتمع السوداني، فلا شيء غير الحوار الجاد ولا شيء غير آلية الحوار للمستقبل.

5- العمل على احترام الحريات الشخصية وحقوق الإنسان، مما يؤدي إلى تقوية الشعور بالانتماء الوطني.

6- إن السودان متعدد الأعراق والديانات والثقافات واللغات وهذا واقع لا يمكن إلغاؤه أو تجاهله، لذلك فإن المجتمع يناهز بعمق تفرقة الناس على أساس الدين أو العرق أو الجنس أو القبيلة، والعمل على الاستفادة من التنوع الثقافي والعرقي الذي يدخر به السودان.

7- إقامة مشاريع التنمية في المناطق الريفية وتحديث البنى التحتية والخدمية ليقطع من الصراع بين المركزية والهامش.

المخلص

في ظل تنامي الدعوات العالمية للتحول الديمقراطي وجدت الدول العربية نفسها تخطو خطوات نحو التحول الديمقراطي، مما جعل ذلك ظاهرة جديرة بالدراسة، خاصة بعد ثمانينيات القرن الماضي، فإن هذا البحث يأتي في هذا الإطار تحت مسمى تحديات التحول الديمقراطي وأثره على الاستقرار السياسي في الوطن العربي و(السودان نموذجاً)، فإنها تناولت الأسباب التي مثلت تحدياً للديمقراطية، أن تسود البلدان العربية بصورة عامة والسودان على وجه الخصوص، فإن أهميتها تتبع بأن الأنظمة العربية بمختلف أشكالها أصبحت تبحث عن التحول الديمقراطي مما جعلها تحاول التكيف مع هذا الواقع المفروض عليها من قبل النظام العالمي الجديد الذي أقر مبدأ الليبرالية والديمقراطية كمبدأين أساسيين للتعامل معه اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وأيديولوجياً، ويهدف هذا البحث لكشف العلاقة بين التحول الديمقراطي كمطلب خارجي أقره النظام العالمي الجديد وكيفية تكيفه مع الواقع العربي المعقد اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً، وإن هذا التعقيد الذي كان سببه سياسة الحزب الواحد المهيمن الذي احتكر السلطة والثروة في محاولة منه للسيطرة على المشاكل التي يعاني منها الوطن العربي كالفقر والمرض والجوع والحروب الأهلية، وأيضاً الوقوف على بعض التجارب العربية للتحول نحو الديمقراطية خاصة تجربة السودان، ولماذا السودان؟ .

لأن السودان مثل ملتقى أنظار دول العالم الثالث في منتصف الخمسينيات عندما انتزع استقلاله من براثن الاستعمار البريطاني بعد كفاح وصراع طويل ومرير جمع بين الصمود وعدم التشنج والبعد عن الغوغائية والإرهاب وأيضاً عندما شرع يؤسس نظاماً ديمقراطياً قائماً على أنقاض هياكل الإدارة البرلمانية البريطانية، وما لبث أن انتزع إعجاب العالم عندما فجر ثورته في عام 1964م بعد ستة أعوام من التسلط العسكري .

فالبحث يتكون من ثلاثة فصول دراسية، الفصل الأول: الجذور التاريخية للإصلاح السياسي في الوطن العربي، تناولت فيه التعريف بالديمقراطية وتطورها، ودوافع وقضايا الإصلاح السياسي في الوطن العربي، المتغيرات الدولية في الوطن العربي .

والفصل الثاني: الظروف الداخلية والخارجية للإصلاح السياسي في السودان، تناولت فيه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في السودان، والقوى السياسية السودانية ودورها في عملية الإصلاح السياسي في السودان، والعوائق الداخلية والخارجية للإصلاح في السودان .

والفصل الثالث: دور العامل الخارجي في عملية الإصلاح السياسي في السودان، تناولت فيه الدور الأوروبي وتأثيره في الإصلاح السياسي في السودان، والدور الأمريكي وعملية الإصلاح السياسي، وآفاق التحول الديمقراطي في السودان ومستقبله.

Abstract

The Arab states do steps towards the democracy. Cause of International developments towards democracy. This becomes a phenomenon which must be studied especially in the 1980s. The study is about the challenges which face the democrate transformation and its influence on the political stability in the Arab world. The Sudan state will be taken as example . The study explain the reasons or the challenges which face the democratical transformation, in the Arab world in general and the Sudan state as a specific case.

The importance of this study emerges from that different Arabic regimes trying to remove democratical changes. Those regimes try to adjust with the new situation which were forced by new International system. The liberalism and democratism are confirmed by new International system, as two main principles to deal with economically, politically, culturally and ideologically.

This study aims to explain the relationship between democratical changes as a request forced by the new International system, and how to a adjust with the Arabic situation. Arabic situation is complicated from many aspects economically, culturally and socially.

The complicated situation emerges from the dominant of one political party which monopolizes the authority and the fortune. The one political party tried to control all the problems which face the Arab world such as, poverty, starvation, illness and the civil wars. Sudan was one of the Arabic examples which try to

move towards the democratical changes. The question is why Sudan was chosen ?

The lights were shed on Sudan cause of the independence. Sudan becomes independent after long bitter struggle against Britain occupation. Sudan's independence was far away from the constriction, demagogism and terrorism. Sudan state has possessed the admiration after its revolution in 1964. After six years of military domination started to establish democratical system over the ruins of Britain parliament.

The study was divided into three chapters. The first chapter is about historical basis of political reforms in the Arab world. in this chapter the Democracy is defined, Its developments, the causes of political reforms in the Arab world. Chapter two is about internal and external conditions of political reforms in Sudan. The political, economic and social conditions of Sudan are explained in this chapter. Also the Sudanese political authorities and their role in the political reforms. In addition to the external and internal obstacles which face the reforms in Sudan state. Chapter three is about the external factor in the political reforms in the Sudan. The European role in the political reforms in Sudan, the American role are explained in this chapter. Finally the future of democratical changes in Sudan.

المصادر والمراجع

أولاً: القرآن الكريم:

1- القرآن الكريم، سورة الأعراف، الآية 85 .

ثانياً: الكتب:

- 1- ابتسام الكتبي، التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2004.
- 2- إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة، منشورات مكتبة الاسرة، القاهرة، سنة 2002.
- 3- أحمد إبراهيم أبو شوك، الانتخابات القومية في السودان، ط1، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، سنة 2012 .
- 4- أسامة علي زين العابدين، سياسة السودان الخارجية، ط2، الخرطوم، مكتبة الشريف، الاسكندرية، سنة 2005.
- 5- البشير علي الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في أفريقيا، ط1، المركز العالي لدراسات وابحات الكتاب الأخضر، سنة 2008.
- 6- التوم محمد عبد الكريم، الأحزاب السياسية بين المشروعية وعددها، ط1، المؤسسة العامة للطباعة والنشر، الخرطوم، سنة 1999.
- 7- باسيل ديفستون، لمحات من تاريخ افريقيا، ط1، منشورات مركز البحوث والدراسات الأفريقية، سبها، سنة 1995.
- 8- بشير محمد سعيد، إدارة السودان في الحكم الثنائي، ط2، جامعة الخرطوم للطباعة والنشر، سنة 1998.

- 9- ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي الوطن العربي، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2004 .
- 10- جلال يحيى، العالم العربي الحديث والمعاصر، ط1، المكتب الجامعي الحديث للنشر محطة الرمل، الاسكندرية، سنة 2003 .
- 11- حسن مكي، السياسة البريطانية في السودان، ط2، مطبعة جامعة اكسفورد، لندن، سنة 1990.
- 12- حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 2004 .
- 13- حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت عالم المعرفة، 1995.
- 14- حسن نافعة، ندوة التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، 1944.
- 15- حسنين توفيق إبراهيم، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، سنة 2005.
- 16- حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط1، مركز الوحدة العربية، بيروت، 2005.
- 17- حمد عمر الحاوي، طبيعة الحكم في الإسلام (نموذج السودان)، ط1، الدار السودانية للنشر، الخرطوم، سنة 2004 .
- 18- حيدر إبراهيم علي، السودان الوطن المضيق، ط1، دار ميريت، القاهرة، سنة 2011 .
- 19- خالد ناصر، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، سنة 1996.

- 20- رنا ابوظهير الرفاعي، اميركا والشرق الاوسط الجديد، ط1، دار الحرف العربي، بيروت، 2004.
- 21- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، ط3، دار النهضة العربية، القاهرة، سنة 1988.
- 22- سعيد اللاوندي، الشرق الاوسط الكبير مؤامرة امريكية ضد العرب، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.
- 23- شكري محمود نديم، حرب أفريقيا الشمالية، ط6، دار النبراس للنشر والتوزيع، بغداد، سنة 1985 .
- 24- صديق محمد الشيباني، أزمة الديمقراطية الغربية، ط2، المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس، سنة 1990 .
- 25- صلاح الدين عبد الرحمن دومة، أثر مشكلة دارفور على تحديات السودان الداخلية، ط1، دار النيلين للنشر، الخرطوم، سنة 2006 .
- 26- صلاح محمد إبراهيم، أزمة الوفاق: وقائع الديمقراطية الثالثة في السودان، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2004.
- 27- عامر مصباح، معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ط1، دار الكتاب الحديث، القاهرة، سنة 2009 .
- 28- عبد الرحمن علي طه، السودان للسودانيين، ط2، جامعة الخرطوم، سنة 1994 .
- 29- عبد الغفار محمد أحمد، إدارة الأزمة في السودان، ط1، دار جامعة الخرطوم للنشر، سنة 1989.
- 30- عبد المجيد أحمد عبد الرحمن، الآثار الاجتماعية المرتبة على الأوضاع الاقتصادية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سنة 1998 .

- 31- عبد المنعم أحمد محمود، التنظيم القانوني للأحزاب السودانية ودورها في تداول السلطة
سليماً، ط2، دار عكرمة للنشر، دمشق، سنة 2005 .
- 32- عبدالرحمن أبو أخريس، السياسة الفرنسية تجاه أفريقيا وتأثيرها على السودان، ط1،
مركز السودان للبحوث والدراسات، 2008.
- 33- عبدالواحد الناصر، العلاقات الدولية والمتغيرات الجديدة، الرباط، دار حطين للطباعة
والنشر والتوزيع، الرباط، 1995.
- 34- علي أحمد حقار، البعد السياسي للصراع القبلي في السودان، ط2، مطابع السودان
للعلمة المحدودة، الخرطوم، سنة 2003 .
- 35- علي الدين هلال، أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي، ط2، دار
المستقبل العربي للنشر، القاهرة، سنة 2001.
- 36- عمر صديق البشير، سياسة السودان الخارجية والعوامل المؤثرة، مطبعة العمرانية،
القاهرة، 2012 .
- 37- فوزي أبو دياب، المفاهيم الحديثة للأنظمة والحياة السياسية، دار النهضة العربية
للطباعة والنشر، بيروت، سنة 1981 .
- 38- فيصل عبد الرحمن علي طه، السودانيون والبحث عن الحكم، ط1، مركز عبد الكريم
المرغني للنشر، أم درمان، سنة 2000،
- 39- فيصل غازي، تطور العلاقات الدولية الحديثة واثارها على الانظمة العربية ط1، القاهرة،
1994.
- 40- فيصل محمد موسى، تاريخ أفريقيا الحديث والمعاصر، ط1، منشورات الجامعة
المفتوحة، طرابلس، سنة 1997 .

- 41- كاظم هاشم نعمة، افريقيا بعد 11 سبتمبر، ط1، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2005.
- 42- لام أكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان، ط1، ترجمة إسماعيل آدم، بشري آدم، مكتبة مدبولي، سنة 1997 .
- 43- محمد ابو القاسم أبو النور، التطورات الاقتصادية الاجتماعية في الوطن العربي، ط1، دار ميريت، القاهرة، سنة 2011 .
- 44- محمد الفضل، الحركة الإسلامية في السودان بين النهوض والدولة، ط1، مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، القاهرة، سنة 2003 .
- 45- محمد جواد علي، السياسة الأمريكية اتجاه الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، الجامعة الأردنية، 2001.
- 46- محمد سليم محمد غزوي، نظرات حول الديمقراطية، ط1، دار وائل للطباعة والنشر عمان، الأردن، سنة 2000 .
- 47- محمد ضياء الدين محمد، الانشقاقات الحزبية في السودان، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، سنة 1996 .
- 48- محمد علي جادين، تقييم التجربة الديمقراطية في السودان، ط1، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، سنة 2006 .
- 49- محمد علي حوث، مفهوم الشرق اوسطية وتأثيرها على الامن القومي العربي، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004.
- 50- محمود عابدين صالح، الصراع على السلطة في السودان، ط1، دار الأمين للطباعة والنشر، القاهرة، سنة 2000.

51- مدثر عبد الرحيم، مشكلة جنوب السودان، ط2، دار النشر جامعة الخرطوم، سنة 1998.

52- مصطفى عبد الله أبو القاسم، قضايا وأزمات دولية معاصرة، ط1، منشورات الجامعة المفتوحة، دار الكتاب الوطني، بنغازي، سنة 1990.

53- مصطفى علوان، البيئة الاقليمية والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، 2003.

54- مصطفى كامل السيد، حقبة التعددية السياسية، ط2، دار العالم الثالث، القاهرة، سنة 1996.

55- منير الحمش، دور النفط في الأمن القومي العربي، ط1، مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية، جامعة دمشق، سنة 1997.

56- نجاح محمد، المتغيرات الدولية والنظام العالمي الجديد، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1995.

57- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 1993 .

58- يوسف الشريف، السودان وأهل السودان أسرار وخفايا المجتمع، ط10، دار الشرق، مكتبة القاهرة، سنة 2004.

ثالثاً: الدوريات : (المجلات والصحف العلمية)

أ: المجلات:

1- أحمد امنيسي، الولايات المتحدة في الوطن العربي، مجلة قضايا حقوق الإنسان، الإصدار التاسع، الطريق إلى الديمقراطية، القاهرة، سنة 2004 .

- 2- إيناس إبراهيم، دعم الديمقراطية في الشرق الأوسط، المبادرة الأوروبية من مجلة قراءات استراتيجية، مركز الدراسات الاستراتيجية، العدد 2، القاهرة، فبراير 2005.
- 3- برزان التكريتي، انهيار الاتحاد السوفيتي، مجلة أفاق عربية، دار الشؤون الثقافية، العدد (3)، بغداد، مارس 1993.
- 4- حسام الخطيب، الثقافة العربية أداها في عصر العولمة. مجلة عالم الفكر الكويتية، المجلد 68، العدد 2، الكويت، سنة 2001.
- 5- حسن نافعة، الامم المتحدة بعد الحرب الباردة، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد (10)، القاهرة، يوليو، 1992.
- 6- حسنين توفيق إبراهيم، رؤية واقعية للتحويلات الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، سنة 2005 .
- 7- حسين سيد سليمان، مجلة الحياة، العدد 1121، بجامعة أفريقيا، سنة 2010 .
- 8- خميس دهام حميد، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الأدب كلية العلوم السياسية، العدد الرابع، جامعة بغداد، سنة 1999 .
- 9- سالم محمد المعلول، أثر الثقافة الإسلامية واللغة العربية بمنطقة السودان الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الأول، السنة الأولى، منشورات الجامعة المفتوحة، طرابلس، سنة 1989.
- 10- عبد المجيد وحيد، الديمقراطية والتحول في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي مؤسسة الأهرام، العدد 138، القاهرة، أغسطس 1990 .
- 11- عبدالعظيم الدوري، النموذج الأمريكي للديمقراطية في الحكم العربي، مجلة السياسة الدولية، السنة التاسعة والثلاثون، العدد (153)، مركز القاهرة للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، سنة 2003.

- 12- عزمي عاشور، الظروف المجمعية وعملية التحديث في الوطن العربي، مجلة دراسات وبحوث الدول النامية، العدد 34، جامعة القاهرة، سنة 2004 .
- 13- مالك عوني، حلف الاطلسي وازمات حدود القوة والشرعية، مجلة السياسة الدولية، العدد (137)، القاهرة، يوليو 1999.
- 14- محمد إبراهيم كبح، تجربة السودان المتغيرة في مسار الانتقال الديمقراطي، مجلة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، سنة 2008 .
- 15- محمد الحافظ، العرب والنظام العالمي الجديد، مجلة شؤون عربية، جامعة الدول العربية، العدد (57)، القاهرة، 1993.
- 16- محمد سعد أبو عامود، التدخل الامريكي من أجل الديمقراطية مجلة الديمقراطية ، السنة الرابعة، العدد (13)، مؤسسة الاهرام، القاهرة، يناير 2004.
- 17- محمد عثمان، التطورات السياسية في السودان منذ أربعين عام، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، القاهرة، سنة 2014.
- 18- محمد محفوظ، الإصلاح السياسي وقضايا المواطنة، مجلة آفاق للدراسات والبحوث ، العدد 1499، الرياض، سنة 2011 .
- 19- محمد هاشم عوض، قضايا المؤتمر الدستوري لشعر السودان، مجلة الدراسات الانمائية، مجلد 25 العدد 23، يوليو 1994 .
- 20- مصطفى علوي، السياسة الخارجية الامريكية وهيكل النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، العدد (153)، يوليو 2003.
- 21- منى حسن عبيد، الخريطة السياسية لجنوب السودان، مجلة الدراسات الدولية، العدد الحادي والاربعون، جامعة بغداد، سنة 2001 .

22- ناصر أعبيد عبد الناصر، ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد، مجلة دراسة استراتيجية، العدد 32، جامعة دمشق، سنة 2007 .

23- نبيل زكي، احداث الاتحاد السوفيتي وأثرها على الخريطة السياسية العالمية، مجلة مستقبل العالم الاسلامي، السنة الثانية العدد (5) 1992.

24- هاني الحوراني، المسار العربي...إلى أين، مجل النهار الأردنية، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، سنة 1996 .

25- هيفاء أحمد محمد، انعكاس السياسة الداخلية للدولة على سياستها الخارجية، مجلة الدراسات الدولية، العدد الرابع والأربعون، جامعة بغداد، سنة 2005 .

ب: الصحف:

1- إبراهيم محمد آدم، مستقبل التكامل السياسي في السودان في ضوء اتفاقيات السلام، صحيفة الانتباهة (تحت عنوان الشرع الذي كان)، الخرطوم، 24 أغسطس 2008 .

2- التجاني عبد القادر، ورقة مقدمة الديمقراطية والتربية في الكويت والوطن العربي، جريدة الحياة اللندنية، كلية التربية، جامعة الكويت، سنة 1999.

3- التجاني عبد القادر، الحركة الإسلامية والمسألة الأمنية، صحيفة الحياة، الخرطوم، 25/ مارس، سنة 2007 .

4- جواد الحمد، الإصلاح الشامل في الوطن العربي، مدير مركز دراسات الشرق الأوسط، صحيفة السبيل اليومية، الكويت، 2001/3/29 .

5- جيمس أطوان، الانتخابات السودانية (رؤية تحليلية) النيويورك العربية، العدد 5116، 2010/02/18 .

6- حسن الترابي، ندوة، صحيفة الشارع السياسي، العدد 1301، مركز البحوث والدراسات العربية، 2000/02/12 .

7- خليل إبراهيم، قائد حركة العدالة والمساواة السودانية المتعددة، صحيفة الحياة اللندنية، 2003/04/27 .

8- صحيفة أخبار اليوم السودانية، مقترحات حركة العدل والمساواة لحل مشكلة دارفور، 13 فبراير 2005 .

9- الطيب زين العابدين، الانقلاب الأبيض في هيئة الشورى، صحيفة الرأي الاردنية، العدد 1260، الاردن، 2000/05/17 .

10- عبد الله ساعف، الإصلاح السياسي في العالم العربي، جريدة القدس، السنة التاسعة عشر، العدد 5843، الرياض، سنة 1429 هـ .

11- محمود موسى محمود، تأثيرات الأطراف الخارجية، حوار منشور في صحيفة أجراس الحرية، الخرطوم، 17 ديسمبر 2008.

رابعاً: الرسائل العلمية:

1- ابراهيم احمد الفرجاني، الاصلاح السياسي في الوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، اكااديمية الدراسات العليا، طرابلس، سنة 2006.

خامساً: التقارير:

1- أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مجموعة من الباحثين مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت لبنان، يناير، سنة 1998 .

2- أزمة السودان الجديدة، تقرير مجموعة الأزمات الدولية 76 رقم عن أفريقيا، نيروبي، بركوسل 25 مارس 2004 .

3- أزمة السودان الجديدة، دارفور، تقرير مجموعة أزمات الدولية، عن أفريقيا، نيروبي، رقم 87، 12 فبراير، سنة 2006 .

4- برنامج الأمم المتحدة للإنماء بحق إقامة مجتمع معرفي، تقرير التنمية الإنتاجية العربية، للعام 2004، عمان، سنة 2004 .

5- التقرير الاستراتيجي السوداني 2001-2005 مركز الاستراتيجية، مطابع السودان، سنة 2007 .

6- تقرير المنظمة الدولية لحقوق الإنسان حول رصد الحريات في الوطن العربي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، القاهرة، سنة 2005 .

7- تقرير بعثة الاتحاد الاوروبي في جمهورية السودان، 2004م -Eeas
europa.eu/delegations/Sudan//index_ar.htm

8- تقرير بنك السودان مجموعة باحثين، مركز الجزيرة للدراسات، 2007.

9- تقرير حول تطبيق الاستراتيجية الأمنية الامريكية في الشرق الأوسط 108/4075، لمؤتمر العام السادس، إبريل 2004 .

10- تقرير لجنة الشؤون العربية والخارجية والأمن القومي في مواجهة التحديات الدولية، تقرير رقم (14) مواجهة التحديات الدولية، سنة 1994 .

11- حسن نافعه، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين متطلبات الواقع الداخلي والضغط الخارجية، مركز البحوث والدراسات السياسية، العدد 87 سنة 2004 .

12- خالد التجاني النور، مستقبل الحوار الوطن في السودان، تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 18 أغسطس، سنة 2010 .

سادساً: المؤتمرات والندوات:

- 1- طاهر محمد نور، ندوة حول الأهداف الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، تونس، سنة 2003 .
- 2- منصور خالد، النخبة السودانية وادمان الفشل، ندوة الدراسات السودانية الماضي، والحاضر، والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، يناير 2003 .
- 3- منظمة العمل الدولية، الاستخدام والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي نحو استراتيجية شاملة في السودان، ندوة الدراسات السودانية الماضي والحاضر والمستقبل، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، جامعة الخرطوم، سنة 2008 .
- 4- مؤتمر أولويات الإصلاح في العالم العربي، مؤسسة كارنيغي، دار النهار للنشر، ط1، بيروت، سنة 2009 .
- 5- مؤتمر قضايا الإصلاح الرؤية والتنفيذ، وثيقة الاسكندرية للإصلاح، في 14/12 مارس، مكتبة الاسكندرية بالاشتراك مع الأكاديمية العربية للعلوم، سنة 2004 .
- 6- نهوض المرأة والإصلاح الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، مؤتمر قضايا الإصلاح العربي، الرؤية 14/12 مارس، مكتبة الاسكندرية بالاشتراك مع الأكاديمية العربية للعلوم، سنة 2009 .

سابعاً: المصادر الأجنبية:

- 1- Africa (Dakar: Council for the, Ake,C, The Fhe Feasibility of Democracy in Development of Social Science in Africa, 2000) .

- 2- Assessment of the Electoral Framework Final Report, Democracy Reporting International and the Centre for peace and Development Studies, University of Juba, Berlin, Khartoum. Juba, November 2009.
- 4- Francis M. Deng and J. Stephen Morrison, "U.S. policy to End Sudan,s War: Report of the CSIS Task Fask Force on U.S. Sudan Policy", Washington: the Center for Strategic and International Studies, February 2001.
- 5- Gill Graeme, "The Dynamics of Democratization" (London, Macmillan press, 2000) .
- 6- Gustafson, Marc, Electoral Designs, Proportionality, Representation and Constituency Boundaries in Sudan, s 2010 Elections, Rift Valley Institute, 2010.
- 7- He, B, Civil Society and Democracy, in A. Carter and C,Stokes, (eds) Democratic Theory Today, Cambridge: polity press, 2002 .
- 8- Population and Housing Census in Sudan: An Incomplete Exercises, Geneva: Darfur Relief and Documentation Centre, February 2010 .

سادساً: الانترنت:

- 1- أحمد المجدوب، وزير مالية سابق، واقع ومستقبل السودان الاقتصادي، شبكة المعلومات الدولية، موقع الحركة، سنة 2011 [hawati.html](http://www.hawati.html).
- 2- أحمد عثمان علي، انقسام الجبهة الإسلامية الحاكمة بالسودان وموقف الحركة الإسلامية في الانقسام، مجلة الحوار المتمدن، 2010/02/12 <http://www.ahewar.org> .

3- السودان قاعدة أنطلاق أمريكية لأفريقيا، تحليلات وأراء في المنطقة العربية، على موقع

www.islamonlin.net/arabic/polities/arabicafrain/topic

4- أحمد عبد الكريم وهشام مرسى، الحرب الأعنف، النسخة الالكترونية أكاديمية التغيير بتاريخ

www.aco.com، 2009/07/04

5- الاستقلال الثاني نحو مبادرة الإصلاح السياسي في العالم العربي، بيروت، سنة 2004،

www.ahram.or2.e2racpss/ahram/2004li/1/sbzk2.htm

6- أشواق عباس، قضايا الإصلاح في العالم العربي، الحوار المتمدن، العدد 1104، سنة

www.bbcarbik.com، 2005

7- أيمن حسين، الاستقلال الثاني، نحو مبادرة للإصلاح السياسي في العالم العربي، موقع

الجزيرة نت، <http://aljazeera.net>

8- بابكر فيصل بابكر، علاقات السودان الخارجية في ظل الظروف المحلية والإقليمية والدولية،

شبكة المعلومات الدولية، boulkea@gmail.com

9- حمدي عبد الرحمن حسين، العسكريون والحكم في أفريقيا، مركز دراسات المستقبل الأفريقي،

شبكة المعلومات الدولية، www.farajat.com

10- حيدر إبراهيم، الإصلاح السياسي في السودان، مركز الدراسات السودانية، القاهرة، شبكة

المعلومات الدولية، سنة 2005

www.soutelneel.com/news_files/16.htm،

11- رعد قاسم صالح، إشكالية الدولة والقبيلة في أزمة السودان، مركز الألوكة للدراسات

العربية، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2010 www.alukab.net

- 12- ريم محمد موسى، الإصلاح في سياسة السودان الخارجية، مؤتمر قضايا الإصلاح في السودان، جامعة بحري، سودانيل للنشر، سنة 2010، email:reemb122@gmail.com
- 13- سارة فايز، قضايا المرأة والإصلاح العربي (الناجحة في العالم شبكة المعلومات الدولية، موقع الحركة، سنة 2006، www.sima.tk)
- 14- سوار الذهب أحمد عيسى، سياسات الإصلاح الاقتصادي، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية، سنة 2001 hakawai.htwi
- 15- السيد علي زكي، واقع ومستقبل السوداني، مركز الجزيرة للدراسات، شبكة المعلومات الدولية، الموسوعة الحرة، سنة 2008، www.aljazeera.net
- 16- الصراع في السودان، تقرير منشور على موقع مقاتل الصحراء على العنوان، www.mogatel.com .
- 17- الطيب زين العابدين، مستقبل الحوار الوطني في السودان، مركز الجزيرة للدراسات، سنة 2014، <http://studies@ALJazeera.netaljazeera.net>
- 18- عادل عبد العاطي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1351، سنة 2005 . <http://www.ahewar.org>
- 19- عبد الرحمن أبو خريص، مستقبل الديمقراطية في السودان في تعاطي الأحزاب مع الانتخابات، مركز التنوير للمعرفة، موقع الحركة، <http://tanweer.sd/arabic> .
- 20- عبد الرحمن الغالي، انعكاس السياسة الداخلية في السودان، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2003، www.umma.org
- 21- عبد الستار قاسم، العولمة وأثارها على عملية الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي، من 1990-2006 شبكة المعلومات الدولية، موقع الجزيرة، Aljazeera center for studies .

22- عبد المجيد صالح، رئيس المجلس الاستشاري بسفارة جمهورية السودان بالرياض،
المنتدى الإلكتروني، WWW.GOOGLE.COM 2010 .

23- عبد الوهاب الأفندي، وغازي صلاح الدين، مسوغات نداء الإصلاح العدد 20، شبكة
المعلومات الدولية، سنة 2013، <http://www.wium100f2/ar/node/1773>

24- عصام فتح الله الحاج، باحث وخبير استراتيجي في الشأن السوداني، موقع الحركة، 4
سبتمبر 2012، [www.ALIAVEERA.NET](http://WWW.ALIAVEERA.NET) .

25- العلاقات الأمريكية السودانية بين الترويع والتطبيع، تقرير منشور على موقع المركز
السوداني للخدمات الصحفية، www.smesudan.net/files13.thm .

26- علاقات السودان الخارجية في ظل الظروف الاقتصادية والسياسية، ندوة قدمت بمركز
الراصد للدراسات والبحوث، موقع الحركة www.arrasid.com

27- عماد الدين قسم بشير إبراهيم، الأحزاب السودانية، شبكة المعلومات الدولية السوداني،
سنة 2009، WWW.ALJAZEERA.CENERE.STUDIES .

28- كمال المنوفي الرؤية العربية للديمقراطية والإصلاح السياسي، سلسلة محاضرات بإشراف
المركز العالمي لدراسات وابحث الكتاب الأخضر، طرابلس، سنة 2005،
www.alitthad.com

29- محمد المجدوب، الإصلاح السياسي في الوطن العربي بين هيمنة الدولة وتعددية قوى
المجتمع، شبكة المعلومات الدولية، نوفمبر 1998،

<http://www.ssc.sudan.org/Ar/desktopDefault.aspx?tabid=9&ArticleID=34>

30- محمد زين محمد، جبهة الشرق تحديات وآفاق، موقع الحركة، سنة 2005
sudaneseonline.com

31- محمد عابد الجابري، أسس التحول الديمقراطية في الوطن العربي، شبكة المعلومات

الدولية، سنة 2006، <https://wab2.aabu.edu.jo>

32- محمد عثمان أبو ساق، المؤتمرات العسكرية على العملية السياسية في السودان، مركز

التنويد الخرطوم، شبكة المعلومات الدولية، سنة 2006، www.tanweer.sd.

33- محمود العريان، الإصلاح في الوطن العربي، شبكة المعلومات الدولية، أكتوبر، سنة

2005، ahewar.org.

34- معتز بالله عبد الفتاح، أسس التحول الديمقراطي في الوطن العربي، العدد 326، سنة

2006، <http://web2.aabu.edu.io/nara/merar/suportf/1373.doc>

35- هبة الطيب أحمد، الاقتصاد السوداني في النفق المظلم، شبكة المعلومات

الدولية، سنة 2010، www.simath.com.

36- يحيى المصري، التنمية الاقتصادية في السودان موقع الحركة، سنة 2008

Hawati.html

37- يسرى الغرباوي، الناجحة في العالم، شبكة المعلومات الدولية موقع الحركة،

www.sima.tk

38- يسرى الغرباوي، ندوة عن نظام الشرق الأوسط الجديد مركز الدراسات السياسية، شبكة

المعلومات الدولية، موقع الحركة، سنة 2004، www.sima.tk